الأَبْعاد المعْنويّة
في الوَظائف النَّحْوِيَّة

إعداد

أسامة كامل عارف جرادات

المشرف

الدكتور عبد الحميد مصطفى السيّد

قُدِّمَت هذه الرّسالة استِكمالاً لمتطلّبات دَرَجة الماجستير في

اللّغة العربية و آدابها

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

الجامِعة الهاشِميّة

نيسان / ٢٠٠٣

نوقِشَت هذِه الرِّسالَة وأُجيزَت بِتاريخ ١٦ / ٤ / ٢٠٠٣

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد ، رئيساً أستاذ مشارك النحو والصرف	.....
الأستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى ، عضواً أستاذ النحو والصرف	.....
الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر ، عضواً أستاذ النحو والصرف	.....
الدكتور عبد الكريم مجاهد مرداوي ، عضواً أستاذ مشارك اللغويات العربية	.....

إهداء

إلى أبي وأُمّي ، رَمز الحَنان و التّضحية ، وإلى زوجتي ، عنوان الوفاء ،

وإلى إخوتي و أبنائي ،

الذين افتقدوني .

شكر وعرفان وامتنان

إلى كلّ مَن مَدَّ لي يَدَ العَوْن والمساعَدَة ، وتَفَضَّل عليَّ بنُصحي وإرشادي ، أتقدَّم بوافر الشّكر ، وعظيم الامتنان .

ولأُستاذي الفاضل ، ومعلّمي الجليل ، الدكتور عبد الحميد مصطفى السيّد ، الذي لقّنني عشق العربيّة ، وغَرَسَ فيَّ روح الصّبر ، ولم يألُ جهداً ، ولم يدّخر طاقةً ، ولم يبخل بوقتٍ ؛ ليوجّهني ويأخذ بيدي ، له منّي خالص المحبّة والتّقدير ، والاعتراف بالجميل .

وأخصّ بشكري الأساتذة الكرام : الأُستاذ الدكتور نهاد ياسين الموسى ، والأُستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر ، والدكتور عبد الكريم مجاهد ، الذين أخَذوا من وقتهم ؛ ليناقشوا هذه الدّراسة ، ويفيدوني بآرائهم ومعرفتهم .

وأتوجّه ، كذلك ، بالشّكر إلى صديقي وأخي سمير عبد الغفور ؛ رجْعاً لما أبداه من حرصٍ وعناية في أثناء طباعة الرسالة وإخراجها بثوبها هذا .

فجزاهم الله خيراً ، وأحسَنَ إليهم .

فهـرس المحتويـــات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة أبجدي	رقمي
أعضاء لجنة المناقشة وقرارها	ب	
إهـــــــــداء	ج	
شكر وعرفان وامتنان	د	
فهرس المحتويات	هـ	
قائمة الفهارس و الملاحـــــق	ط	
ملخـــــــص	ي	
○ **مقدمـــــــة**		١
○ **الفصل الأول : تحديد المصطلحات**		٥
□ المبحث الأول : المعنى مادة وضابطاً		٧
— المعنى ، مادة للدراسة ، في النظرية اللسانية العربية		٩
• العلاقة بين اللفظ والمعنى		١٠
• المعنى ووظائف اللغة		١٥
• المعنى والنظام اللغوي		١٨
— المعنى ، مادة للدراسة ، في الأنظار اللسانية الحديثة		٢٣
• المعنى ووظائف اللغة		٢٤
• العلاقة بين اللفظ والمعنى		٢٧
• المعنى والنظام اللغوي		٣١
• مجال الدلالة اللغوية		٣٣
— المعنى ، ضابطاً ، في النظر اللساني الحديث		٣٦
• المدرسة البنيوية الوصفية		٣٨
• المدرسة التوليدية التحويلية		٤٥
• المنهج الوظيفي		٥٤
□ المبحث الثاني : الوظيفة النحوية عند النحاة العرب القدامى		٦٥
○ **الفصل الثاني : الوظائف النحوية**		٧٥
□ المبحث الأول : الأبعاد المعنوية في حدود الوظائف النحوية		٧٧

ـ المرفوعـــات ٧٨
• المبتدأ والخبـــر ٧٨
• الفاعـــــل ٧٩
ـ المنصوبـــات ٨٠
• المفعول بـــه ٨٠
• المفعول المطلـــق ٨١
• المفعول لأجلـــه ٨١
• المفعول فيـــه ٨٣
• المفعول معـــه ٨٥
• المستثنـــى ٨٦
• الحـــال ٨٧
• التمييـــز ٨٨
• النـــداء ٩٠
ـ المجـــرورات ٩١
• الإضافـــة ٩١
ـ التوابـــع ٩٣
• النعـــت ٩٤
• التوكيـــد ٩٥
• عطف البيـــان ٩٧
• البـــدل ٩٨
□ المبحث الثاني : الأبعاد المعنوية المتفرّعة عن حدود الوظائف النحوية ١٠١
• المبتدأ والخبر ١٠٢
* تنكير المبتـــدأ ١٠٢
* الإخبار عن اسم الجنّة (العين) ١٠٤
* تعريف الخبـــر ١٠٦
* اتحاد المبتدأ والخبر لفظاً ١٠٨
* تعدّد الخبـــر ١٠٩
* ضمير الشأن والقصة ١١٠
• المفعول بـــه ١١١

* المنصوب على الاختصاص ١١٢
* المنصوب في التحذير والإغراء ١١٢
• المفعول المطلـــــق ١١٣
* النائب عن المفعول المطلق ١١٣
• المفعول فيـــــــه ١١٦
* النائب عن المفعول فيه ١١٦
* التوسع في دلالة الظرف ١١٦
• الاستثنـــــــــاء ١١٨
* الاستثناء المنقطع ١١٨
* كلمات الاستثنـــاء ١١٩
• الحـــــــــال ١١٩
* أنواع الحـــال ١١٩
* تعدد الحـــــال ١٢٢
• التمييـــــــــز ١٢٣
* مطابقة التمييز لما هو له ١٢٣
• النـــــــــداء ١٢٥
* نداء النكرة غير المقصودة ١٢٥
* الترخيـــــــم ١٢٦
• الإضافـــــــــة ١٢٧
* إضافة المسمى إلى الاسم ١٢٨
* إضافة " كلا " و " كلتا " إلى معرف مثنى لفظا ومعنى ١٢٩
* إضافة الأسماء المتوغلة في الإبهام ١٣٠
* إضافة الاسم إلى اللقب ١٣٢
• النعـــــــــت ١٣٢
• التوكيـــــــــد ١٣٧
* اقتران جملة التوكيد اللفظي بعاطف ١٣٨
• عطف البيـــــان ١٤٠
• البـــــــــدل ١٤١
* بدل الإضراب (البداء) ١٤١

• بدل الغلـــــــط ١٤٢
• بدل النسيـــــــان ١٤٣
○ **الفصل الثالث : مقاربات المُحدثين للوظائف النحوية** ١٥٠
□ المرحلة الأولـــــــى ١٥١
□ المرحلة الثانيـــــــة ١٦٩
□ المرحلة الثالثـــــــة ١٧٩
● الوظائف التركيبية ١٨٧
● الوظائف التداولية ١٩٩
■ الوظيفتان الداخليتان ٢٠٠
• البـــــــؤرة ٢٠٠
• المحـــــــور ٢٠٣
■ الوظائف الخارجيـــة ٢٠٤
• المبتـــــــدأ ٢٠٤
• الذيـــــــل ٢٠٦
• المنـــــــادى ٢٠٨
○ الخـــاتمـــــــــــــــــــة ٢١٣
قائمة المصادر والمراجـــــع ٢١٦
ملخص بالإنجليزيـــــــــة ٢٣٣

قائمة الفهارس و الملاحق

فهرس الشواهد القرآنية ..... ص ٢٢٥

فهرس الشواهد الشعرية ..... ص ٢٢٧

ملحق المصطلحـــــات الواردة في الرســالة ..... ص ٢٢٨

ملحق الرموز المستخدمة في الرســالة..... ص ٢٣٢

مُلَخَّص

الأَبْعاد المعْنَوِية في الوَظائِف النَّحْوِيَّة

إعداد
أسامة كامل عارف جرادات

المشرف
الدكتور عبد الحميد مصطفى السيّد

تناولت هذه الدراسة الوظائف النحوية في العربية ، وأبعادها : التركيبيـــة ، والدلاليـــة ، والتداولية ؛ فانطلَقَت من تحديد مصطلحات الدراسة مُمثَّلةً في : المعنى ، والوظيفـــة النحويـــة ؛ حيث تناولَت المعنى ، في النظرية النحوية العربية ، مادةً للدراسة ، ثم فـــي الأنظـــار اللســـانية الحديثة مادةً وضابطاً . كما بحثَت الوظيفة النحوية لدى النحـــاة العـــرب القدامـــى : مفـــهوماً ، وحقيقةً ، وأبعاداً .

ثم عرضَت للوظائف النحوية من خلال حدود النحاة القدامى ، وما تَفَـــرَّعَ عـــن هـــذه الحدود ؛ فأبرزَت الجوانب : التركيبية ، والدلالية ، والتداوليـــة . وعَرَّجَـــت علـــى مقاربـــات المحْدَثين العرب للوظائف النحوية ؛ بَدءاً من أشمل مقاربة ممثَّلة في محاولة إبراهيم مصطفـــى ، ومن تبعهُ من المحدَثين وانتهاءً بالنموذج الوظيفي للباحث المغربي أحمد المتوكل .

وَخلَصَت الدراسة إلى أنّ ما أصّلَه النحاة القدامى وشادوه في الوظائف النحويـــة نظـــرٌ متبصِّر ، ويُؤنِّس ذلك ما انتهى إليه الوظيفيون في الأنظار الحديثة .

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى ،

أما بعد ، فلمّا بَلَغَت البحوث العلمية الحديثة ما بلغتْ ، في حقل الدراسة اللغوية ، من تقدم وتطوّر أخذ عدد من المُحدثين العرب على عاتقهم – غيرةً على العربية من جانب ، وإعجابا بما جاء به النظر اللغوي الحديث من جانب آخر – أن يفيدوا من نتائج تلك البحوث والدراسات في صياغة النحو العربي صياغة جديدة تكون أكثر موضوعية وأوضح منهجية .

إلا أنّ بعضَ المُحدثين قرؤوا النحو العربي قراءة غير منصِفة ؛ فوسموه بالشكلية والاقتصار على الإعراب وتفصيل أحكامه ؛ بسبب خضوع النحاة – كما يقولون – إلى سيطرة النزعة المنطقية الشكلية التي أدّت إلى كثرة الجدل والتعليل على حساب المعنى ؛ مما أفقد النحو العربي حيويته وقدرته على أداء وظيفته . أصدر المحدثون حكمهم هذا دون أن يستنطقوا النصوص النحوية التراثية بصورة مثالية وشاملة ، ودون أن يتمثّلوا منهج النحاة وغايتهم من دراسة اللغة عند إصدار أحكامهم .

إنّ الإفادة من المناهج الحديثة ، في دراسة العربية ونحوها ، مَطلَب ضروري مشروع ؛ فاللغة – بصفتها ظاهرة اجتماعية – ميدان واسع للبحث والدراسة ، ومن غير الممكن الوصول ، في دراستها ، إلى نتائج قاطعة ونهائية ، فيبقى باب الدرس والبحث مفتوحاً ، وإنما لا يكون ذلك إلا بعد أن نقف على نصوصها وقفة موضوعية ، ونستنطقها استنطاقا شاملاً وواقعياً ؛ إذ في ما أصّلهُ النحاةُ من دقة النظرة ، وعميق التمحيص ، ما يشكّل قاعدة صلبة ومتينة تلتقي في العديد من الأصول – وقد أشرتُ إلى شيء من ذلك في متن الدراسة – ومبادئ

النظر اللساني الحديث ، وتُعين دارس التراث على ألا ينخلع من دائرة العربية ومنطقها ، فلكلّ لغة جوهرها وظروفها .

لقد حاولَت الدراسة – ما أطاقَتْ – استظهار الأبعاد المعنوية ، سواء منها : التركيبي ، والدّلالي ، والتداولي ، التي احتكم إليها النحاة العرب القدامى في تحليلهم ، وتناولهم الوظائفَ النحوية في العربية ؛ لتبدو في صورة أكثر وضوحا وبروزاً ، بما يتناسب ومتطلبات الدراسة اللسانية الحديثة ، الأمر الذي يمكّننا من وضع النظرية النحوية العربية في التراث موضعها الذي تستحق ، ومكانتها التي تستوجب ، بعيداً عن الجَور والتعسف .

لذا ، فقد اتخذتُ لدراستي هذه منهجاً استقرائياً تحليليا ، يقوم على استكناه الوظائف النحوية في المصادر والمَظانّ الأصول ، منتفِعاً بالأنظار اللغوية الحديثة في تناوُل القضايا النحوية في إطارات كلية تتضح ، من خلالها ، السمات العامة لنظرية النحو العربي ، إذ إنّ طبيعة الدراسة النحوية ، عند النحاة القدامى ، امتَزَجَت فيها الموضوعات المدروسة ، وجاءت بعض الأصول والأحكام موزَّعةً على الأبواب النحوية .

وهو موضوع لم تتناوله الدراسات السابقة – حسب معرفتي – بهذا التوسُّع والتركيز ، وإن جاء بعض أجزائها عَرَضاً في بعض البحوث والدراسات ، دون هدفٍ قاصد إلى تناولها على الصورة التي تناولتها هذه الدراسة ، وانتهجَتها ، وما أطلّت عليه من معالَجات في محاولات المحْدَثين ، ومن ذلك :

- فاضل السامرائي – معاني النحو ، ط١ ، دار الفكر ، عمّان ، ٢٠٠٠م .

حيث عرض الباحث للوظائف النحوية مركّزا على جوانب دلالية أشبه ما تكون بمعالَجات للأساليب القرآنية .

- لطيفة النجّار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، الأردنّ ، ١٩٩٥م .

فقد تناولَت الباحثة الوظائف النّحوية من حيث أبعادها المعنوية تناوُلاً مختَصَرا ؛ بما يتفق ومنهجها في دراستها ، إذ عمدتْ إلى بيان منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ؛ فامتدت امتداداً أفقيا لتتناول منزلة المعنى في تشكيل بنية النحو العربي ؛ فعرضتْ لدورهِ في وضع الحدود العامة والمميّزات الخاصة للأبواب النحوية ، ودوره في المنع والتجويز ، وفي بناء الجملة ونظْم عناصرها ..... ، كما طالتْ دراستها دور المعنى في إطار التفسير والتأصيل ؛ أي في تشكيل بنية النظرية النحوية . وقد تركت الباحثة البحث التفصيلي في كل بعد من أبعاد دراستها العامة للدراسات التالية .

وتحقيقاً للغاية المرجوّة ، فقد رأيت أن اجعل دراستي في ثلاثة فصول ، كما هو آتٍ :

- الفصل الأول : في **تحديد المصطلحات** ، ويقع في مبحثين :

يتحدث الأول منهما حول المعنى مادةً للدراسة اللغوية في النظرية اللسانية العربية ، وفي الأنظار اللسانية الحديثة ؛ لنتبيّن ، من خلال ذلك ، حقيقة هذا العنصر ، ومكانته في النظريتين ، وشيئاً من أوجه التقارب بين الطرفين ، مما يدل على قيمة الدراسات اللغوية العربية التراثية ونضوجها .

كما يتناول هذا المبحث ، أيضا ، منزلة المعنى ضابطاً من ضوابط التحليل في المناهج اللغوية الحديثة ؛ لنتمثل مكانته ودوره في عملية وصف اللغة وتحليلها عند اللسانيين المحدثين .

وأما المبحث الثاني فيتناول الوظيفة النحوية عند النحاة العرب القدامى ، من حيث : إدراكهم مفهومها ، وإحاطتهم بمنزلتها في ربط أجزاء الكلام وبيان معناه .

- الفصل الثاني : في **الوظائف النحوية** في العربية ، ويقع في مبحثين :

يتناول الأول الأبعاد المعنوية من خلال حدود الوظائف النحوية .

في حين يعالج الثاني الأبعاد المعنوية المتفرّعة عن حدود الوظائف النحوية .

والغاية من ذلك بيان منزلة المعنى ، بأبعاده : التركيبية ، والدلالية ، والتداولية ، في النظرية النحوية العربية في التراث ، في وصف اللغة وتقعيد قواعدها ، وذلك من خلال الوقوف على معالَجات النحاة القدامى وتحليلاتهم للوظائف النحوية ، وبيان منهجهم في الاعتداد بالمعنى ضابطاً من ضوابط التحليل اللغوي .

- الفصل الثالث : في **مقارَبات المُحدَثين العرب للوظائف النحوية** ؛ لنتمثّل موقفهم من الدراسة النحوية كما جاء بها النحاة القدامى ، وما خرجوا به من توصيات رأوا أنّ من شأنها أن ترقى بالنحو العربي ، ومن ثُم مناقشتهم في آرائهم وتوصياتهم ؛ لنرى مدى واقعيتها ، ومقدار إسهامها في دفع المسيرة اللغوية العربية .

ثم انتهت هذه الدراسة إلى خاتمة اشتملتْ على أهم النتائج التي توصّلتْ إليها .

وبعد ، فالله أسأل أن يكون العمل على قدر المسؤولية ، فتسهم هذه الدراسة بدورٍ ، وإن ضئيلاً ، في خدمة العربية ، لغة القرآن الكريم ، ودفع مسيرتها قُدُماً .

والله الموفّق

الفصل الأول

تحديد المصطلحات

المبحث الأول : المعنى مادةً وضابطاً

المبحث الثاني : الوظيفة النحوية عند النحاة العرب القدامى

نسعى – في هذا الفصل – إلى تحديد الأرضية التي تقف عليها هذه الدراسة ، والإطـــار العام الذي يحكم منهجيتها ويكشف عن أدواتها ؛ وذلك لضمان التواصل المنضبط مع العمل الذي يتم تقديمه .

وعليه ، فقد رأيت أن أجعل هذا الفصل في مبحثيـــن : يتحـــدث الأول منـــهما حـــول المعنى ، في النظرية اللسانية العربية في التراث ، مادةً للدراسة اللغوية ، ثم في الأنظار اللســـانية الحديثة ، مادةً للدراسة ، ثم ضابطاً من ضوابط التحليل اللغوي .

وأما المبحث الثاني فيتناول الوظيفة النحوية عند النحاة العرب القدامـــــى ، مـــن حيـــث إدراكهم مفهومها ، وتبيّنهم حقيقتها وأبعادها .

المبحث الأول

المعنى مادة وضابطاً

يشكّل المعنى قاسما مشتركاً ومهمّاً بين العلوم المختلفة ، فالعلمـــاء – علـــى اختـــلاف توجّهاتهم الفكرية ومنطلقاتهم الدراسية – يضعونه موضع اهتمامهم ؛ ذلك أنه نتـــاج الظـــاهرة اللغوية محط اهتمام العلوم : بشكل مباشر ، كعلم اللغة ؛ باعتبار اللغة ظاهرة قيد الدراســـة ، أو بشكل غير مباشر ؛ كون اللغة وسيلة مهمة في تقرير النتائج العلمية ، في العلوم الأخرى .

ولما كان الأمر كذلك فقد تناول العلماء المعنى ، كلٌّ من زاويته التي تخدم أهدافه العلمية وأغراضه؛ فعلم الفلسفة (Philosophy) ، مثلا ، وهو من أكثر العلوم ارتباطاً بعلـــم الدلالـــة (Semantics) ، يصب اهتمامه – في هذا الشأن – على العلاقـــة بيـــن المفـــردات والعـــالم الخارجي الذي تصوّره وتعبّر عنه ؛ فمن آراء الفلاسفة أنّ معنى الكلمة هو ما تشير إليـــه فـــي العالم الخارجي [١] .

وأما في علم النفس (Psychology) فإنّ العلماء ينظرون إلى المعنى من خلال زاوية الإدراك ، " وحيث كان الإدراك ظاهرة فردية فقد طوّروا وسائل ليعرفوا بها كيف يختلف النـــاس في إدراكهم للكلمات ، أو في تحديد ملامحها الدلالية " [٢] . كما يهتم علـــم النفـــس ، أيضـــا ، بالكيفية التي يكتسب الإنسان بها اللغة ويتعلمها ، ودراسة سبل التواصل البشري اللغوي [٣] .

---

(١) انظر أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٥٤ – ٥٦ . وانظر ، أيضا ، نايف خورما – أضواء على الدراسات ، ص ٣١٥ – ٣١٦ .
(٢) أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ١٦ .
(٣) انظر أنس محمد قاسم – مقدمة في سيكلوجية اللغة ، ص ١٩ .

وقد أفاد علم الاجتماع (Sociology) من نتائج البحوث اللغوية ؛ ذلك أنّ اللغة – بالنسبة إلى علماء الاجتماع – سلوك اجتماعي مهم يعبّر عن انتماء الفرد لمجتمعه[١].

ومن خلال هذا يظهر أنّ المعنى عنصر يصعب تحديده وحصره ؛ ومن هنا كان تناوله على درجة من الصعوبة ليست باليسيرة حتى في إطار العلم الواحد .

أمام ذلك ستتوجه دراستنا ، في هذا المبحث ، توجّهين :

- المعنى ، مادة للدراسة ، في النظرية اللسانية العربية في التراث ، ثم في الأنظار اللسانية الحديثة ؛ لنقف ، ما أمكن ، على تصوّر واضح لحقيقة المعنى وأهميته عند الفريقين ، ولنتبيّن ، من خلال ذلك ، قيمة الدراسات اللغوية العربية في التراث ، وما مدى قربها أو بعدها عما جاء به النظر اللساني الحديث ؟

- المعنى ، ضابطا من ضوابط التحليل اللغوي ، وركنا من أركان البناء النحوي ، في النظريات اللسانية الحديثة ؛ بما يبين دور هذا العنصر ومكانته في وصف اللغة وتقعيد قواعدها ، عند اللغويين المحْدَثين .

المعنى ، مادة للدراسة ، في النظرية اللسانية العربية

يبدو ، من خلال ملاحظة السياق التاريخي ، أنّ دراسة المعنى ، في النظرية اللسانية العربية ، قد بدأت بداية مبكرة ؛ فمنذ عصر التدوين اهتم العلماء أمثال مقاتل بن سليمان

---

(١) انظر عبد المجيد سيد منصور – علم اللغة النفسي ، ص ١٥ .

(١٥٠هـ) بتعدد معاني الكلمات والعبارات في القرآن الكريم ، كما تناول الفرّاء (٢٠٧هـ) ، في " معاني القرآن " ، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (٢١٠هـ) ، في " مجاز القرآن " ، ظاهرة التجوّز والاتساع في الخطاب القرآني (١) .

ثم تواصلت جهود العلماء العرب ، بعد ذلك ، منبئةً عن رؤىً متكاملة وبصائر نافذة استطاعوا من خلالها ، في كثير من الأحيان ، أن يجتازوا إطار اللغة العربية إلى نطاق التأمل في الكلام البشري عموما ؛ باعتباره ظاهرة كونية (٢) .

ومن خلال الاطلاع على تلك الجهود ودراستها ، بما تضمّه من قضايا متشعبة ، يمكننا أن نستخلص العديد من الأطر العامة التي تتوول المعنى من خلالها ، ولعل من أهمها ما يلي :

العلاقة بين اللفظ والمعنى

تُعَد هذه المسألة – كما يبدو من مباحث القدماء – المحور أو الإطار العام لدراسة المعنى في النظرية اللسانية العربية ، وفي غضون تناوُل العلماء لهذه العلاقة تطرّقوا إلى مباحث دلالية مهمة ، منها :

- تحديد اتجاه العلاقة بين أركان المثلث الدلالي ؛ ومن ذلك ما نجده لدى الفخر الرازي (٦٠٦ هـ) ، إذ يقول : " للألفاظ دلالات على ما في الأذهان لا على ما في الأعيان ؛ ولهذا

---

(١) للتفصيل انظر محمد عابد الجابري – بنية العقل العربي ، ص ٢١ و ما بعدها .
(٢) انظر عبد القادر المهيري وحمادي صمود وعبد السلام المسدي – النظرية اللسانية والشعرية ، ص ٧ .

أن تقول : المجاز هو الكلمة المستعملة في معنى معناها بالتحقيق استعمالا في ذلك بالنسبة إلى نوع حقيقتها ، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع " (١) ، فالحقيقة هي استعمال اللفظ في معناه الأصيل بحكم الوضع ؛ كدلالة لفظ " الأسد " على هيكل " الأسد " ورسمه ، وأما المجاز فهو اللفظ المستعمل في معنى معناه ؛ أي التّحول باللفظ من دلالته الأصيلة إلى دلالة أخرى تربطها بالأولى علاقة ، مع مراعاة وجود قرينة تمنع إرادة المعنى الأصيل .

وقد يتخطّى العلماء العرب القدامى – في بحثهم مسألة التحولات الدلالية – حدود اللغة العربية ؛ بما يمكننا أن نعدّه تنظيراً لغوياً عاماً ، يقول الجرجاني (٤٧١ هـ) : " وصْف اللفظة بأنها حقيقة أو مجاز حكم فيها من حيث أنّ لها دلالة على الجملة ، لا من حيث هي عربية ، أو فارسية ، أو سابقة في الوضع ، أو محدَثة مُولّدة ؛ فمن حق الحدّ أن يكون بحيث يجري في جميع الألفاظ الدّالة . ونظير هذا نظير أن تضع حدّاً للاسم والصفة في أنك تضعه بحيث لو اعتبرتَ به لغة غير لغة العرب وجدته يجري فيها جريانه في العربية ؛ لأنك تحدّ من جهة لا اختصاص لها بلغة دون لغة " (٢) ، فحدّ الحقيقة والمجاز يجب أن يكون جامعاً ؛ بحيث يجري في أية لغة من اللغات ، وبحيث يشمل الألفاظ جميعاً دون النظر إلى زمن وضعها ؛ ذلك أنّ هذه الظاهرة لا تقتصر على لغة دون أخرى ، أو على لفظة دون غيرها ، بل تشمل الألفاظ

---

(١) السكاكي – مفتاح العلوم ، ص ١٧٠
(٢) الجرجاني – أسرار البلاغة ، ص ٢٩٦

الدالة عامة ؛ لذلك يحدّ الجرجاني (٤٧١ هـ) كلاًّ من الحقيقة والمجاز قائلا : " كلّ كلمة أُريدَ بها ما وَقَعَت له في وضع واضع – وإن شئتَ قلت : في مواضعة – وقوعا لا يُستند فيه إلى غيره فهي حقيقة "(١) ، " وأما المجاز فكل كلمة أُريدَ بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظةٍ بين الثاني والأول فهي مجاز "(٢) ؛ فليتحقق للجرجاني ما يسعى إليه من حدّ جامع نراه قد نكّر فقال : " في وضع واضع – وإن شئت قلت : في مواضعة " ، ولم يقل : في وضع الواضع الذي ابتدأ اللغة ، أو في المواضعة اللغوية ؛ ليفيد التنكير دلالة العموم .

- مسألة العلاقات الدلالية بين الألفاظ ؛ فقد قسّم العلماء العرب القدامى الألفاظ – بحسب دلالتها على معانيها – إلى : مترادِفة ، ومتباينة ، ومتواطئة ، ومشترَكة . أما المترادفة فهي الألفاظ المختلفة التي تلتقي على معنىً واحد كالسهم والنُشّاب ، والخمر والعُقار ، والمقصود ، هنا ، ما يسمى بالترادف (Synonymy) ، وأما المتباينة فهي اختلاف الألفاظ لاختلاف معانيها ، كالمفتاح ، والسماء ، والأسد ... إلخ . وفيما يتعلق بالمتواطئة فهي الألفاظ التي تنطبق على أحاد مسمياتها الكثيرة بطريق التواطؤ ؛ كلفظ " الرجل " الذي ينطبق على زيد ، وعمرو ،... إلخ ، وهو ما يُسمى بالاشتمال (Hyponymy) ، وأما المشتركة فالألفاظ التي تدل على معان مختلفة كالعين ، التي تعني من جملة ما تعنيه : العين الباصرة ، والميزان ، والمقصود هنا – كما هو

---

(١) الجرجاني – أسرار البلاغة ، ص ٢٩٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٧ .

واضح – المشترك اللفظي (Polysemy) [١] .

ولما كانت الغاية الأساسية من اللغة هي التواصل والتفاهم فالأصل أن تكـــون الألفـاظ المختلفة للمعاني المختلفة (المتباينة) ، إلا أنّ هناك حاجات بعثت على وجود الأنواع الأخـــرى لم تقع بالقصد الأول ؛ وهي أنّ المعاني كثيرة لا تُحصى وأما الألفـــاظ فمحصـورة ؛ " ومـــن الأحكام البيّنة والقضايا الواضحة ببدائه العقول أنّ الكثير إذا قُسم على القليل اشـــتركت عـــدة منـــها في واحدة لا محالة " [٢] .

- ونحن في إطار بحث القدماء العرب للعلاقة بين اللفظ والمعنـــى يجـب ألا يفوتنـــا أنّ هـؤلاء العلمـــاء قد أبلوا بلاءً حسنا في مجال الصناعـــة المعجميـــة ؛ فقـد وضـــع الخليـــل بـــن أحمـــد الفراهيـــــدي (١٧٥ هـ) أول معجم شامل لألفاظ العربية ، سماه " العيـــن " ، ورتّبـــه بحســـب مخارج الحروف بدءاً من الحلق ، ثم توالت المعاجم العربية بعد ذلك [٣] .

واللافت ، هنا ، هو ما وضعه العرب مـــن معـــاجم المعـــاني ، أو مـــا يُعـــرَف بمعـــاجم الموضوعات التي تعتمد ، في ترتيب ألفاظها ، على المعنى ، ويُعَـــدّ " المخصّـــص " لابـــن ســـيده (٤٥٨ هـــ) أشهر تلك المعاجم ، وأوفاها ، وأشملها إطلاقاً ؛ فقد " استعان ابن سيده ، في تأليفه ،

---

(١) انظر تفصيل القول في هذه الأنواع ، الغزالي – المستصفى ، ج١ ، ص ٧٥ – ٧٨ .
(٢) مسكويه – الهوامل و الشوامل ص٣٤،علما أن مسكويه أضاف نوعـا خامسا ،هو الألفـاظ المشتقة انظر المصدر نفسه ص٣٤ .
(٣) انظـر شيئـا من ذلـك ، ابـــن خـــلدون – المقدمـــة ، ص ٣٤٠ – ٣٤١ .

بكل ما كُتب قبله تقريبا من مؤلفات الغريب المصنّف ، والصفات والألفاظ والمعاجم اللغوية وكتب اللغة المختلفة "[١]، ثم قام بتبويب الألفاظ ، وترتيبها بحسب دلالتها على المعاني المختلفة ؛ فنجد ، مثلا ، كتاب السباع ، وتحته : باب الذئاب ، وباب الضباع ، وباب الدببة ، وتحت باب الذئاب ، مثلا ، نجد : إرادة إناث الذئاب ، وأسماء الذئاب وصفاتها ، وأصوات الذئاب ، والزجر بها ، وهكذا [٢] .

المعنى ووظائف اللغة

لقد وعى العلماء العرب القدامى حقائق اللغة الوظيفية والدوافع من وراء الكلام ، وما يرتبط بذلك ، ضمناً ، من مستويات معنوية تمكّن اللغة من أداء وظيفتها . ومن خلال ما تضمّنتْه نصوصهم – في هذا الشأن – نلحظ أنهم يتحدثون حول وظائف اللسان البشري عموما ؛ باعتبار اللغة ظاهرة إنسانية ؛ بما يدل – مرة أخرى – على تخطيهم حدود العربية ، أحيانا ، في تنظيرهم اللغوي .

فقد جاء في رسائل إخوان الصفا أنّ " الألفاظ إنما هي سمات دالات على المعاني التي في أفكار النفوس ، وُضعت بين الناس ؛ ليعبّر كل إنسان عما في نفسه من المعاني لغيره من

---

(١) أحمد مختار عمر – البحث اللغوي عند العرب ، ص ٢٨٩ .

(٢) انظر ابن سيده – المخصّص . ولاعتماد معاجم الموضوعات هذا النوع من الترتيب والتبويب فإنها أشبه ما تكون بمعاجم الحقول الدلالية (انظر أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ١٠٨ ببعض التصرف) التي جاء بها علم اللغة الحديث ، وإذا تنبهنا إلى الفارق الزمني بين الطرفين أدركنا عمق النظرة اللسانية العربية في التراث ، وتكاملها ، وأسبقيتها .

الناس ، عند الخطاب والسؤال " [١] ، وواضح أنّ للغة الإنسانية – من خلال النص – وظيفة تعبيرية (Expressive Function) ؛ إذ يتخذها الإنسان وسيلة للتعبير عما بداخله من أفكار ومعانٍ تجاه الأشياء الخارجية .

وجاء ، أيضا ، في رسائل إخوان الصفا أنّ " الكلام ضربان : مفيد ،وغير مفيد ، والفائدة واقعة في الإخبار من جهة المجهول ، والمجهول هو المُخبَر عنه " ، [٢] فالكلام المفيد هو ما أخبر السامع بما يجهله ، والخبر يكون قابلا للتصديق والتكذيب ؛ فالخبر " هو كل قول جاز تصديق قائله فيه وتكذيبه ؛ لغيبته عن العِيان ، أو لمضيّه عن الزمان ووصْفه أنه مسموع من قائله ، مثل مخبِرٍ أنّ مدينة كذا عامرة بأهلها ، وأنّ فلانا الذي مات كان من أمره وصِفتِه كذا ، فقد جاز لمن يسمعه أن يصدقه وأن يكذّبه ؛ لغيبة ما ذكره من أمر المدينة عن العيان ، وغيبة المائت في الزمان " [٣] . وبناء عليه ، فإنّ للغة الإنسانية وظيفة وصفية (Descriptive Function) ، يقوم مستخدِم اللغة ، من خلالها ، بوصف الأشياء الخارجية وصفاً قابلاً للتصديق والتكذيب دون أن يعبّر عن أفكاره ومشاعره تجاه هذه الأشياء .

كما جاء في" الهوامل و الشوامل" أنّ الإنسان كائن اجتماعي بطبعه ؛ يسعى إلى الآخرين ، في معونته وقضاء حاجاته وضروراته ، كما يسعون إليه ، " وهذه المعاونات والضرورات

---

(١) الزنجاني – رسائل إخوان الصفا ، ج ١ ، ص ٣٩٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٠٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ج ٣ ، ص ١٠٩ .

المقتسمة بين الناس ، التي بها يصحّ بقاؤهم ، وتتم حياتهم ، وتحسن معايشهم ، هي أشخاص وأعيان من أمور مختلفة ، وأحوال غير متفقة ، وهي كثيرة غير متناهية ، وربما كانت حاضرة فصحّت الإشارة إليها ، وربما كانت غائبة فلم تكفِ الإشارة فيها ، فلم يكن بُدّ من أن يُفزع إلى حركات بأصوات دالة على هذه المعاني بالاصطلاح ، وليستدعيها بعض الناس من بعض وليعاون بعضهم بعضا ؛ فيتم لهم البقاء الإنساني ، وتكمل فيهم الحياة البشرية "(١) ؛ إذن ، فاللغة محور مهم جدا من المحاور التي ينبني عليها الوجود الاجتماعي الإنساني ؛ ولذلك أنها السبيل الأهم إلى التواصل بين أفراد المجتمع من أجل تلبية حاجاتهم وقضاء مآربهم ؛ ومن هنا فاللغة ذات وظيفة اجتماعية (Social Function) أيضا ؛ فمن خلالها يحافظ الجنس البشري على وجوده واستمراره .

ولما كان على كل مستوى وظيفي مستوى معنوي يمكّن من أداء الوظيفة ؛ باعتبار اللغة وسيلة مهمة للتعبير عن المعاني من خلال تجسيدها في أصوات وكلمات ، فإنّ العلماء العرب ، هنا ، يتحدثون ، ضمناً ، عن ثلاثة أنواع للمعنى ، هي : المعنى التعبيري (Expressive Meaning) ، والمعنى الوصفي (Descriptive Meaning) ، والمعنى الاجتماعي (Social Meaning)(٢) .

---

(١) مسكويه – الهوامل والشوامل ، ص ٣٣ .

(٢) وهو ما جاء به النظر اللغوي الحديث (انظر ، ص ٢٤ – ٢٦في الرسالة) ، وإن كان هناك فوارق جزئية بين ما جاء به الفريقان فالأطار الكلي متوافق إلى حد كبير .

المعنى والنظام اللغوي

يمكننا أن نستخلص – من خلال الوقوف على النصوص الواردة في ثنايا الكتب اللغوية – أنّ العلماء العرب القدامى قد وَعَوا مستويات النظام اللغوي وعياً دقيقاً ، وأدركوا الأثر المعنوي لكل منها في البنية الدلالية للغة ، بصورة لافتة تثير الإعجاب .

- فعلى صعيد المعنى على المستوى الصوتي نجدهم يطالعوننا بنظرات ثاقبة ، ليس على مستوى الفونيمات التركيبية (Segmental Phonemes) فقط ، بل على مستوى الفونيمات غير التركيبية (Suprasegmental Phonemes) أيضا ، " وهي الملامح الصوتية التي تصاحب الكلمات المتصلة أو الجمل فتؤدي وظيفة دلالية ، وأهم هذه الملامح الصوتية : النبر (Stress) ، والتنغيم (Intonation) " [١] .

أما على صعيد الفونيمات التركيبية فقد أدركوا أنّ للصوت وظيفتين [٢] : إيجابية ؛ عندما يساعد على تحديد معنى الكلمة الوارد فيها ، وسلبية ؛ حين يحتفظ بالفرق بينها وبين غيرها من الكلمات ، يقول ابن جني (٣٩٢ هـ) في الفرق بين " صَعِدَ " و " سَعدَ " ؛ " فجعلوا الصاد لقوتها ، مع ما يشاهَد من الأفعال المعالَجة المتجشَّمة ، وجعلوا السين لضعفها ، فيما تَعرِفه النفس وإن لم تَرَهُ العين " [٣] ؛ فلما تتميز به " الصاد " من القوة جُعلت مع ما يُشاهَد

---

(١) عبد الكريم مجاهد – الدلالة اللغوية عند العرب ص ١٦٨ . وانظر ،أيضا، جون ليونز – نظرية المعنى عند فيرث ص ٢٨-الحاشية

(٢) وهو ما توصل إليه علم اللغة الحديث أيضا . انظر ، ص ٣١ في الرسالة .

(٣) ابن جني – الخصائص، ج ٢ ، ص ١٦١ .

ويُرى من الأفعال ، وأما " السين " فَلِضَعفها جُعِلت مع ما لا يُرى حِسّاً ؛ وبذا تساعد كل منهما – من خلال ما تتميزان به – على تحديد معنى الكلمة الواردة فيها (الوظيفة الإيجابية) ، وفي الوقت ذاته فإن " الصاد " و " السين " تُشكِّل كُلّ منهما ما يُسمّى – في علم اللغة الحديث – مقابلاً استبداليا (Substitution Counter) للأخرى ؛ بحيث تحفظ للكلمة معناها بما يختلف عن الكلمة الثانية (الوظيفة السلبية) .

وأما على مستوى الفونيمات غير التركيبية فيقول ابن سينا (٤٢٨ هـ) : " ومن أحوال النَّغَم : النّبرات ، وهي هيئات في النغم مَدِّيّة ، غير حَرْفية ، يُبتَدأ بها تارةً ، وتُخَلَّل الكلامَ تارةً ، وتَعقُب النهاية تارةً ، وربما تُكَثَّر في الكلام ، وربما تُقَلَّل . ويكون فيها إشارات نحو الأغراض . وربما كانت مطلقة للإشباع ، ولتعريف القَطْع ، ولإمهال السامع لِيَتَصَوَّر ، ولتفخيم الكلام . وربما أُعْطِيَت هذه النبرات بالحِدّة والثِّقَل هيئات تصير بها دالّةً على أحوال أخرى من أحوال القائل إنه متحيّر أو غضبان ، أو تصير به مستَدرِجة للمقول معه بتهديدٍ أو تضرُّع أو غير ذلك . وربما صارت المعاني مختلفة باختلافها ، مثل أنَّ النبرة قد تجعل الخبر استفهاما ، والاستفهام تعجُّباً ، وغير ذلك " (١) ، وواضح – من خلال النص – أنَّ ابن سينا يدرك أثر ظاهرتي النبر والتنغيم – بالرغم من أنهما غير مندرجتين ضمن وحدات السلسلة الكلامية – في

---

(١) ابن سينا – الخطابة ١ص ١٩٨ – ١٩٩ .

الكشف عن المعاني المختلفة من حيرة المتكلم أو غضبه ، أو نزوعه إلى تـــهديد المخـــاطب أو التضرّع إليه ، أو حثّه على التفكّر والتصور ، ودورهما ، كذلك ، في اختلاف المعاني كجعـــل الخبر استفهاما ، والاستفهام تعجباً....إلخ .

- وعلى صعيد المعنى على المستوى الصرفي فقد استطاع العلماء العرب في الـتراث – مـن خلال النظام الصرفي المتكامل الذي بنوه للغة العربية ، بما لم تحظ به لغة أخرى – أن يربطـوا بين الصيغ ومعانيها ، وأفاضوا في هذا الوجه بشكل يوحي بعميق فكرهم ودقيق نظرتهم .

فمن دلالات الصيغ المصدرية ، مثلا : (١)

فِعال : وتدل على امتناع ، مثل : إباء ، ونِفار .

فَعَلان : وتدل على تقلّب ، مثل : طَوَفان ، وجَوَلان .

فُعال : وتدل على داء أو صوت ، مثل : سُعال ، ونُعاب .

ومن دلالات الصيغ الفعلية (٢) :

فَعَلَ : ومن جملة دلالاتها : الجمع ، مثل : حَشَدَ ، والمنع ، مثل : حَبَسَ ، والتحويل ، مثل : نَقَلَ .

أفْعَلَ : ومن جملة دلالاتها : التعدية ، مثل : أَجْلَسَ ، والحينونة ، مثل : أَحْصَدَ (الزرع) .

---

(١) انظر مثلا ابن عقيل – شرح ابن عقيل ، ج ٢ ، ص ١١٥- ١٢٥ .
(٢) انظر المصدر نفسه ؛ ج٢ ، ص ٥٥٢ – ٥٥٦

كما أدرك هؤلاء العلماء القيمة المعنوية للسوابق واللواحق ، التـــي يمكـن أن تتصـــل بالكلمات المختلفة ، وهي ما تسمى – في علم اللغة الحديث – بالمورفيمات المقيَّـدة (Bound Morphemes) [١] .

فالتاء ، مثلاً ، تأتي لتدل على معانٍ كثيرة ، منها [٢] :

- توكيد الصفة على وزن " فَعّال " ، أو " فاعِل " ، أو " مِفعال " ، أو " فَعول " ، مثل " نسّـابة " ، و " راوية " ، و " مِطرابة " ، و " فَروقة " ؛ مما يفيد المبالغة في الوصف .
- الدلالة على النقل من الوصفية إلى الاسمية ، وعلامة لكون الوصف ، غالبا ، غير محتـــاج إلى موصوف ، مثل : " النطيحة " ، و " الذبيحة " .

كما تدل النون في " نذهب " ، مثلا ، على معنى المضارعة ، وعلى حال الفاعل [٣] .

وواضح ما لهذه المعاني الصرفية من أثر في البناء الدلالي اللغوي .

- وقد أدركوا ، كذلك ، المعنى على المستوى النحوي إدراكا عميقا ، وأدركوا أثره فـــي فـــهم دلالات الكلام ؛ فقد استطاعوا أن يصنّفوا المعاني النحوية من فاعلية ، ومفعولية ، ... إلـــخ ، وأن يحدّوها بحدودها ويضبطوها بضوابطها ؛ حتى تؤدي دورها في إيضاح المعنى الدلالـــي

---

(١) المورفيم المقيد : هو الذي لا يمكن أن يُستخدم بمفرده مكونا كلمة ، ويقابله المورفيم الحر ؛ وهو الذي يستقل بنفسه مكونا كلمة . انظر ماريو باي – أسس علم اللغة ، ص ٩٩ – ١٠٥ .

(٢) انظر الرضي الأستراباذي – شرح الكافية ، ج ٣ ، ص ٣٩٣ – ٤٠٠ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٢٥ .

العام ، ومن أهم تلك الضوابط الحركات الإعرابية ، يقول الزجـــاجي (٣٣٧ هـــ) : " إنّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعِلت حركات الإعـــراب فيـــها تنبئ عن هذه المعاني " (١) ؛ فالحركات الإعرابية تقوم بدورها في تميـــيز المعـــاني النحويـــة داخل التركيب ، ولا يمكننا أن نتخيّل غاية لذلك إلا بيان دور هذه المعاني – في تعالقها – فـــي الكشف عن المعنى الدلالي العام لتراكيب اللغة .

وقد بيّن عبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـــ) أنّ الارتباط بين المعاني النحوية مبنيّ علـــى تناسق هذه المعاني ، وتلاقيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ، ومناط ذلك هو التعليق ؛ وذلـــك " أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا ، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهمـــا خـــبراً عـــن الآخر ، أو تُتبع الاسم اسما على أن يكون الثاني صفة للأول ، أو تأكيداً له ، أو بَدَلا منـــه ..." (٢) ، فالنظم لا يكون إلا من خلال التعليق ؛ أي كون كل معنى نحوي بسبب من الآخر.

إنّ موضوع الدرس النحوي – كما تناوله القدماء – هو وصف التراكيب ، وبيان ضوابـــط تشكيلها ، ورسم بنيتها التركيبية والدلالية ، وهو ما سيفصَّل الحديث فيه لاحقا إن شاء الله .

---

(١) الزجاجي – الإيضاح ، ص ٦٩ .
(٢) الجرجاني – دلائل الإعجاز ، ص ٤٤ – ٤٥ .

▪ وأما المعنى المعجمي فما من شك في أنهم قد وعَوا أمره تماما ؛ فميّزوه من غيره من المعاني على مستويات اللغة ، وأدركوا أثره في توجيه المعنى النحوي ، ومن ثم المعنى الدلالي للتركيب ؛ ومن ذلك ما أورده سيبويه (١٨٠ هـ) ، على لسان الخليل (١٧٥ هـ) ، قائلا : " وقال الخليل رحمه الله : إن شئتَ جعلتَ : " رجعْتَ عوْدَكَ على بَدئك " مفعولا بمنزلة قولك : " رجعتَ المال عليّ " ، أي " رددتَ المال عليّ " ، كأنه قال : " ثنيتُ عَوْدي على بدئي " "، (١) فتكون " عودَك " مفعولا به لا حالا ؛ وذلك إذا كان " رجع " بمعنى " ردّ " .

▪ وإن كان العلماء العرب القدامى قد بحثوا المعنى على مستويات اللغة ، وفرّقوا بين أنواعه ، وبيّنوا دور كل نوع في البناء الدلالي للكلام ، فإنه لم يفتْهم ، أيضاً ، أنّ البنية الدلالية لا تكتمل إلا إذا نظرنا إلى المعنى في أبعاده الخارجية (المعنى الاجتماعي) ؛ فقد توسّعوا ، في تحليلهم التراكيب ، إلى بيان مواقفها الاجتماعية بما فيها من أحوال المتكلمين ومقاصدهم وغاياتهم ، وأحوال السامعين ، والمواضع التي يدور حولها الكلام ، ...إلخ، وهو ما سيتضح في الفصل الثاني إن شاء الله .

المعنى ، مادةً للدراسة ، في الأنظار اللسانية الحديثة

حظيت دراسة المعنى – في النظر اللساني الحديث – باهتمام مميّز – مثلما كان الأمر

---

(١) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج ١ ، ص ٣٩٥ .

عند لغويي العرب القدامى – حتى قال بعضهم بأنّ اللغة " معنى موضوع في صوت " (١) .

وقد بوّب اللّسانيون المحدثون دراستهم وصنّفوا موضوعاتها في أطر عامة تضم القضايا الجزئية المتشعبة ، ولعل من أهم هذه الأُطر ما يلي :

المعنى ووظائف اللغة

لقد فرّق اللغويون المحدثون بين أنواع المعنى من خلال تمييزهم الوظائف الاتصالية والإيمائية التي تؤديها اللغة ؛ إذ على كل مستوى وظيفي – كما ذكرتُ سالفا – مستوى معنوي يمكّن من أداء الوظيفة .

وقد تحدّث العلماء وأفاضوا في وظائف اللغة ، فبالغ بعضهم في تفصيل هذه الوظائف حتى أتى على جزئيات كثيرة ، ولا شك أنّ تناوُل الموضوع بهذه الصورة يجعل من الصعب الوفاء بمطلب الشمول ؛ فالجزئيات – في هذا المجال – يصعب حصرها .

ومن جهة ثانية ، فقد رأى " البعض حصر وظائف اللغة في التعبير أو في التبليغ ، والحجة في ذلك أنّ الأغراض الأخرى ثانوية " (٢) ، وهو حصر – كما هو واضح – مبالغ فيه ؛ إذ تتجاوز اللغة – في كثير من الأحيان – التعبير أو التبليغ إلى وظائف أساسية أخرى .

وقد رأى عدد من العلماء أنّ للغة ثلاث وظائف أساسية ، هي : (٣)

---

(١) أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٥ .
(٢) عبد المجيد منصور – علم اللغة النفسي ، ص ٣١ .
(٣) انظر لطيفة النجار – منزلة المعنى ، ص ١٣ – ١٤ ، وانظر شيئا من ذلك جون ليونز – اللغة واللغويات ، ص ٢١٢ – ٢٢٠ .

- الوظيفة الوصفية (Descriptive Function) ؛ وهي التي يقوم المتكلم ، من خلالـــها ، بمجرد الوصف لموقف أو شيء معين في العالم الخارجي ، أو ، بعبارة أخرى ، تقديم افـتراض يتعلق بشيء معين في العالم الخارجي .

- الوظيفة التعبيرية (Expressive Function) ؛ ويقوم المتكلم ، عن طريقها ، بـــالتعبير الذاتي عن مواقفه ، وأفكاره ومشاعره وأحاسيسه ، وحالته الذهنية ، ... إلخ ، تجاه أمر ما .

- الوظيفة الاجتماعية (Social Function) ؛ وهي الوظيفة التي تمكّن مستخدم اللغـــة مـن إقامة علاقاته الاجتماعية وتوطيدها أو تعديلها ؛ كون الإنسان مخلوقاً اجتماعيا بحاجة ماسة إلـى التواصل مع الآخرين .

وواضح أنّ هذا التقسيم أوفى بمتطلبات الموضوعية ؛ لما يتضمنه مـن حصـر شـمولي لإمكانية استخدام اللغة البشرية بشكل عام .

ومن خلال هذه الوظائف الثلاث تحدث العلماء عن ثلاثة أنواع للمعنى ، هي : [١]

- المعنى الوصفي (Descriptive Meaning) ؛ وهو المعنى المرتبـط بعمليـة الوصـف المجرّد للأشياء الخارجية ؛ أي المرتبط بافتراض تم تقديمه متعلق بشيء معين . ويتمـيز هـذا النوع باحتمالية الصواب أو الخطأ ؛ ذلك أنّ العلاقة وثيقة بين الافتراض والحقيقة .

---

(١) انظر تفصيل ذلك جـون ليونـز – اللغـة واللغويـات ، ص ٢١٢ – ٢٢٠ ، وانظـر ، كذلـك ، لطيفـة النجـار - منزلـة المعنـى ، ص ١٤ – ١٥ .

- المعنى التعبيري (Expressive Meaning) ؛ وهو المعنى الذي يُعبّر ، من خلاله ، المتكلم عن أحاسيسه ، وأفكاره ومعتقداته ، ومشاعره ، وميوله ، وحالته النفسية أو الذهنية ، مستخدما لذلك وسائل متعددة كالتعجب ، والتحذير ، ... إلخ .

ويميّز هذا النوع من سالفه أنه غير خاضع لاحتمالية الصواب أو الخطأ . ولاتصال المعنى التعبيري بكل ما يكون ضمن مجال التعبير الذاتي (Self Expression) فإنه يمكن قسمته إلى أنواع عديدة ، لعل من أهمها المعنى العاطفي (Emotive Meaning) ، الذي حظي باهتمام خاص من قِبَل بعض العلماء .

- المعنى الاجتماعي (Social Meaning) ؛ وهو المعنى الذي تتبلور من خلاله علاقات المتكلم الاجتماعية توثيقاً أو تعديلاً عن طريق التأثير في الناس . ويتحكم هذا النوع في بنية اللغة ؛ كون البنية اللغوية تتحدّد – بشكل كبير – في ظل الظروف الاجتماعية الملابسة للاستخدام اللغوي .

ولا ننسى ، هنا ، أنّ التعبير عن الأفكار ، والميول ، والمعتقدات ، كثيرا ما يرتبط بالتواصل الاجتماعي (Socialization) للفرد ؛ لذا ، فإنّ المعنى التعبيري والمعنى الاجتماعي متداخلان .

العلاقة بين اللفظ والمعنى

تشكّل هذه القضية حجر الزاوية في علم الدلالة (Semantics) ، والإطار العام الـــذي تدور فيه أبحاثه ودراساته .

وقد ثار خلاف قديم بين العلماء حول طبيعة العلاقة بين اللفظ ومعناه : أهـــي طبيعيـــة ؛ بحيث تنشأ دلالات الألفاظ من خلال جرس أصواتـــها (Sound Symbolism) ؟ أم هـــي علاقة عرفية اعتباطية (Arbitrary) ؛ بحيث ينتفي التلازم الطبيعي بين الصـــوت ومعنـــاه ، وتكون معاني الألفاظ مجرد تواضع واصطلاح ؟ وقد استقر علم اللغة الحديث على أنّ الثاني هو الأقرب إلى روح الطبيعة اللغوية ؛ يقول سوسير (Saussure) ، بعـــد أن يعـــرّف الإشـــارة اللغوية على أنها كيان له جانبان : فكـــرة (دال Signifier) ، وصـــورة صوتيـــة (مدلـــول Signified) : " إنّ الإشارة اللغوية اعتباطية " (١) .

وفي إطار قضية اللفظ والمعنى قام العلماء المحدثون ببحث معاني الألفـــاظ مـــن خـــلال العلاقات الدلالية التي يمكن أن تندرج فيها ؛ فدرسوا الترادف (Synonymy) ، والاشـــتراك اللفظي (Polysemy and Homophony) ، والتضـــاد (Antonymy) ، وغيرهـــا مـــن العلاقات الدلالية التي يمكن أن تربط بين الألفاظ .

---

(١) فرديناند دي سوسور – علم اللغة العام ، ص ٨٧ . انظر تفصيلا لأراء العلماء في نوع العلاقة بين اللفظ ومعناه لدى عبدالكريم مجاهد – الدلالة اللغوية ، ص ٢٠٣ و ما بعدها .

ولعل من أهم مَن استثمر هذه العلاقات ما يُسمَّى بنظرية الحقول الدلاليـــة (Semantic Fields) ، التي من شأنها أن تصنِّف ألفاظ اللغة -- بحسب العلاقات الدلالية التي تربط بينـــها – في حقول دلالية معينة ، ويُعرَّف الحقل الدلالي بأنه " قطاع متكامل من المادة اللغوية يُعبّر عـــن مجال معين من الخبرة " [١] . ويكون معنى الكلمة ، بمقتضى هذه النظرية ، " هو مكانها فـــي نظام من العلاقات التي تربطها بكلمات أخرى في المادة اللغوية " [٢] ؛ فكلمة طويل ، مثـــلا ، يمكن أن يتحدد معناها من خلال ارتباطها بعلاقة " التضاد " مع كلمة " قصير " في حقل دلالـــي واحد . علما أنّ الحقل الدلالي الواحد يمكن أن يحتوي عدداً من العلاقات الدلالية التي تربط بيـــن ألفاظه .

وإضافة إلى نظرية الحقول الدلالية ، في بحث الألفاظ ومعانيها ، فـــإنّ هنـــاك نظريـــات أخرى كثيرة وُضِعت للغرض ذاته ، منها [٣]، مثلا ، نظرية الأفكار(Ideational Theory) ، التي ترى أنّ " معنى الرمز ، هو الفكرة المصاحبة للرمز في ذهن من يستخدمه ، وكذا في ذهن من يسمعه حتى يتحقق الاتصال بين الأفراد " [٤] ؛ فعندما يستخدم الإنسان الرمز فإنه يُعبّر عن الفكرة التي تنشأ في ذهنه حينما يستخدمه ، وعندها تنشأ الفكرة نفسها في ذهن السامع ، وهـــذه

---

(١) أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٧٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٨ .
(٣) انظر تفصيلا لهذه النظريات لدى عزمي إسلام – مفهوم المعنى ، ص ٢٧ و ما بعدها .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٥ .

الفكرة هي معنى الرمز ؛ مما يحقق عملية الاتصال بين أفراد المجتمع ، وبذلك تكون هذه النظرية قد فسّرت عملية الاتصال اللغوي بين المتكلم والسامع .

إلا أنّ هناك مآخذ على هذه النظرية ، منها : إنّ معنى الفكرة التي تصاحب الرمز معنى غامض غير محدّد .

ومن تلك النظريات ، أيضا ، نظرية الاستخدام (Use Theory) ، ويُميّز هذه النظرية من غيرها أنها نظرت إلى معنى اللفظ من خلال تسييقه ؛ أي أنّ شرح معنى الكلمة يكون بإظهار الكيفية التي تُستخدم بها في سياق لفظي معين . ولهذه النظرية صورتان : نظرية الاستخدام الاتفاقي (Conventional Use Theory) ؛ وترى هذه النظرية " أنّ معنى الكلمة إنما يتوقف على السياق الذي تعوّدناه أو ألفنا استخدامها فيه . فهناك نوع من الاصطلاح أو الاتفاق الضمني على استخدام مثل هذه الكلمة ، في مثل هذا السياق ، بمثل هذا المعنى . ومن ثم فتعوُّدنا على استخدامها بمثل ذلك المعنى ، هو تعوّد على الاستخدام الاتفاقي لها " [١] .

والصورة الثانية لهذه النظرية هي نظرية قواعد الاستخدام (Rules of Use Theory) ؛ التي رأت أنّ الكلمة لا يكون لها معنى إلا إذا كانت هناك قواعد تحكم استخدامها ، وعليه فإنّ هذه القواعد هي معنى الكلمة أو الرمز ؛ لذا يرى فايزمان (Waismann) " أنّ معنى الكلمة

---

(١) عزمي إسلام – مفهوم المعنى ، ص ٦٦ .

يتحدد بناء على قواعد استخدامها . أي أنّ جملة القواعد التي تحكم استخدام الكلمـــة ، تنتـج أو تؤدي إلى معناها " [١] .

وتُعَدّ هذه النظرية صورة مطوّرة عن نظرية الاستخدام الاتفاقي ؛ لأنّ القول بـــأنّ معنـــى الكلمة يحكمه الاصطلاح أو الاتفاق الضمني يدل على أنّ هناك قواعد تحكم استخدام الكلمـــات ، ومراعاة هذه القواعد ، عند استخدام الكلمات ، يجعلها (أي الكلمات) ذات معنى ، وإنّ مـــدى الالتزام بهذه القواعد هو الذي يحكم بصحة الاستخدام أو عدم صحته .

وقد مرّ معنا ، في فاتحة هذا المبحث ، أنّ من العلماء مَن نظروا إلى معاني الكلمات مـــن خلال علاقتها بالعالم الخارجي الذي تصوّره ، ونذكر هنا أنّ هذا يمثّل رأي ما يُسمّى بالنظريـــة الإشارية (Referential Theory) ، وهذه نظرية أخرى من النظريات التي بحثـــت الألفـــاظ ومعانيها .

و لعل النظرية السياقية تبقى أقرب إلى روح اللغة وطبيعتها الدلالية ؛ إذ إنّ تسييق الكلمـــة وبيان كيفية استخدامها – لارتباطه بالاصطلاح أو الاتفاق الضمني – أقدر على بيان معناها مـــن ربطها بالأفكار الذهنية ، أو غيره مما ورد من الآراء كما رأينا ؛ مما حدا بكثير مـــن العلمـــاء المعاصرين إلى الأخذ بالمعنى السياقي للفظ .

---

(١) عزمي إسلام – مفهوم المعنى ، ص ٦٩ .

المعنى والنظام اللغوي

إنّ اللغة ، في النظر اللغوي الحديث ، نظام قائم بذاته ، يتكون من عدد من المستويات أو الأوجه التي تتضافر وتتآزر مكوّنةً البنية اللغوية ، وللوصول إلى معاني الجمل والتراكيب التي يقصد إليها المتكلمون لابد من التحليل المعنوي على هذه المستويات جميعها [١] .

وهذه المستويات اللغوية – كما يراها أغلب علماء اللغة المحدثين – هي : المستوى الصوتي ، والمستوى الصرفي ، والمستوى النحوي ، والمستوى الدلالي .

- فالمستوى الصوتي يؤدي دوره المعنوي من خلال كون الصوت ذا وظيفتين [٢] :

- إيجابية ؛ وذلك حين يساعد على تحديد معنى الكلمة التي تضمّه .
- سلبية ؛ وذلك حين يميّز الكلمة من غيرها من الكلمات .

كما أنّ للأصوات – من خلال إعادة ترتيبها – أيضا ، دوراً في تمييز معاني الكلمات بعضها من بعض ، مثل : " act " و " cat " [٣] .

وللفونيمات غير التركيبية (Suprasegmental Phonemes) ، ومن أهمها : النبر (Stress) ، والتنغيم (Intonation) ، دور معنوي مهم ؛ ففي الإنجليزية نجد ، مثلا ، أنّ

---

(١) وهو ما أدركه العرب القدامى من خلال ما قدمنا سالفاً .
(٢) انظر حلمي خليل – العربية وعلم اللغة ، ص ١٠٧ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠٨ .

كلمة " import " تكون اسماً فتؤدي دلالة الاسم إذا نُبِر مقطعها الأول ، وتكون فعلا فتؤدي دلالة الفعل إذا نُبِر مقطعها الثاني (١) .

- ويكمن الدور المعنوي للمستوى الصرفي في أنه يمدّنا بالمعاني الصرفية للصيغ ، من خلال الارتباط بين معاني الصيغ وأشكالها التركيبية ؛ فاسم الفاعل " صائم " (فاعل) ، مثلاً ، يدل على مَن وقع منه الفعل فقط ، وأما صيغة المبالغة " صوّام " (فَعّال) فإنها تدل على من وقع منه الفعل على وجه الكثرة والمبالغة ، وهذا أمر ذو تأثير كبير في فهم دلالات الكلام .

- ويمدّنا المستوى النحوي بالمعاني النحوية التي تكتسبها الوحدات اللغوية داخل التراكيب المختلفة ، ولهذه المعاني النحوية – من خلال تعالقها وترتيبها ، كما مر – دور مهم للغاية في كشف دلالات الجمل ؛ فلو قلنا : " ضربَ محمدٌ خالداً " ، لَعلمنا أنّ " محمد " قد وقع منه فعل الضرب على " خالد " ؛ وما ذلك إلا لأنّ " محمدٌ " – في الجملة – يمثل المعنى النحوي " الفاعل " ، و " خالداً " يمثل المعنى النحوي " المفعول به " .

- وأما المستوى الدلالي فإنه يقدّم معاني المفردات اللغوية من خلال ارتباطها بالموضوعات ، والأحداث ، والمفاهيم ، التي تصوّرها في العالم الخارجي ، وهي ما تُعرّف بالمعاني المعجمية للألفاظ .

---

(١) انظر أحمد مختار عمر - دراسة الصوت اللغوي ، ص ٢٢٢ .

مجال الدلالة اللغوية

لقد رأى عدد من العلماء ، ومنهم كاتز وفودر " (Katz and Fodor) ، أنّ خلفيات الجمل (ظروف القول غير اللغوية) لا تدخل ضمن مجال علم الدلالة اللغوي (Linguistic Semantics) ؛ فالنظر إلى المعنى من خلال إطار لغوي خالص يُعَد أسهل بكثير ؛ إذ لو نظرنا إليه من خلال الظروف غير اللغوية فإنّ ذلك يعني أنّ علم الدلالة سيشمل مجموع المعرفة الإنسانية ، وهذا ما لا يمكن لأية نظرية دلالية أن تتضمنه (١) .

إنّ ذلك يعني أنّ هؤلاء العلماء يجعلون معنى الجملة (Sentence Meaning) فقط ضمن مجال علم الدلالة ، وأما معنى القول (Utterance Meaning) فهو خارج هذا المجال (٢) .

وفي الجانب الآخر – نظراً لما تتميز به النظرة السالفة من قصور وحصر لعلم الدلالة في مجال ضيق – يرى علماء آخرون أنّ علم الدلالة يجب أن يتسع مجاله ؛ ليشمل معنى القول بما يتضمنه ذلك من ظروف خارجية تحيط بالعملية الكلامية ؛ فالغاية الأساسية من العملية الكلامية هي التواصل والتفاهم من خلال ما يتضمنه الكلام من معانٍ ودلالات ، وهذا لا يعني أنّ دلالة

---

(١) انظر بالمر – علم الدلالة ، ص ص ٧١ ، ٧٢ على التوالي .

(٢) تُعتبر الجملة شيئاً مجرداً لا ارتباط لها بالظروف الخارجية ، ومعناها هو ما تدل عليه في ظاهرها دون اعتبار ظروف القول ، وأما القول فهو الحدث الحقيقي المرتبط بالظروف الخارجية ؛ فالجملة الواحدة يمكن أن تتحقق " بملايين الأقوال، إذ كلما قالها شخص أحدث قولاً جديداً . مثلاً ، جملة (السلام عليكم) يقولها ملايين الناس يومياً : الجملة هنا واحدة ، ولكنها تتحقق عبر ملايين الأقوال ، كل قول منها يقوله قائل مختلف في مكان مختلف وزمان مختلف وموقف مختلف ، بل وغالباً بصفات صوتية مختلفة من حيث النبرة أو النغمة أو العلو أو الانفعال أو المد أو الدرجة " . محمد علي الخولي – علم الدلالة ، ص ٢٠ .

العلماء اليوم ينادون به ؛ فالدراسات اللسانية تتجاوز " كون البنية التواصلية بنيـــة ثابتـــة قابلـــة للعزل عن الإطار والمقام الذي قيلت فيه ، وخارج كل العلاقات الموضوعية والذاتية التي تجمـــع بين المخاطبين " (١) .

وخلاصة ما قدمنا أنّ دراسة المعنى قد لقيت من العناية ما تستحق في دراسات اللســـانيين العرب في التراث ، واللسانيين المحدثين على حد سواء ؛ فالطبيعة " الحقيقية للغة يمكن ، فقـط ، فهمها من خلال فهم المعنى " (٢) .

وقد لاحظنا ، في أثناء العرض ، أنّ هناك تقاربا واضحا وملموسا بين ما جاء به كل مـــن الفريقين ؛ ولعل ذلك يعود إلى أنّ الآليات اللغوية تكاد لا تختلف من لغة إلى أخرى ؛ طالمـــا أنّ الغرض الرئيس من اللغة الإنسانية هو التواصل لتحقيق الغايات .

إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ منطلقات الفريقين واحدة ؛ فغايات " البحث العربي ، فـــي دراســـة المعنى وفي دراسة اللغة بوجه عام ، تختلف عن غايات البحث الغربي على اختـــلاف مناهجـــه ونظرياته " (٣) ؛ إذ تمحورت غاية اللغويين العرب من دراسة المعنى في الحرص على صـــورة

---

(١) مصطفى غلفان – نحو علاقة جديدة بين اللسانيات و مناهج تحليل النص الأدبي ، ص ٨٧ .
(٢) أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٥ .
(٣) لطيفة النجار – منزلة المعنى ، ص ٢٨ – ٢٩ .

مثالية للغة في جانبها الدلالي ؛ تُعين على فهم اللغة وتعلّمها ، في إطار من التواصل مع النحـــاة في غايتهم من البحث في اللغة [١] .

ولعلنا – من خلال ما قدمنا – نستطيع ، أيضا ، أن نؤكّـــد أنّ دراســـة المعنـــى ، لـــدى اللغويين العرب القدامى ، قد بلغتْ من دقة النظر ، وشموله ، وبُعده ؛ بما يجتاز حدود العربية ، ما يشكّل نظرية متكاملة قابلة لأن تكون رافداً مهما من روافد علم الدلالة الحديـــث . وإن كـــان للبحث الغربي فضْل الترتيب والتصنيف والإبانة فللبحث العربي فضل السّبق .

المعنى ، ضابطاً ، في النظر اللساني الحديث

أخذ بعض اللغويين المحدَثين على الدراسات التاريخية القديمة مآخذ عـــدة [٢] ؛ إذ إنـــها سلكتْ سبيل التأريخ ؛ فلم تتناول اللغة وحدها ، وإنما مزجت الدراسة اللغوية بالعناية بالتـــأريخ الأدبي والأخلاق والعادات ، كما مالت ، بشدّة ، إلى المقارنة بين اللغات ، في مراحل تطورهـــا المختلفة ؛ فجاءت النتائج منبتّة عن الواقع اللغوي . ثم إنّ الدراسات القديمة وجّـــهت اهتمامـــها صوب اللغة المكتوبة في مقابل المنطوقة ؛ أي أنها أهملت النظام الصوتي ، في حيـــن أنّ هـــذا النظام – عند المحدثين – يُعدّ نظاماً رئيسا في أيةِ لغة من اللغات ، كما يعنـــي ذلـــك اهتمامـــها بالجانب المعياري ؛ مما يجعل نظرتَها إلى اللغة نظرةً جزئية ومفكّكة ؛ إذ القواعد والقوانين التي

---

(١) انظر في شيء من ذلك عبد الحكيم راضي – نظرية اللغة ، ص٢٠٢ – ٢٠٣ ، وانظر ، ص ١٤٨ في الرسالة .
(٢) للتفصيل انظر نايف خورما – أضواء على الدراسات ، ص١٠٣ – ١٠٦ ، وانظر عبده الراجحي – النحو العربي ، ص ٤٦ – ٤٨ ، وانظر ، كذلك ، حلمي خليل – العربية وعلم اللغة ، ص ٩٤ – ٩٨ .

تجنّب الإنسان الخطأ – في رأي المحدثين – لا تساعِد على تقديم وصف لغوي محكَم وشـــامل ؛ يمكّن اللغويين من الوصول إلى نظرية لغوية متكاملة ومترابطة .

ومن المآخذ على تلك الدراسات كذلك – كما رأى المحْدَثون – اعتمادها المعنـــى ، أولاً ، في وضع القواعد اللغوية ؛ مما يعني أنّ هذه القواعد قائمة على أساس ذاتي ؛ لأنها معتمِدة علـى فهم الدارس اللغوي نفسه للمعنى ، في حين أنّ الدراسة اللغوية يجب أن تنطلـــق مـــن أســـاس موضوعي قائم على رصد الأشكال اللغوية ، وتصنيفها ، ووصف العلاقات بينها .

وبناء على ذلك توصّل أولئك اللغويون المحدثون – وعلى رأسهم سوسير (Saussure) رائد النظر اللغوي الحديث – إلى أنّ الدراسات القديمة لم تســـتطع أن تحـــدِّد ، بدقـــة ، موضـــوع علـــــم اللغة ؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور المدرسة البنيوية الوصفية ، أُولى المدارس اللغويـــة الحديثة ، وذلك في النصف الأول من القرن العشرين .

لقد مثّل ظهور هذه المدرسة تحوّلاً في دراسة اللغة ، وثورة حقيقية على المفاهيم الســـائدة حتى ذلك الوقت .

وسنعرض ، هنا ، لهذه المدرسة وما تلاها ، من مدارس لغوية حديثة أخـــرى ، عرضـــا مختصَرا ، مُبدين الاهتمام بنظرة المدارس الحديثة إلى المعنى وموقفها منه ؛ بما يتناسب ومنـــهج الدراسة .

المدرسة البنيوية الوصفية

ابتعدَت البنيوية الوصفية (Descriptive Structuralism) – في دراستها اللغوية – عن النهج الذي سلكتْه الدراسات التاريخية القديمة ؛ فقد أكّد رأس هذه المدرسة سوسير (Saussure) أنّ " موضوع علم اللغة الوحيد والصحيح هو اللغة ، معتبَرة في ذاتها ومن أجل ذاتها " [١] ؛ لذا فالمنهج الأفضل ، في الدراسة اللغوية ، هو محاولة وصف اللغة وصفا آنيّاً في مرحلة معينة ، كما هي ؛ للوصول إلى معرفة بنيتها الشكلية ، ومعرفة قوانينها العامة التي ترتبط بها [٢] .

لذا ، فقد انصبّ اهتمام علماء هذه المدرسة على الشكل الخارجي للغة (البنية الظاهرية) ، فقاموا بدراستهِ ووصْفه وصفاً موضوعيا ، بأنظمته : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية [٣] ، من خلال النظر إلى العلاقات القائمة بين هذه الأنظمة ؛ لأنّ الدراسة الوصفية للغة تعني النظر إلى أنظمتها متعالقة مترابطة.

ولا يعني ذلك أنّ أتباع هذه المدرسة قد تجاهلوا المعنى تجاهُلا تاماً ؛ فالحقيقة أنهم أكّدوا – بصورة عامة – على عنصر المعنى في الكلام البشري ، إلا أنّ جُل اهتمامهم قد انصب على دراسة اللغة ببنيتها الشكلية ؛ حرصا منهم – كما يرون – على دراسة اللغة دراسة

---

(١) محمود السعران – علم اللغة ، ص ٤٩.
(٢) انظر نايف خورما – أضواء على الدراسات ، ص ١٠٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٩ .

موضوعية مثلما سلفَ ؛ ف " سابير " (Sapir) ، مثلا ، يرى أنّ المنهج العلمي في الدراسة اللغوية هو التركيز على دراسة اللغة ببنيتها الظاهرية الشكلية ؛ أي : دراسة أنظمتها : الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، وهذا همّ اللغوي الأول [١] ، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ دراسة التراكيب يجب أن تكون مستقلة عن الوظيفة التي تؤديها اللغة ؛ " ومن هنا رأى سابير أنّ دراسة الشكل اللغوي تقتضي ركنين ضروريْن ، أولهما : التصوّرات الأساسية التي تؤديها اللغة في الاتصال بين الناس ، وثانيهما : الطرق الشكلية التي ترتبط بها هذه التصورات " [٢] ؛ فالمتكلم يملك تصوراً أو فكرة يسعى إلى إيصالها إلى المخاطب ، وهو يُوظّف الشكل اللغوي ، القائم على نظام القواعد في اللغة ، للتعبير عن هذه الفكرة أو التصور .

وأما بلومفيلد (Bloomfield) فقد صبّ اهتمامه هو الآخر على التراكيب الشكلية ، إلا أنه رفض تلك المصطلحات العقلية التي نادى بها سابير ، مِثل الفكرة والتصوّر ، القائمة على الحدْس والتخمين ؛ فهذه أمور تقع خارج نطاق الدرس اللغوي ؛ لأنها " تتجه بالباحث اللغوي نحو تفسير الظواهر اللغوية عبر فرضيات سيكولوجية فلسفية غامضة في ذاتها ، مضلِّلة إن اعتُمِد عليها " [٣] .

---

(١) انظر عبده الراجحي – النحو العربي ، ص ٣٥ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .
(٣) خليل عمايرة – في نحو اللغة ، ص ٤٦ .

وقد بنى بلومفيلد منهجه ، في الدراسة اللغوية ، على مبدأ " المثير والاستجابة " ؛ " متأثّراً بالمذهب السلوكي (Behaviorism) في علم النفس " [١] ؛ فاللغة – في نظره – عادة سلوكية قابلة للملاحظة والتفسير ، مثل أية عادة سلوكية أخرى ؛ " ومن هنا أطلق بعضهم على اللغة مصطلح السلوك النطقي (Verbal Behaviour) ، أو السلوك اللغوي (Language Behaviour) " [٢] .

وليوضّح بلومفيلد منهجَه جاء بمثاله المشهور ؛ قصة (جيل وجاك) ، التي تتكون من ثلاث مراحل [٣] :

- الأحداث العملية السابقة على الحدث الكلامي .
- الكلام .
- الأحداث العملية التي تلي الحدث الكلامي .

والذي عرّف ، من خلاله ، معنى الصيغة اللغوية بأنه " الموقف الذي ينطقها المتكلم فيه ، والاستجابة التي تستدعيها من السامع " [٤] ؛ فالمعنى يُتَحَصَّل من خلال الربط بين الموقف وما يستدعيه من كلام المتكلم (مثير) ، وردّ فعل السامع بما يستدعيه من كلام (استجابة) .

---

(١) عبده الراجحي – النحو العربي ، ص ٣٧ .
(٢) أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٦٠ .
(٣) أما الأحداث العملية السابقة على الحدث الكلامي ، وهي : جوع " جيل " الذي يمكن ترجمته بحركات معدتها ، ورؤيتها التفاحة التي يمكن ترجمتها بالأشعة المنعكسة من التفاحة إلى عينيها ، وعلاقتها بـ" جاك " ، فتمثل " المثير " . وأما الكلام فهو استجابة " جيل " ، وقد كانت استجابة سلوكية بديلة ؛ فبدل أن تذهب وتحضر التفاحة بنفسها سلكت سلوكا بديلا ؛ وهو القيام بحركات عضلية معينة لإنتاج الكلام ، وهذه الاستجابة السلوكية البديلة لـ " جيل " كانت مثيرا بديلا لـ " جاك " . وأما الأحداث العملية التالية للحدث الكلامي ، وهي إحضار " جاك " التفاحة ، وإعطاؤها لـ " جيل " ، فتمثل استجابة السامع ، علما أن هذه الاستجابة تهمّ المتكلم ؛ وهو ما يمثله هنا ، حصول " جيل " على التفاحة . انظر محمود السعران – علم اللغة ، ص ٣٠٦ – ٣٠٨ .
(٤) أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٦١ .

ولعلنا ، من خلال هذا ، نرى أنّ سلوكية بلومفيلد تنفذ – في تحليلها اللغوي – إلى عناصر غير لغوية مرتبطة بالكلام ، وتعتبرها عنصراً لازِما للوصول إلى المعنى ؛ فهي – كما رأينا – لا تتجاهل شخصية المتكلم ، وشخصية السامع ، وبعض الظروف المحيطة ، إلا أنها تعبِّر عنها بمصطلحاتها الخاصة (١) .

ومع حِرص بلومفيلد على عنصر المعنى – مثلما لاحظنا (٢) – إلا أنه رأى " أنّ دراسة المعنى أضعف نقطة في الدراسة اللغوية ، وأنّ من الأوفق أن نحدّد مجال علم اللغة بالمادة التي يمكِن ملاحظتها وتجربتها وقياسها " (٣) ؛ فالوصول إلى المعنى يتطلب معرفة دقيقة بعالم المتكلم ، وهو أمر لم تصل إليه حدود المعرفة الإنسانية (٤) .

ولذا ، فقد صبّ بلومفيلد اهتمامه على البنية الخارجية للغة ، معتبِراً الحدث الكلامي سلوكا خاضعا للملاحظة والتفسير ؛ " فتناولَ الفونيم وأنماطه ، والتركيب الصوتي ، والأشكال النحوية ، والجغرافيا اللّهجية ، وأنواع التغير اللغوي " (٥) .

ولعل حقيقة البنيوية الوصفية ، في اهتمامها بالبنية الشكلية للغة ، تتضح بصورة أكثر جلاءً من خلال النظر في أهم مناهجها في التحليل :

---

(١) يرى محمود السعران بأن هذا الأمر قد وجه " عناية اللغويين نحو ربط المعنى بمجالات غير الكلام ، مجالات تستلزم التحليل على مستويات خاصة " . محمود السعران – علم اللغة ، ص ٣٠٩ .

(٢) ومما يؤكد ذلك أنه يرى أنّ " دراسة الكلام باعتباره أصواتا دون اعتبار المعنى يؤدي إلى نقص النظرية من أساسها ." عبده الراجحي – النحو العربي ، ص ٤١ .

(٣) أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ص ٢٤ .

(٤) انظر حلمي خليل – العربية وعلم اللغة ، ص ١٢٥ .

(٥) عبده الراجحي – النحو العربي ، ص ٤١ .

- منهج التحليل إلـــى المكوّنـــات المباشـــرة [١] (ICA) (Immediate Constituents) (Analysis) :

يعتمد هذا المنهج على الوصف الشكلي للجملة باعتبارها وحدة متماســكة مــن العنــاصر والأجزاء [٢]. وتَبْعاً لهذا المنهج فإنه يتم تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة بطريقة متسلسـلة ؛ بأن تُقسَم الجملة إلى مكوّنين مباشريْن ، ثم يُقسَم كلّ منهما إلى مكونين مباشرين ، وهكذا ، حتـى نصل إلى المكونات النهائية التي لا يمكِن تقسيمها ، وهي المورفيمات [٣] ، باعتبـــار الجملـــة مجموعة من الطبقات التي تعلو كل منها طبقة تحتها أصغر [٤] .

ومثال ذلك جملة : " حَصَلَ الطالبُ على الكتاب " ، فإنه يمكِننا تحليلها إلى مكوّناتها المباشرة كما يلي :

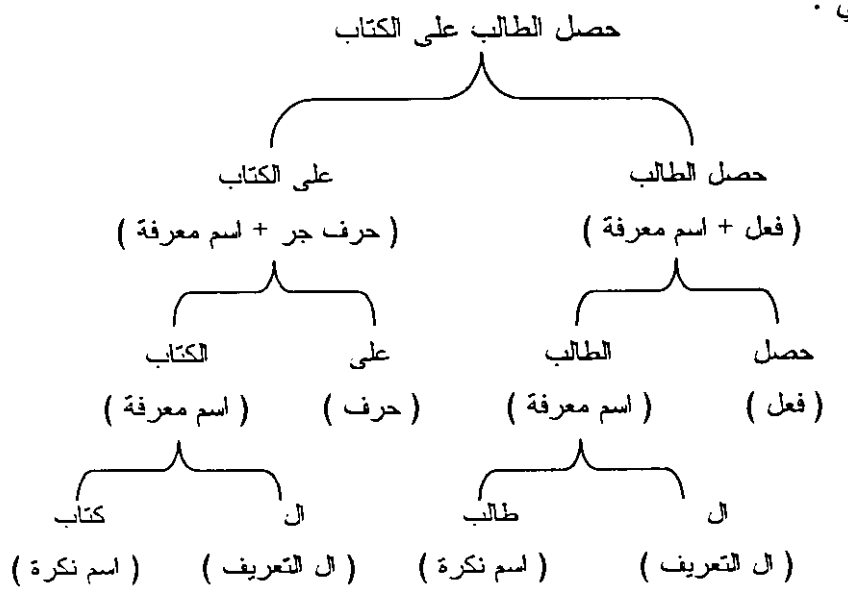

---

(١) وضع أسس هذا المنهج بلومفيلد ، ثم فصّله وطوره أتباعه ، أمثال : ويلز ، و هوكيت ، وغيرهمـا . انظر محمود نحلة – مدخل إلى دراسة الجملة ، ص ٢٧ .

(٢) انظر السابق نفسه ، ص ٢٧ – ٢٨ .

(٣) انظر أحمد قدور – مبادئ اللسانيات ، ص ٢٤٩ ، ومحمود نحلة – مدخل إلى دراسة الجملة ، ص ٢٩ .

(٤) انظر نايف خورما – أضواء على الدراسات ، ص ٢٩٠ .

حيث :

- (حصل الطالب) و (على الكتاب) مكوّنان مباشران للجملة (حصل الطالب على الكتاب) .
- (حصل) و (الطالب) مكونان مباشران لـ (حصل الطالب) ، و (على) و (الكتاب) مكونان مباشران لـ (على الكتاب) .
- (ال) و (طالب) مكونان مباشران لـ (الطالب) ، و (ال) و (كتاب) مكونان مباشران لـ (الكتاب) .
- المورفيمات (حصل) و (ال) و (طالب) و (على) و (ال) و (كتاب) مكونات نهائية (Constituents Terminaux) لجملة (حصل الطالب على الكتاب) .

علما أنّ هذا المنهج لا يقتصر على التقسيم والتصنيف ، بل يتعدى ذلك إلى محاولة إدراك العلاقات القائمة بين مكوّنات الجملة أفقيا (Syntagmatic) ؛ لمعرفة المورفيمات التي ترِد معا في جملة واحدة ، ورأسيا (Paradigmatic) ؛ لمعرفة المورفيمات التي يمكن أن تشغَل مواقع مكونات الجملة ؛ للكشف عن عناصر النظام التي تنتمي إلى فصيلة المكونات نفسها [١] .

وبناء على هذا فإنه يمكِن تحديد أجزاء الكلام وتصنيفها دون الحاجة إلى التعريفات النحوية التقليدية ؛ فجزء الكلام الذي تنتمي إليه الكلمة يتم تعيينه من خلال علاقة الكلمة بما قبلها

---

(١) انظر محمود نحلة – مدخل إلى دراسة الجملة ، ص ٣١ – ٣٢ . واضح أن هذا عائد إلى واحدة من ثنائيات سوسير ، وهي ثنائية : المحور الركني ، والمحور الاستبدالي .

وبما بَعدها ، ومن خلال حلول المفردات في الموقع نفسه ، ومثال ذلك الصّفة في الإنجليزيـــة ؛ فإنها تُعرّف تبعاً لهذه الطريقة " بأنها : كلمة يمكن أن تقع بيـــن أداة التعريـف " ال " – The واسم ، ولا تقبل " s " في الجمع مطلقا " [١] .

وقد أخذ أصحاب النحو التوليدي التحويلي ، على هذا المنهج ، عدداً من المـــآخذ ، لعـل أهمها أنه لا يُمكّننا من إدراك العلاقة بين الجمل ذات المعنى المتقارِب ؛ بسبب اهتمامه بالبنيـــة الشكلية في التحليل [٢] .

- منهج الأُطُر (المنهج التاجميمي) [٣] (Tagmemic Analysis) :

يقوم هذا المنهج على الجمع بين أجزاء الكلام والوظائف النحوية التي يمكـــن أن تقـــع فيها ، والنظر إلى الأمرين مجتمعَين ، وبشكل آخر : " ضبْط العلاقة بين الوظيفـــة النحويـــة ، وهي تمثّل ، في العادة ، خانة ، أو موقعا يكون ثابتا ويكون متغيراً ، وبين مفردات الباب التـــي يمكن أن تحتل تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع . وينبني هذا المنهج علـــى اعتبـــار الأمريـــن مجتمعين " [٤] ؛ فلا يكفي النظر إلى مفردات الجملة نظرة شكلية فقط ، بل يجب الجمـــع بيـــن المفردة وما تؤديه من وظيفة نحوية في الجملة .

---

(١) نهاد الموسى – نظرية النحو العربي ، ص ٣٣ .
(٢) للمزيد انظر ، مثلا ، محمود فهمي حجازي – مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٢١ – ١٢٢ .
(٣) وضع أسس هذا المنهج بايك الأمريكي ، إضافة إلى عدد من الباحثين ، انظر محمود نحلة – مدخل إلى دراسة الجملة ، ص ٣٤
(٤) نهاد الموسى – نظرية النحو العربي ، ص ٤٢ – ٤٣ .

والجمع بين الوظيفة النحوية وما يشغَلها يُكوّن وحدةً تُدعى " التاجميم " (Tagmeme) ، وهي الوحدة الأساسية للتحليل النحوي ، في مقـــابل الوحـــدة الأساســية للتحليــل الفونولوجـــي" الفونيـــم " ، والوحدة الأساسية للتحليل المورفولوجي " المورفيم " (١) .

فإذا قلنا مثلا : " الطالبُ يُحضّرُ الدرسَ " ، فإننا نصِف الجملة كما يلي :

مبتدأ : اسم + خبر : فعل + مفعول به : اسم

ومفردات الباب ، هنا ، ذات مفهوم توزيعي ، ولا يُشتَرَط أن تكون متوحّـــدة الصيغـــة ؛ فوظيفة المبتدأ يمكن أن يشغلها – إلى جانب الاسم العَلَم – الضمير ، أو المصدر المـــؤول ، إلا أنّ هناك صيغا تَكون – في العادة – ألْزَم لشغْل الوظيفة النحوية (٢) .

وواضح – من خلال ما قدّمنا – أنّ أتباع هذه المدرسة لم يولوا المعنى إلا قدراً ضئيلاً من اهتمامهم ، في حين أولَوا جل اهتمامهم للبنية الشكلية للغة ، بأنظمتها : الصوتية ، والصرفيـــة ، والنحوية ، من خلال النظر إلى العلاقات بين هذه الأنظمة .

المدرسة التوليدية التحويلية

جاءت التوليدية التحويلية (Generative Transformational Grammar) ؛ لتنقُـض كثيرا من الأسس التي قامت عليها البنيوية الوصفية ، خاصة تلـــك الجوانـــب الســـلوكية عنـــد

---

(١) انظر محمود نحلة – مدخل إلى دراسة الجملة ، ص ٣٤ – ٣٥ .

(٢) انظر نـهاد الموسى – نظرية النحـو العربـي ، ص ٤٣ ، وانظـر مـا هـو قريـب نـايف خورمـا – أضـواء علـى الدراسـات ، ص ٢٩٣ – ٢٩٤ .

" بلومفيلد " ، التي استحالَ – من خلالها – الكلام سلوكاً ظاهرياً آلياً تحكُمه قوانين شكلية محـدَّدة لا صلة لها بالمعنى أو العقل . ٥٨٠٦٥٥

إنّ اللغة – في نظر التوليديين التحويليين – عبارة عن مجموعة من الأصوات ، تنتظم في كلمات وجمل يُعبّر بها المتكلم عن أفكاره الذهنية ؛ أي أنّ اللغة نتاج العقل ؛ وعليه ، فـإنّ مـا يظهر على السطح (البنية الشكلية) ليس إلا محصّلة لعدد من العمليات الداخلية .

يرى تشومسكي (Chomsky) – زعيم هذه المدرسة – أنّ الطفل ، عندما يولَد ، يكـون مزوّدا بملَكة لغوية فطرية ؛ أي : مجموعة من القواعد والقوانين اللغوية العامة ، التـي تنضـج شيئاً فشيئاً ، من خلال ما يسمعه الطفل في مجتمعه ، إلى أن يصبح قادراً علـى بنـاء الجمـل وتركيبها . وهذه القواعد تسمّى " القواعد التوليديـة " (Generative Rules) ؛ لأنـها هـي المسؤولة عن توليد الجمل وبنائها [١] .

ولمّا كانت الفطرية اللغوية مشترَكة بين جميع البشر فقد قال " تشومسكي " بنظرية القواعد العامة والواحدة لجميع اللغات ، التي كان قد نادى بها " سوسير " ، ومن قَبله الإغريق ؛ ولـذا ، فإنّ هدف النظرية – عنده – هو الوصول إلى تلك القواعد الكلية العامة المختزَنـة فـي الذهـن الإنساني [٢] .

---

(١) انظر خليل عمايرة ، في نحو اللغة ، ص ٥٦ .
(٢) انظر نايف خورما – أضواء على الدراسات ، ص ١١٩ – ١٢٠ .

ومن هنا تحدّث " تشومسكي " عن البنيتين : السطحية (Surface Structure) ؛ وهو " الجانب المادي الظاهر من اللغة ، وهو قطعاً بنية صوتية ، وهذا الجانب يختلف من لغة لأخرى ، أما الجانب الآخر من بنية اللغة فهو ، عنده ، ما يُعرَف بالبنية العميقة (Deep Structure) ؛ وهو الشق الذهني المجرّد والمشترَك بين كل اللغات " [١] .

وفي هذه الحال لابد من وجود قواعد معيّنة تعمل على البنى العميقة ، ذات العلاقات المعنوية الواضحة ؛ لتحوّلها إلى بنى سطحية ؛ وهو ما استدعى القول بما يسمّى القواعد التحويلية (Transformational Rules) [٢] .

إنّ هناك كثيراً من الجمل الملتبِسة في بنيتها الخارجية ؛ فجملة " نَقْدُ تشومسكي نَقْدٌ مبرَّر " ، مثلا ، يمكن أن تعني أنّ " تشومسكي " هو الناقد ، وقد تعني ، أيضا ، أنّ أحدهم قد نقَدَ " تشومسكي " ؛ إذن ، فإنّ مِثل هذه البنية السطحية – كما يرى التوليديون التحويليون – تُضمر تحتها عدة بنى عميقة متغايرة ؛ وعلى هذا ، فإنّ التحليل الشكلي ، الذي صبّت عليه البنيوية الوصفية اهتمامها ، لن يكون مجدياً [٣] ، بل يجب النفاذ – في التحليل اللغوي – إلى ما هو أعمق ، حيث المعنى ، وحيث مجموعة من القواعد ليست البنية الظاهرية إلا نتاجا لها .

---

(١) محمد حبلص – من أسس علم اللغة ، ص ٢٤١ . وقد رأى همبولت ، من قبل ، أن للغة جانبين : خارجيا (آليا) ، وداخليا عضويا . والثاني هو الأساس والأهم . انظر عبده الراجحي – النحو العربي ، ص ١٢٣ .

(٢) انظر نايف خورما – أضواء على الدراسات ، ص ١١٨ . ومن أهم قواعد التحويل : الحذف ، والتعويض ، والتوسع ، والاختصار ، والزيادة ، وإعادة الترتيب . انظر محمود حجازي – مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٢٥ ، وانظر ، أيضا ، خليل عمايرة – في نحو اللغة ، ص ٦٦ – ٦٧ . علما أنه كان لأفكار " هاريس " دور كبير في فكرة القواعد التوليدية التحويلية التي قال بها تشومسكي . انظر فارس عيسى – ملامح النظر النحوي الكوفي ، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦ .

(٣) انظر جون سيرل – تشومسكي والثورة اللغوية ، ص ١٢٦ .

وبالرغم من اهتمام هذه المدرسة بالمعنى – كما يظهر من خلال ما تقدم – إلا أنه يجب العلم أنها – ممثَّلة بزعيمها تشومسكي – قد تناولت المعنى تناوُلاً مرحليا ؛ إذ اختلف تناوله والاهتمام به عبر مراحل تطوّرها المختلفة .

ففي عام ١٩٥٧ م بدأت المرحلة الأولى (المنهج التركيبي) ، وذلك عندما وضع " تشومسكي" كتابه " التراكيب النحوية " (Syntactic Structures) ، الذي يُعَدّ اللبنة الأولى في بناء النظرية . لقد بدت النظرية – من خلال هذا الكتاب – شكلية تركيبية لا تتضمن إشارات إلى المستوى الدلالي ؛ فهي تتألف من ثلاثة مكوِّنات [١] :

- المكوّن التوليدي المركّبي .
- المكوّن التحويلي .
- المكوّن الصوتي والصرفي .

وتشير هذه المكونات إلى مراحل إنتاج الجملة : بدايةً من تولُّدها في المكوّن التوليدي المركّبي ، ثم عمَل قواعد التحويل عليها ، وأخيراً ظهورها في شكلها النهائي ، والغاية من ذلك " شرح التركيب ، أي ... تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل " [٢] .

---

(١) انظر مازن الوعر – نحو نظرية لسانية ، ص ٥٢ – ٥٣ .
(٢) جون سيرل – تشومسكي والثورة اللغوية ، ص ١٢٨ .

لقد كان " تشومسكي " مدركاً أهمية المعنى ، إلا أنه رأى أنّ الوصف الشكلي هو الركيزة الثابتة والمثمرة لبناء نظرية لغوية محكَمة (١) .

وإذا ما أردنا تحليل جملة تتكون من (مركّب اسمي + مركّب فعلي) ، مثل : " الولدُ أوقع الوعاء " ، فإنّ قواعد التحليل تنتظم كما يلي (٢) :

القاعدة الأولى : الجملة ← مركب اسمي + مركب فعلي (الولد + أوقع الوعاء) .

القاعدة الثانية : المركب الاسمي ← أداة تعريف + اسم (ال + ولد) .

القاعدة الثالثة : المركب الفعلي ← الفعل + مركب اسمي (أوقع + الوعاء) .

القاعدة الرابعة : أداة التعريف ← (ال) .

القاعدة الخامسة : الاسم ← (ولد ، وعاء) .

القاعدة السادسة : الفعل ← (أوقع) .

وبطريقة المشجّر (٣) :

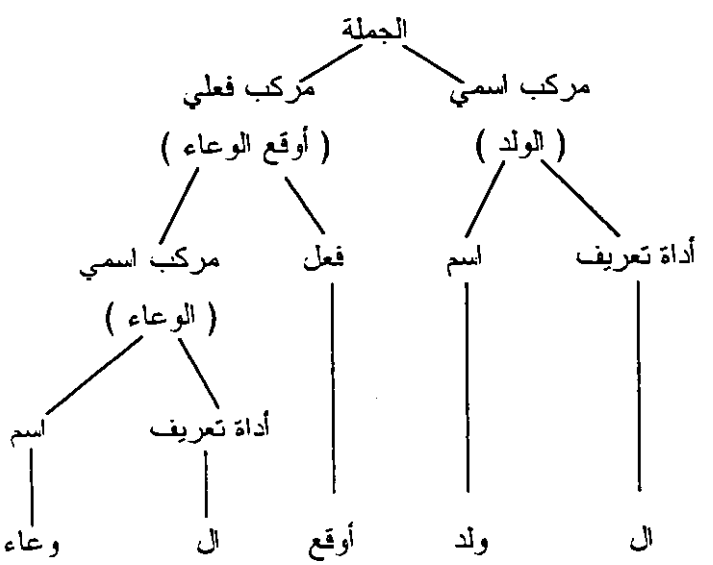

(١) انظر لطيفة النجار – منزلة المعنى ، ص ٤٠ .
(٢) انظر جون ليونز – نظرية تشومسكي ، ص ١٢١ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

وفي المحصّلة النهائية ، فإنّ هذا المنهج شبيه جداً بمنهج التحليل إلى المكونات المباشـــرة عند البنيويين الوصفيين .

وفي عام ١٩٦٥ م وضع تشومسكي كتابه " مظاهر النظرية التركيبيـة " (Aspects of the Theory of Syntax) ، الذي يمثّل ظهوره بدايةً المرحلة الثانية . لقد ظهر ، من خـــلال هذا الكتاب ، أنّ المعنى قد أخذ مكانه في النظرية ، التي دعاها " تشومسكي " النظرية النموذجيـــة " (Standard Theory) ؛ فقد غدا هدف التحليل اللغوي " تفسير كل العلاقات اللغوية القائمـــة في اللغة بين نظام الأصوات ونظام الدلالات " [١] ؛ مما يستوجب أن تتألف النظرية من ثلاثـــة مستويات [٢] :

- التركيبي : ويقوم هذا القسم على مجموعتين من القواعد :
  - التوليدية ؛ التي تُولّد البنية العميقة للتركيب ، وهي البنية التي تتضمّـــن المعنـــى . وتتـــألف القواعد التوليدية من : القواعد التفريعية ، والقواعد التصنيفية ، والقواعد المعجمية .
  - التحويلية ؛ وهي المسؤولة عن تحويل البنية العميقة إلى بنية سطحية ، مـــن خـــلال عمليـــات : الإضافة ، أو الحذف ، أو التعويض ، ... إلخ ، مع بقاء المعنى كما هو دون تغيير .
- الدلالي : ويعمل على التراكيب المتولّدة (البنية العميقة) ، وهو مجموعة القواعد الدلاليـــة

---

(١) جون سيرل – تشومسكي والثورة اللغوية ، ص ١٢٨ .
(٢) انظر مازن الوعر – نحو نظرية لسانية ، ص ٥٥ – ٥٦ .

التي من خلالها يتم إنتاج التمثيل الدلالي للتراكيب المتولّدة .

- الفونولوجي : ويقدّم هذا المستوى التمثيل الصوتي للبنية السطحية .

علما أنّ ما قام به العلماء ، أمثال : كاتز (Katz) ، وفودر (Fodor) ، وبوستال (Postal) ، من تطويرٍ للمبادئ الدلالية ، في النظرية التوليدية التحويلية ، هو الذي شجّع " تشومسكي " على تطوير منهجه التركيبي ؛ ليقوم بسدّ الثغرة الدلالية فيه [١] .

وإذا ما أردنا تحليل جملة ، مثل : " أكلَ الرجلُ التفاحة " ، وفق مبادئ المنهج الجديد ، فإنّ ذلك يتم كما يلي [٢] :

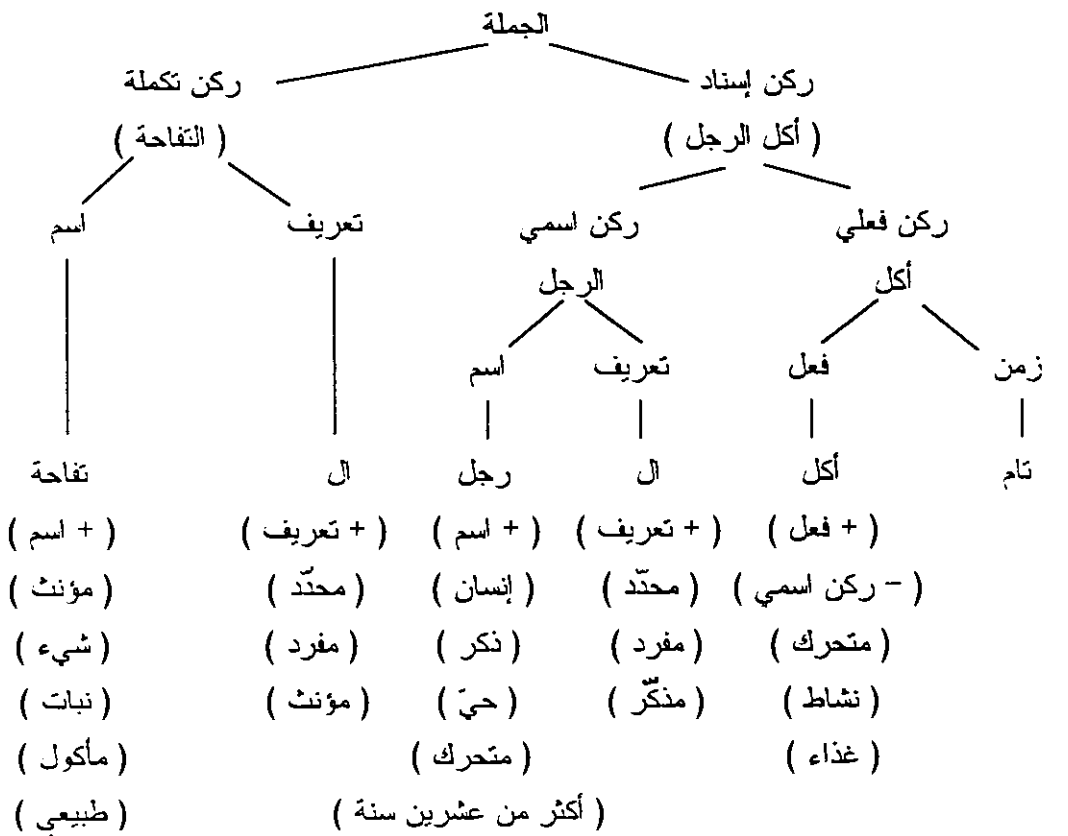

---

(١) انظر مازن الوعر – نحو نظرية لسانية ، ص ٥٤ – ٥٥ .

(٢) انظر ميشال زكريا – المكون الدلالي ، ص ١٦ – ١٧ بتصرف ؛ وانظر ، أيضا ، أحمد قدور – مبادئ اللسانيات ، ص ٢٦٨ بتصرف .

فإضافة إلى المشجّر الذي يمثّل القواعد التي تَبنّاها في أثناء عرض المنهج السابق (التركيبي) ، فإننا نرى هذه السمات المعنوية التي تُبيّن المفردات المعجمية ، وهي ناتجة عن إدراج المعجم ضمن القواعد التوليدية ؛ لتؤخَذ هذه السمات بعين الاعتبار عند توليد البنية العميقة ؛ حتى يَمتنع تولُّد جمل ذات عناصر لغوية غير متوافقة دلاليا ، مثل : " يشرب الحليبُ الطفلَ " ، وهو ما كان المنهج التركيبي عاجزا عنه (١) ، فكلمة " غذاء " – على سبيل المثال – في وصف " أكَلَ " ، تقتضي كون ما بعدها "حيّاً " (الرجل) ؛ لأنّ الأكل من أفعال الأحياء .

وهكذا ، فإنّ الجانب الدلالي في هذا المنهج – كما لاحظْنا – يَضمّ القواعد المعجمية ضمن القواعد التوليدية ، والقواعد الدلالية ضمن المستوى الدّلالي .

لقد وجّه علماء اللسانيات ، إلى هذا المنهج ، انتقادات كثيرة (٢) ، منها ، مثلاً ، أنّ البنية العميقة لم تكن من الدقة الكافية بحيث تشرح جُملاً ذات بنى سطحية مختلفة ، تجمَعها بنية دلالية تجريدية واحدة ، من مثل :

قطّع الرجلُ اللحمَ بالسكين . الرجلُ استخدم السكينَ ليقطّع اللحمَ .

كما أنها لا تستطيع تقديم تفسير دلالي واضح للتراكيب الملتبِسة ، مثل : "جون وماري غادرا " ؛ حيث إننا لا نعرف أغادر الاثنان معاً أم أنهما غادرا منفردَين في وقتين مختلفين ؟ الأمر الذي

---

(١) انظر ميشال زكريا – التطور الذاتي ، ص ٢١ – ٢٢ ، وانظر ، أيضا ، أحمد قدور – مبادئ اللسانيات ، ص ٢٦٥ ، ٢٦٨ .
(٢) انظر مازن الوعر – نحو نظرية لسانية ، ص ٥٦ – ٥٩ .

دعا " تشومسكي " إلى تطوير نظريّته مجدّداً ؛ لسدّ مثل هذه الثغرات الدلالية فيها .

ففي عام ١٩٧٢ م بدأت المرحلة الثالثة (النظرية النموذجية الموسّعة) بظهور كتاب " تشومسكي " " دراسات الدلالة في القواعد التوليدية " (Studies on Semantics in Generative Grammar) .

أكّد تشوسكي ، في هذه المرحلة ، على دور البنية السطحية في التفسير الدلالي ، فلم يعد ذلك مقصوراً على البنية العميقة وحدها [١] ؛ ففي مسألة عَود الضمير في العربية ، مثلا ، نرى أنّ البنية السطحية تلعب دوراً كبيرا في التفسير الدلالي وتعيين المعنى ، وذلك من خلال العلاقات الموقعية والحركات الإعرابية [٢] .

كما أنّ لمسألة التنغيم الصوتي المرتبطة بالبنية السطحية المنطوقة دوراً كبيراً في التفسير الدلالي أيضاً ، وذلك من خلال تحديد البؤرة (المعلومة الجديدة) في الجملة [٣] .

وفي عام ١٩٨١ م قدّم " تشومسكي " نظريته " نظرية العامل والربط الإحالي " (Government and Binding Theory) ، تحدّث فيها عن مفهوم " الأثَر" (Trace)[٤] ، ومن خلالها ارتبط التفسير الدلالي بالبنية السطحية وحدها . ويكون ذلك من خلال احتفاظ البنية

---

(١) انظر ميشال زكريا – التطور الذاتي ، ص ٢٤ .
(٢) انظر جون سيرل – تشومسكي والثورة اللغوية ، ص ١٤٠ – ١٤١ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٤١ ، وانظر ما هو قريب مازن الوعر – دراسات لسانية تطبيقية ، ص ٤٧ .
(٤) انظر فارس عيسى – ملامح النظر النحوي الكوفي ، ص ٢٩٢ – ٢٩٤ .

السطحية بالبنية العميقة ، عن طريق الأثر الذي يَحُلّ محلّ عنصر أُزيحَ أو حُذف بواسطة قاعدة تحويلية [١].

وبعد ، فقد لاحظنا – من خلال هذا العرض – اهتمام المدرسة التوليدية التحويلية بالمعنى ، وإحلاله محلا مهمّاً في جسم النظرية اللغوية – على عكس ما رأينا في دراستنا للبنيوية الوصفية – للوصول إلى وصف لغوي متكامل يَطال اللغة بجوانبها المختلفة . ونتيجة لذلك فقد ترسّخت قيمة المعنى في النظر اللغوي الحديث ، وهو ما سنُبيّنه ، بشكل أوفى ، من خلال العرض للمنهج الوظيفي في الدراسة اللغوية .

المنهج الوظيفي

ينظر المنهج الوظيفي [٢] (Functionalism) إلى اللغة في إطار استخدامها الفعلي في المجتمع ، انطلاقا من وظائفها ، وخاصة وظيفتها في التواصل ؛ فهي ظاهرة اجتماعية يُوظّفها الأفراد لأداء المعاني بما يحقّق أهدافَهم وغاياتهم .

---

(١) انظر جون سيرل – تشومسكي والثورة اللغوية ، ص ١٤١ – ١٤٢ . يعرّف " تشومسكي " الأثر " بأنه عنصر معدوم من الوجهة الصوتية ، غير أنه يشير إلى الموقع الأصلي الذي كان يحتله ، في البنية العميقة ، عنصر معين كان قد تم حذفه أو إزاحته بواسطة تحويل معين " . المصدر نفسه ، ص ١٤١ ، فإذا قلنا :

جاء خالدٌ = جاء من ؟ بنية عميقة

من جاء (أ) ؟ بنية سطحية

فإن الأثر (أ) دل على الموقع الأصلي الذي كان يحتله اسم الاستفهام " من " في البنية العميقة ، والذي تمت إزاحته بفعل قواعد التحويل .

(٢) لا يمثل الاتجاه الوظيفي ، في الدراسة اللغوية ، نظرية لغوية بالمعنى الذي رأيناه عند البنيويين الوصفيين أو التوليديين التحويليين ؛ فقد ترسخ هذا الاتجاه – مثلما سنرى – من خلال جهود علماء ينتمون إلى مدارس لغوية متعددة ، عبروا عن أفكارهم و آرائهم من خلال مفاهيم أو مقولات لغوية ، يقول هاليدي ، أحد علماء هذا الاتجاه : " إن الكلام المنطوق يحتاج إلى شكل مرن وليس إلى بناء جامد من التمثيل الشكلي " . يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ، ص ٧٣ .

لذا ، فإنّ هذا المنهج لا يكتفي بالنظر اللغوي الخالص في عملية التحليل ، وإنما يَستند إلى البعد التداولي للغة ، بما يمثّله من معطَيات إضافية ووقائع خارجية تكتنف المادة اللغوية الخالصة ، وتُلابِسها ، وتؤثّر في بنيتها تركيبا ودلالةً ، الأمر الذي يقتضي دراسة " الوظائف العامة والخاصة التي يؤديها كل تركيب لغوي ، ومن ثم ... إيجاد الصيغ والتراكيب اللغوية التي يمكن أن تُعبّر عن تلك الوظائف ، ضمن إطار كلّ من المفاهيم أو المعاني العامة " (١) .

ومن هنا كانت مآخذ الوظيفيين على التوليديين التحويليين الذين أغفلوا البعد التداولي للغة ، واكتفوا – كما رأينا – بحدود الدائرة اللغوية الخالصة ؛ فاستحال النحو ، لديهم ، " عملية ميكانيكية تَتحقّق عناصره بشكل آليّ حينما نتّبع القواعد الموضوعة لابتداء تلك العملية . ولم تعطِ النظرية أي تبرير وظيفي لحدوث التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة " (٢) .

وللوقوف على المنهج الوظيفي في التحليل اللغوي ، وتبيُّن موقفه من المعنى ، فإننا نعرض له عرْضا موجَزا في مرحلتيه :

- مرحلة الوظيفيين المتقدمين :

يعود هذا المنهج ، في بداياته المعروفة ، إلى مدرسة براغ (٣) (Prague) التي رأت أنّ للغة ثلاثة مستويات : النحوي ، والدلالي ، والكلامي ، وفي الأخير منها يتفاعل الأوّلان :

---

(١) نايف خورما – أضواء على الدراسات ، ص ١٢١ .
(٢) يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ، ص ٧٠ .
(٣) بلغت هذه المدرسة أوج نشاطها في أخريات النصف الأول من القرن العشرين . انظر نهاد الموسى – نظرية النحو ، ص ٨٤ .

النحوي ، والدلالي ، في العملية اللغوية التواصلية [١] ؛ فالتراكيب النحوية تحمِل معاني معينة ، وفق إرادة المتكلم وغايته ، يسعى المتكلم – بوساطة المستوى الكلامي التعبيري – إلى إيصالها من خلال الوظائف التي تُسند إلى عناصر الجملة .

وبناء على ذلك قال ماثيسيوس (Mathesius) ، مؤسّس مدرسة براغ ، بالمنظور الوظيفي للجملة ، الذي تنقسم الجملة ، من خلاله ، إلى شقّين : المسند (Theme) ، والمسند إليه (Rheme) . إنّ مفهوم المسند والمسند إليه ، هنا ، قائم على عنصر المعلومات ؛ فالمسند يحمِل المعلومات المعروفة لدى السامع من قبل ، وأما المسند إليه فيحمل المعلومات الجديدة . وإذا ما تقدّم المسند فإنّ نَسَق الجملة ، عندها ، يكون محايداً على الأصل ، وإذا ما أراد المتكلم إبداء عناية أو اهتمام بالمسند إليه فإنه يُقدّمه [٢] ، ومثال ذلك :

قام جنود الاحتلال الصهيوني بمصادرة أراضي الفلسطينيين .
مسند (Theme) مسند إليه (Rheme)

مصادرة أراضي الفلسطينيين وقعت من جنود الاحتلال الصهيوني .
مسند إليه (Rheme) مسند (Theme)

ومن بعد ، طوّر فرباس (Firbas) المفهوم الوظيفي للجملة ، وذلك عندما قدّم مفهوم " دينامية الاتصال " (Communicative Dynamism) ؛ فعناصر الجملة تختلف

---

(١) انظر يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ، ص ٧٥ – ٧٦ .
(٢) انظر عبد الحميد السيد – التراكيب النحوية ، ص ٧٦ – ٧٧ .

في قدرتها على تحريك الحدث الكلامي ؛ فبعضها يحمِل معلومات معروفة للسامع ، وهذه تتميز بأدنى درجة من الدينامية في التواصل اللغوي ، ويُمثّلها المسند ، وبعضها تتميز بأعلى درجة من الدينامية ، وهو المسند إليه الذي يحمِل معلومات جديدة ذات أثر كبير في إثراء معلومات السامع . وإضافة إلى المسند والمسند إليه فإنّ هناك وحدات انتقالية كالظرف والحال ، أو العناصر التي تحتاجها الجملة من أجل الاستقامة النحوية [١] ،ومثال ذلك : أن تجيب عن سؤال السائل : ماذا رأى أخوك ؟ فتقول :

رأى أخي طيرا على الشجرة .
مسند مسند إليه وحدة انتقالية .

ولعلنا نلاحظ ، هنا ، أنّ تحديد المسند والمسند إليه أمر قائم على أساس وظيفة كلّ منهما في التواصل اللغوي . علما أنه كي تتحدّد مكوّنات الجملة – وفق هذا المفهوم – فإننا يجب أن نأخذ في الاعتبار العناصر التالية : نسق الجملة ، والسياق العام (الخارجي) ، والبنية الدلالية [٢].

ويُعَدّ فيرث (Firth) – المؤسّس الأول للمدرسة اللغوية الإنجليزية – من أهم أعلام المنهج الوظيفي ، ولعلّ من أهمّ ما جاء به مفهوم " سياق الحال " [٣] (Context of Situation) ، ويقصد به مجموعة العناصر التي يتشكل منها الموقف الكلامي ، مثل :

---

(١) انظر يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ، ص ٧٧ – ٨١ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٧٨ .
(٣) " سياق الحال " مقولة للأنثروبولوجي " مالينوفسكي " ، تبناها " فيرث " وطوّرها . انظر جون ليونز - نظرية المعنى عند فيرث ، ص ٢٤ .

عبارة عن أفعال لغوية " تتحقّق عن طريقها احتمالات المعاني " [١] .

إنّ أهمّ ما قال به هاليدي هو مفهوم " النحـــو النظـــامي " (Systemic Grammar) ؛ فالتراكيب اللغوية المتنوعة يؤدي كلّ منها وظيفة مختلفة ؛ مما يُمكّن الفرد مـــن التعبـــير عـــن أفكاره ومشاعره بما تتيحه له اللغة من هذه الوسائل التعبيرية ، وتكون مهمة النحـــو النظـــامي الرئيسة ، هنا ، تصنيف تلك الوظائف المتعدّدة ضمن نظام يُظهِر استعمالاتها التي ، من خلالـــها ، تقوم بأداء المعاني .

ومن الأمثلة على ذلك ما نجده في نمط التعدي واللزوم لدى هاليدي ؛ فالجملتان :

رَكَضَ العدّاء و مرضَ صديقي

تتكوّن كلّ منهما من نشاط يمثّله الفعل ، ومشارِك . أما في الأولى فإنّ النشاط يدلّ على حركـــة (Action) ؛ لذا ، فإنّ المشارِك ، هنا ، يسمّى عامِلا (Actor) ، وأما في الثانية فالنشاط يدلّ على حدث (Event) ؛ لذا ،فالمشارِك يسمّى متأثّراً (Patient) . ولمّا كان النشاط لا يتجاوز العامل أو المتأثّر فهو – في الجملتين – نشاط قاصر (Non - Directed Action) ؛ وعليه ، فإنّ تصنيف وظائف عناصر هاتين الجملتين يكون كالآتي:

ركض	العدّاء .
حركة	عامِل

(نشاط قاصر) .

---

(١) انظر يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ، ص ٨٩ .

مرضَ صديقي .
حدث متأثر (نشاط قاصر) .

وأما إذا تجاوز النشاطُ العاملَ إلى عنصر آخر في الجملة فهو نشاط مجاوِز ، ويُسمّى هـذا العنصر الآخر هَدَفاً (Goal) ؛ لأنه يمثّل نتيجة نشاط العامل ، ومثال ذلك :

أوقف السائقُ المركبة .
حركة عامل هدف (نشاط مجاوِز)

وظاهر ، هنا ، أنّ هذا التصنيف قائم على أسس دلالية وظيفية انطلاقـا مـن أنّ النظـام اللغوي – بصِيَغِه وتراكيبه – يُوظَّف من أجل أداء المعاني [١] .

وأما مارتينيه (Martinet) ، رأس المدرسة اللغوية الفرنسية ، فقد أبـدى هـو الآخـر – بوصفه واحداً من أعلام الاتجاه الوظيفي – اهتماماً كبيراً بوظائف اللغة ، وخاصـة وظيفتـها في التواصل ، ووظائف عناصرها الألسنية ، متّبِعاً هَديَ مدرسة براغ [٢] .

لقد قرّر مارتينيه أنّ وظيفة أيّ جزء من أجزاء الكلام تتحدّد بناء على الدور الذي يلعبـه هذا الجزء في العملية الإخبارية ، على أساس أنّ المتكلم يقوم ، واعيـا ، باختيـار العناصـر اللغوية ، ثم شحْنها بالطاقة الإخبارية أو القوة التعبيرية ؛ فَتَكون الوظيفة " القيمة التمييزية مـن

(١) لمزيد من التفصيل حول النحو النظامي انظر يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ، ص ٨٩ – ٩٣ .
(٢) انظر يوسف غازي – مدخل إلى الألسنية ، ص ٢٦٩ .

الناحية الدلالية العامة " [١] ، ومن ثم فإنّ المعنى الذي يحمِله الجزء من الكلام يرتبط ارتباطاً وثيقا بالوظيفة التي يؤديها هذا الجزء .

ومن خلال ذلك ربَط مارتينيه مفهوم الوظيفة بمدى التوقّع لدى السامع ربطا عكسياً ؛ فكلما كان توقع السامع للعنصر اللغوي كبيراً كانت طاقته الإخبارية ضعيفة [٢] ؛ مما يستوجب أن يكون دوره في أداء المعنى – وفق حاجة المتكلم وغرضه – ثانويا .

علما أنّ مارتينيه يُوسِّع مفهوم الوظيفة ، في علاقتها بالشحنة الإخبارية ، لتتّصِل بوظيفة اللغة بشكل عام [٣] .

- مرحلة الوظيفيين الجُدد :

ظهر في السبعينيات من اللغويين الوظيفيين من اتّجه إلى المنطق ؛ وذلك عن طريق ربْط المبادئ الوظيفية العامة بالمنطق الصّوري ، ومن أشهر هؤلاء " سيمون ديك " (S. Dik) الذي اقترح مفهوم " النحو الوظيفي " (Functional Grammar) ، الذي يُعَدّ " الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ، ولمقتضَيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى " [٤].

ولوصْف جملة مثل : " شرب زيدٌ شاياً " ، فإنّ هناك – وفق ما جاء به هذا النحو – ثلاثة

---

(١) عبد السلام المسدي – اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص ١٥١ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ١٥١ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٥١ .
(٤) أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٩ .

مستويات تتمّ ، من خلالها ، عملية الوصف ، وهي : المستوى الدلالـــي ،والمســتوى النحــوي (التركيبي) ، والمستوى التداولي [١] ، وذلك كالآتي [٢] :

		شرب زيدٌ	شاياً
المستوى الدلالي	:	محمول منفِّذ	متقبّل
المستوى النحوي (التركيبي)	:	فعل فاعل	مفعول
المستوى التداولي	:	مِحوَر	بؤرة

وبناء عليه ، فإنّ الوظيفيين الجدد قد حافظوا على المبادئ الوظيفية العامة التي قــال بــها المتقدّمون ، بفارق أنهم كَلّوا على الوظيفة من خلال الإسناد المنطقي [٣] .

أما عملية اشتقاق الجملة – كما يرى النحو الوظيفي – فتتمّ من خلال البنيات : الحَمْليــة ، فالوظيفية ، فالمكوّنية [٤] ، ويتضح ذلك عن طريق تطبيق عملية الاشتقاق على الجملة السالفة [٥] :

- مستوى البنية الحملية : وتتكوّن بنية الجملة ، في هذا المستوى ، من المحمــول (الفعــل : شرب) + الموضوعات (الاسم : زيد + الاسم : شاياً) . علما أنّ المحمول والموضوعــات ، في هذه البنية ، يمكِن أن تَكون أصلية ، أو مشتقّة عن طريق قواعد تكوين المحمولات .

---

(١) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١١ .
(٢) انظر عبد الحميد السيد – التراكيب النحوية ، ص ٧٩ .
(٣) انظر يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ، ص ٩٧ ، وانظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٩ .
(٤) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١١ .
(٥) انظر توضيح اشتقاق الجمل ، من خلال هذه البنيات الثلاث ، لدى أحمد المتوكل – البحث اللساني و السيميائي ، ص ٢٦٩ – ٢٧١ ، وانظر التفصيل في الفصل الثالث في هذه الرسالة ، ص ١٨٢- ١٨٥ .

وتَتضمَّن البنية الحملية المستوى الدلالي ، وهنا تتمّ عملية إلحاق الأدوار الدلالية بالموضوعات ؛ فيُلحَق الدَّوْر الدلالي " منفِّذ " بالموضوع " زيد " ، والدور " متقبّل " بالموضوع " شاياً " . مع ملاحظة أنّ الموضوعات تتساوق مع المحمول وفق قيود الانتقاء .

- مستوى البنية الوظيفية : وهنا تقوم القواعد الإلحاقية بعملية تحميل عناصر البنية المحمولية الوظائف التركيبية (النحوية) ، وهي : الفاعل ، والمفعول ، ثم تتمّ بعد ذلك عملية إلحاق الوظائف التداولية بمكوّنات الجملة ؛ لتتمكَّن من القيام بالدَّوْر الإخباري ضمن مقامٍ تَواصُليّ معيّن ؛ فتُلحَق الوظيفة التداولية " المِحوَر " بالموضوع " زيد " ، والوظيفة " البؤرة " بالموضوع " شايا " ، عن طريق مجموعة أخرى من القواعد الإلحاقية .

- مستوى البنية المكوّنية : وتقوم قواعد التعبير ، هنا ، بتحديد البنية المركّبية الفعلية (المكونية) للجملة ، عن طريق قواعد النحو ، والصرف ، والصوت ، في اللغة ، كالرتبة ، والمطابقة ، والنبر ، والتنغيم .

وبعد ، فهذا عرْض موجَز لأهمّ الآراء في الاتجاه الوظيفي . ولعلنا لاحظنا – من خلال ما عرضناه – أنّ المعنى – عند أصحاب هذا الاتجاه – قد حَظِيَ بمكانة خاصة ؛ إذ اتّخذ منحى وظيفياً ، وذلك من خلال رَبْطهِ بالاستعمال اللغوي ، فمعنى الكلام يرتبط ، من جانب ، بالبعد الداخلي للغة ، ومن جانب آخر فإنه يرتبط بالبعد التداولي بمتغيراته المتنوعة .

وهكذا فإنّ المعنى قد عاد ليتبوّأ مكانتهُ الطبيعية في التحليل اللغوي ؛ إذ أدرك العلمـــاء أنّ النظرية اللغوية المحكَمة القادرة على استكشاف حقائق اللغة لابد أن تضع في اعتبارها الأهميـــة الكبيرة لهذا العنصر في التحليل .

المبحث الثاني

الوظيفة النحوية عند النحاة العرب القدامى

الوظيفة النحوية عند النحاة العرب القدامى

تَلقى الوظيفة النحوية (Syntactic Function) عناية خاصة عند اللغويين على اختلاف أجناسهم ؛ لِما لها – بما تمثِّله من علائق تركيبية – من قيمة عظيمة في الإفادة وتحديد المقاصد ، وإلا كان الكلام مفكَّك الأجزاء غير مُفهِم .

وعند النظر في التراث النحوي العربي لا نَجِدُ واحداً من النحاة صرّحَ بمصطلح " الوظيفة النحوية " ، لكنّهم كانوا يمارسونها مفهوماً ؛ فالباحث يستطيع أن يجدَ من المناقشات ، والآراء ، والتعريفات النحوية ، ما يدلّ على أنهم قد وَعَوا مفهوم الوظيفة النحوية وتمثَّلوه تمثُّلاً عميقاً . ويتبدّى ذلك من خلال دراستهم التراكيب ووصْفها ؛ فالمهمة الأساسية لدارس النحو هي النظر في التراكيب ، وبيان أسرارها ،وتحديد الوظائف النحوية فيها من خلال بيان العلاقات بين مكوّناتها وبنية هذه المكونات وإعرابها ؛ وصولا إلى القواعد المطّردة والأحكام التي تضبط البنية التركيبية والدلالية للغة :

فنجد سيبويه – بعد أن يَفرغ من الحديث عن أقسام الكلام ، والمبنيّ والمعرب – يتحدث ، مباشرة ، عن التلازم التركيبي بين عنصرَيّ الجملتين : الاسمية ، والفعلية ، وما هذا التلازم – في أصله – إلا عبارة عن علاقات نحوية وظيفية تنشأ من خلال تلاقي الوظائف النحوية على النحو الذي ترتضيه قواعد اللغة ، يقول سيبويه في باب المسند والمسند إليه : " وهما ما لا يَغْنَى

واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجِدُ المتكلم منه بُدّاً . فمِن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه . وهو قولك : عبدُ الله أخوك : وهذا أخوك . ومِثل ذلك : يَذْهَبُ عبد الله ، فلابدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء " (١) ، فالمبتدأ لابدّ له من الخبر ، والفعل لابدّ له من الفاعل ، والبنية الأساسية النحوية للتركيب لا يمكِن أن تقوم إلا بوجود هاتين الوظيفتين النحويتين : المسند ، والمسند إليه .

إنّ الناظر في " الكتاب " ليجدُ أنّ سيبويه – حين يعالج البنية اللغوية تركيباً ودلالةً – قادر على أن يُبديَ من التحليلات ما يدلّ على مرحلة مبكرة من مراحل النضج الذهني في العقلية النحوية في التراث ، القادرة على تمثّل المفاهيم النحوية و اللغوية ، وتمييزها بأبعادها وحدودها ؛ فمِن تحليلاته : تقسيمُه الكلام – بحسب الاستقامة والإحالة – إلى خمسة أنواع (٢) :

- المستقيم الحَسَن ، مثل : أَتَيتُكَ أمس .
- المُحال ، بأن تَنقُضَ أوّل كلامك بآخره ، فتقول : أتيتك غداً .
- المستقيم الكذب ، مثل : حملتُ الجبل .
- المستقيم القبيح ، بأن تضع اللفظ في غير موضعه ، مثل : قد زيداً رأيتُ .
- المحال الكذب ، مثل : سوف أشرب ماء البحر أمس .

---

(١) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج ١ ، ص ٢٣ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٢٥ – ٢٦ .

أمّا " الحسن " و " القبيح " فمتعلّقان – كما هو واضح – بالصحّة النحوية ؛ أي أنهما مرتبطان بتلاقي الوظائف النحوية على الوجه الذي ترتضيه قواعد اللغة التركيبية وقوانينها، وأما " المستقيم " و" المحال " فمتعلقان بالصحة الدلالية حسب القوانين اللغوية المتعارف عليها من قِبَل الناطقين بالعربية (١) ؛ فقولنا : " أتيتك أمس " – من الناحية التركيبية النحوية – " حسن " ؛ إذ يتضمّن [فعل ماضٍ + فاعل (اسم) + مفعول به (اسم) + مفعول فيه (اسم)] ، وهي بنية تركيبية تسمح بها قواعد اللغة العربية ، ومن الناحية الدلالية العامة هو " مستقيم " ؛ لأنّ العرب تعارفتْ على تضمّن الفعل " أتى " الزمن الماضي ، وارتباط الاسم " أمس " بما مضى كذلك ؛ و لذا ، فالفعل " أتى " صالح دلاليا ، حسب ما هو متعارف ، للوقوع على الاسم " أمس " .

وعليه ، فإنّ سيبويه قادر على التفريق بين مستويين معنويين : المعنى الوظيفي (الوظيفة النحوية) الناتج عن العلاقات التركيبية في الجملة بحسب مقتضَيات قواعد اللغة النحوية ، والمعنى المرتبط بالقواعد اللغوية ضمن ما هو متعارف بين المتكلمين باللغة ؛ باعتبار اللغة وسيلة الفرد الاجتماعية في التواصل (٢) .

---

(١) انظر ميخائيل كارتر – قراءة لسنية ، ص ٢٢٤ .
(٢) انظر لطيفة النجار – دور البنية الصرفية ، ص ١٥٩ – ١٦٠ .

وفي القرن الرابع الهجري نرى النحاة يُعبّرون عن تصوّرهم لمهمة علم النحو في تناولِ التراكيب ، وضبط مكوّناتها الوظيفية وتحديدها بصورة أكثر وضوحا [١] ، بما يدلّ على تمثُّل حقيقي لمفهوم الوظيفة النحوية – لدى القدماء – بكلّ أبعادها : البنيوية ، والإعرابية ، والموقعية .

فقد جاء عن السيرافي (٣٦٨ هـ) ، في الإمتاع والمؤانسة ، أنّ " معاني النحو منقسِمة بين حَرَكات اللفظ وسَكَناته ، وبين وضْع الحروف في مواضعها المقتضِية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتَوخّي الصواب في ذلك وتجنُّب الخطأ من ذلك ، وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد ، أو مردوداً لخروجهِ عن عادة القوم الجارية على فطرتهم " [٢] ، فمهمة علم النحو – كما يبيّنها السيرافي (٣٦٨ هـ) – ضبْط الجمل والتراكيب ؛ من خلال النظر في بنية ألفاظها ، وإعرابها ، وتأليف مكوناتها من تقديم وتأخير ، بما جرى عليه لسان القوم ، وهو ما يرتبط ارتباطاً وثيقا بمفهوم الوظيفة النحوية من حيث بنية المكوّن الذي يَشغَلها ، وإعرابه ، وموقعه في الجملة .

وما جاء به السيرافي ، هنا ، يوردِه ابن جني (٣٩٢ هـ) في حدّه النحو بأنه " انتحاء سمْت كلام العرب ، في تصرّفهِ من إعراب وغيره ؛ كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ،

---

(١) ذلك أن سيبويه كان يعتمد في بيان ذلك – كما لاحظنا – على التطبيق بشكل رئيس .
(٢) انظر النص لدى أبي حيان التوحيدي – الإمتاع والمؤانسة ، ج ١ ، ص ١٢١ .

والإضافة ، والنَّسَب ، والتركيب ، وغير ذلك ؛ ليلحَقَ مَن ليس مِن أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها " (١) .

وإذا وصلْنا القرن الخامس الهجري وجدْنا الجرجاني (٤٧١ هـ) يرسم صورةً ناصعة للدراسة التركيبية ، وإدراك كُنهِها ، والوقوف على حقائق مكوّناتها الوظيفية ، وأبعاد هذه المكونات ، وذلك من خلال نظرية النَّظْم القائمة على إدراك المعاني النحوية وتعالُقِها بما يتوافق وقصْد المتكلم وغايته .

فقد ميّز الجرجاني بين نظْم الحروف في الكلمة ونظم الكلمات في الجمل ؛ " وذلك أنّ نظم الحروف هو تَواليها في النطق فقط ، وليس نَظْمها بمقتضىً عن معنى ولا الناظم لها بمُقْتَفٍ في ذلك رسْماً من العقل اقتضى أن يتحرّى في نظمه لها ما تَحرّاه .... وأمّا نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك ؛ لأنكَ تقتفي في نَظْمِها آثارَ المعاني ، وترَتُّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذن نَظْمٌ يُعتَبَرُ فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضَمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتّفق . " (٢) إنّ نَظْم الحروف – كما يوضّح الجرجاني – هو تَواليها في النطق وتتابُعها دونما مراعاة لأية علاقات معنوية ، وأما نظم الكلم في الجمل فهو مختلِف ؛ لأنه مبنيٌ على إدراك العلاقات القائمة بين المعاني التي تمثّلها هذه الكلمات ، وترتيبها بحسب ترتيب

---

(١) ابن جني – الخصائص ، ج ١ ، ص ٣٤ . قارن ما جاء به كل من السيرافي وابن جني ، هنا ، بما أوردناه سالفا من آراء تشومسكي في فاتحة الحديث حول المدرسة التوليدية التحويلية .

(٢) الجرجاني – دلائل الإعجاز ، ص ٤٠ .

المعاني في ذهن المتكلم [١] ؛ فتستحيل الكلمات المتتابِعة كلاماً مفيداً . وما المعـــاني المُتعالِقــة التي تُبنى من خلالها التراكيب إلا المعاني النحوية ؛ فالتركيب عبارة عـــن مجموعـــة مـــن الألفاظ المتعاقبة ، التي يُمثِّل كلّ منها وظيفة نحوية معيّنة أُسنِدتْ إليه من خلال علاقتــهِ بغــيره من الألفاظ في داخل التركيب .

لقد عبَّر النحاة العرب القدامى عن " الوظيفة النحوية " بما سمَّوه " الباب النحويّ " ؛ لــذا ، فإنّ عملية وصف التراكيب اللغوية ، لديهم ، تقوم على " إفراد كلّ وظيفةٍ نحوية ببـــابٍ خـــاصّ يُفصّل القولُ فيه عن طبيعة هذه الوظيفة " [٢] ، وشرائطها ، وقيودها . وقد حرصـــوا – فـــي العادة – على أن يبدؤوا الباب بحدّ يذكرون فيه البعدَ المعنوي العـــام الـــذي تؤديـــه الوظيفـــة ، وإعرابها ، وبِنْيتها الصرفية ، ودَوْرها في التركيب ، ومن ذلك قول ابن هشام (٧٦١ هـــ) في حدّ المفعول المطلق : " وهو : المصدر الفضلة المؤكِّد لعامِلِهِ أو المبيِّن لنوعهِ أو لعَـــدَدِهِ " [٣] ، وقول ابن عقيل (٧٦٩ هـــ) في حدّ المفعول معه : "هو : الاسم ، المنتصِب ، بعد واو بمعنـــى مع" [٤] . ثم يَشرع النحوي ، بعد ذلك ، في تفصيل القول في شـــروط الوظيفـــة ، وأحوالهـــا

---

(١) قارن هذا بما أشار إليه " فندريس" من " أن كل جملة تحتوي عنصرين متميزين : أولهما : مجموعة الصور المعنوية المرتبطة بتصورات في الذهن ، وثانيهما : مجموعة العلاقات الرابطة لتلك الصور بعضها ببعض ." عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي – الشرط في القرآن الكريم ، ص ١٣٤ . وقد ذكرت سالفا أن بنية الجملة ونظم مكوناتها الوظيفية – عند الجرجاني – أمر قائم على " التعليق " ؛ بأن تكون اللفظة – بما تمثله من معنى نحوي – بسبب من غيرها ؛ فيكون الفاعل بسبب من الفعل ، والخبر بسبب من المبتدأ ، ... إلخ . انظر ، ص ٢٢ في الرسالة .

(٢) لطيفة النجار – دور البنية الصرفية ، ص ١٥٦ .

(٣) ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص ٢٢٥ .

(٤) ابن عقيل – شرح ابن عقيل ، ج ١ ، ص ٥٣٦ .

المختلفة ، وعلاقتها بغيرها من الوظائف .

وانطلاقا من تَصَوّر النحاة العام لبنية الجملة العربية فقد قسموا الوظائف النحوية إلى : عمدة ، وفضلة . أما العمد فهي الوظائف التي تقوم بالبنية الأساسية للجملة تركيبا ودلالةً ، وهي : المسند والمسند إليه ، وأما باقي الوظائف النحوية فهي فضلات ؛ بحيث يمكِن أن ينعقد البناء النحوي للجملة دونها ، إلا أنها – من ناحية البنية الدلالية العامة للتركيب – لا تقلّ أهمية عن العمد ؛ إذ إنها يمكِن أن تكون المقصودة ؛ بحيث يَتَوَقّف المعنى الدلالي عليها ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ [الأنبياء:١٦] ؛ فالمعنى الدلالي للآية مُتوقّف على الحال الفضلة " لاعبين " ، يقول ابن هشام (٧٦١ هـ) : " والمُراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة ، لا ما يَصحّ الاستغناء عنه " (١) .

إنّ النحاة القدامى – بناء على ذلك – استطاعوا أن يفرّقوا بين النظام النحوي القائم على الإسناد ؛ لِيَنعقدَ البناء النحوي للجملة وتَكون مفيدة ، والحدث اللغوي الذي يمكِن أن يهتمّ ببعض الفضلات ؛ لِما لذلك من دور في بيان المعنى الدلالي للكلام كما رأينا (٢) .

ويجدر الذكر أنّ تقسيم النحاة الوظائف النحوية إلى : عمد ، وفضلات يُعين على تحليل التراكيب وفهم الكلام ، لا على مستوى الجملة المفردة فقط ، بل على مستوى النصّ ؛ فحتى

---

(١) ابن هشام – شرح قطر الندى ، ص ٢٣٥ .
(٢) انظر محمد حماسة عبد اللطيف – بناء الجملة العربية ، ص ٢٩ – ٣٠ .

يستطيع الدارس أن يَتمثّل العلاقات التركيبية والدلالية بين الجمل ، وحدودها ، فإنه ينظـــر أولاً في النواة الإسنادية لكل جملة ، والمتضمّنة الحكم العام ، " ثم ينظر في امتداداتـــها واســتطالتها بعلائق تركيبية جديدة تقع في مجال النواة الإسنادية التركيبي والدلالي " (١) ؛ مما يُمكّنه ، بعـــد ذلك ، من تحديد دَور كلّ جملة ووظيفتها في بنية النص تركيباً ودلالة .

وإن كان النحاة قد دَرَسوا الوظائف النحوية على مستوى المفردات فإنهم قـــد درســوها ، أيضا ، على مستوى الجمل ؛ وذلك عندما قسموا الجمل إلى : جمل لها محلّ من الإعـراب ؛ أي ذات وظيفة نحوية ، وهي التي تَحُلّ محلّ المفرد ، وجمل لا محلّ لها من الإعراب ؛ أي لا تَحُلّ محلّ المفرد ؛ ولذا ، فليس لها وظيفة نحوية ؛ ومن ثَمَّ فإنّ حذْفها لا يُخِلّ بالكلام نحويا ، وأمّـا ، دلاليا ، فلا يمكِن الاستغناء عنها ؛ لِما يمكِن أن يكون لها من دَوْر في بيان المعنى المقصود .

ويُلاحَظ أنّ تمييز النحاة الجمل التي تقع موقع المفرد يُشْبِه – إلى حدّ كبير – ما رأينـــاه عند أتباع منهج " التحليل إلى المكوّنات المباشرة " ؛ مِـــن محاولـــة إدراك العلاقـــات الرأســية (Paradigmatic) بين المكونات ؛ لمعرفة المورفيمات التي يمكِن أن تَشغَل مواقع مكونـــات الجملة (٢) .

---

(١) عبد الحميد السيد – بنية الجملة في اللغة العربية ، ص ٤٥ .
(٢) انظر نهاد الموسى – نظرية النحو ، ص ٢٥ – ٣٢ . وانظر ، أيضا ، ص ٤٣ في الرسالة .

إنّ النحاة العرب القدامى – وإن لم يُصرّحوا بمصطلح " الوظيفة النحوية " – فإنّ هـــذا – كما تَمَثَّلْنا – لا ينتقِص من قيمة فَهْمهم مضمونَـــها وإدراكــهم أبعادهــا شــيئاً ؛ فمســألة تحديــد المصطلحات ، بدقة ، لم تكن لِتَعنيَهم ، كثيرا ؛ في ظلّ الغاية التي كانوا يسعَون إليـــها (١) ، وهو أمرٌ لا يعيبهم .

(١) انصب اهتمام النحاة العرب القدامى على وصف سلائق العرب في كلامها ؛ ببيان القواعد المطردة والأحكام التي تضبط التراكيب ؛ من أجل فهم اللغة وتعلمها . انظر ، ص ١٤٣- ١٤٩ في الرسالة .

الفصل الثاني

الوظائـــــف النحويـــــــة

المبحث الأول : الأبعاد المعنوية في حدود الوظائف النحوية

المبحث الثاني : الأبعاد المعنوية المتفرّعة عن حدود الوظائف النحوية

تبيَّن ، في الفصل السالف ، أنّ عملية تحليل اللغة ووصف تراكيبها – في رأي المُحدَثين – لا ينبغي أن تكون شكلية خالصة ؛ إذ اللغة – لديهم – ظاهرة اجتماعية يوظّفها الأفراد لأداء المعاني وفق مقاصدهم وغاياتهم في ظل ظروف مقامية محيطة ؛ الأمر الذي يقتضي مراعاة الأبعاد الدلالية والتداولية للغة عند تحليلها ؛ لما لها من أثر كبير في بنية اللغة تركيباً ودلالة .

وعليه ، فإنّ من شأن هذا الفصل أن يطلعنا على حقيقة الدراسة التركيبية لدى النحاة العرب في التراث ، من حيث الأبعاد المعنوية التي احتُكِم إليها في أثناء عملية الوصف والتحليل ؛ وذلك من خلال الوقوف على آراء النحاة وتحليلاتهم ومعالجاتهم للوظائف النحوية [١] في العربية .

وقد رأيت أن أجعل الفصل في مبحثين : يتحدث الأول منهما حول الأبعاد المعنوية من خلال حدود الوظائف النحوية ، ويتحدث الثاني حول الأبعاد المعنوية المتفرّعة عن الحدود .

---

(١) ذكرت سالفا أن النحاة القدامى أقاموا عملية الوصف والتحليل على إفراد كل وظيفة نحوية بباب خاص يتحدثون فيه حول طبيعتها وشروطها وقيودها . انظر ، ص ٧١- ٧٢ في الرسالة .

المبحث الأول

الأبعاد المعنوية في حدود الوظائف النحوية

سيكون الحديث مقصوراً – في هذا المبحث – على البعد المعنوي العام الذي تؤديه كل وظيفة نحوية ؛ إذ عمد النحاة – كما أسلفتُ [١] – إلى بيان الأبعاد العامة للوظائف في حدودها .

أولا – المرفوعات

- **المبتدأ و الخبر**

لما كانت الجملة العربية – بنوعيها – قائمة على الإسناد ؛ فإنّ كُلاً من المبتدأ والخبر يتعالقان تعالقا تركيبيا وثيقاً ، يقول سيبويه (١٨٠هـ) في المسند والمسند إليه : " وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً " [٢] ؛ أي أنّ التركيب الاسمي لا يقوم إلا بهما ، فإن حُذِف أحدهما وجب تقديره . وهو ما يؤكده سيبويه – في موطن آخر – بقوله : " فالمبتدأ كل اسم ابتُدِئ ليُبنى عليه كلام . والمبتدأ والمبني عليه رَفْع . فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه " [٣] .

إلا أنّ هذا لا ينفي تعالق المبتدأ والخبر دلاليا ، يقول ابن السرّاج (٣١٦هـ) : " المبتدأ ما جرّدتَه من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد منه أن تجعله أولاً لثانٍ ... يكون ثانيه خبراً عنه ، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه " [٤] ؛ إذ بالخبر يصبح المبتدأ كلاما تامّاً ؛ فيَتم المعنى الأساسي للجملة ، وتحصل الفائدة ؛ لذا ، يصرّح

---

(١) انظر ، ص ٧١ في الرسالة .
(٢) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج١ ، ص٢٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٢٦ .
(٤) ابن السراج – الأصول ، ج١ ، ص ٥٨ .

ابن يعيش (٦٤٣هـ) : " اعلم أنّ المبتدأ والخبر جُملة مفيدة تَحصُل الفائدة بمجموعهما ، فالمبتدأ مُعتمِد الفائدة والخبر محلّ الفائدة " (١) .

كما أنّ هناك بُعداً تداوليا واضحاً ترتبط به العلاقة بين المبتدأ وخبره ، يقول ابن السراج : " لأنكَ إذا ابتدأتَ فإنما قصدُكَ تنبيه السامع بذكرِ الاسم الذي تُحَدّثه عنه ليَتوقّع الخبرَ بعده ، فالخبرُ هو الذي يُنكِره ولا يَعرِفه ويستفيده ، والاسمُ لا فائدة له لمعرفتهِ به ، وإنما ذكرتَه لتُسنِد إليه الخبر" (٢) ، فبذكر المبتدأ ينبّه المتكلم السامع ، وبذكر الخبر يفيده ما لم يكن يعرفه .

- **الفاعل**

ترتبط هذه الوظيفة النحوية بالبعد التركيبي ؛ فهي مرتبطة بالفعل بعلاقة إسنادية خالصة ، ويؤيد ذلك قول ابن السراج : " الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بَنَيتَه على الفعل الذي بُنِي للفاعل ، ويُجعل الفعل حديثا عنه مقدَّما قبلَه كان فاعلاً ، في الحقيقة ، أو لم يكنْ " (٣) ، فالفاعل لا يُشتَرَط أن يقوم بالفعل ، حقيقة ، وإنما الفاعل هو ما ذُكِر بَعدَ الفعل المبني للمعلوم مسنداً إليه .

وهو ما نجده في قول ابن الحاجب (٦٤٦هـ) في حد الفاعل : " و هو ما أُسنِد إليه

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص٩٤ .
(٢) ابن السراج – الأصول ، ج١ ، ص٥٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٧٢ .

الفعل أو شبهه ، وقُدِّم عليه على جهة قيامه به " [١] ؛ إذ يقول الرضي (٦٨٦هـ) معقّبا : " قوله : على جهة قيامه به ... أي : على طريقة قيامِه به وشكْله ، سواء كان قائما بـه ، أو لا ، يقال : عملتُ هذا على وجه عملك وعلى جهته ، أي : على طَرْزه وطَريقته " [٢] .

ومن هنا يتضح أنّ البعد المعنوي الأبرز الذي ترتبط به أبواب المرفوعات ، من خلال ما جاء في حدودها ، هو البعد التركيبي ؛ أي أنّ بنية الجملة الأساسية – لدى النحاة القدامى – قائمة – بشكل عام – على الناحية التركيبية النحوية .

ثانيا – المنصوبات

و هي عبارة عن وظائف تمثّل علائق تركيبية جديدة تمدّ في بنية الجملة الإسنادية تركيباً ودلالةً .

- **المفعول به**

يبرز البعد التركيبي بجلاء في حد المفعول به ، يقول ابن الحاجب: " المفعول به ما وقع عليه فِعل الفاعل " [٣] ، والمقصود – كما أوضح الرضي – " ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع ، ليَدخل فيه المنصوب في : ما ضربتُ زيداً ..." [٤] ؛ إذ ليس المقصود من الوقوع

---

(١) انظر الرضي الأستراباذي – شرح الكافية ، ج١ ، ص١٦١ .
(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٦٢ .
(٣) انظر القول في المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٠٠ .
(٤) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٣٠٠ .

المعنى اللغوي ، بل المقصود هو التعلّق التركيبي بالفعل ، وإلا خرج من الحد قولهم : "ما ضربتُ زيداً " ، وما شابهه ؛ لأنّ فعل " الضرب " لم يقع على زيد .

- **المفعول المطلق**

يرتبط المفعول المطلق بعامله ارتباطاً دلاليا وثيقاً ، يقول ابن هشام (٧٦١هـ) في حدّه : " وهو : المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو لعدده "(١) ؛ فالمفعول المطلق قد يُذكَر لتوكيد عامله ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤] ؛ إذ أفاد توكيد الفعل " كلّم " ، وقد يأتي لبيان نوع الحدث ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾ [القمر:٤٢] ؛ فقد بيّن المفعول المطلق ، هنا ، نوع الأخذ ، ويأتي المفعول المطلق ،كذلك ؛ لبيان عدد مرات وقوع الحدث ، نحو قوله تعالى: ﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [الحاقة:١٤] ؛ إذ وقع الحدث ، على الأرض والجبال ، مرة واحدة .

ويُلاحَظ – من خلال الحد – أنّ البعد الدلالي ، في المفعول المطلق ، مرتبط بقيد صرفيّ ؛ وهو كون المفعول مصدراً .

- **المفعول لأجله**

حَدّ سيبويه المفعول لأجله بقوله : " هذا باب ما يَنتصِب من المصادر لأنه

---

(١) ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص٢٢٥ .

عُذْرٌ لوقوع الأمر ، فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان ؟ " (١) ، فـالمفعول لأجله هو علة لوقوع الفعل العامل فيه ، وتفسير لحدوثه ؛ لذا ، فإنّ هذه الوظيفة ترتبط ببعد دلالي واضح .

ومثال ذلك قولهم : " فعلتُ ذاك حِذارَ الشر " ؛ فـ " حذار " مصدرٌ جاء تفسيرا وبيانا لعلة وقوع الفعل .

ولعلنا نلحظ – من خلال الحدّ – أنّ هناك قيداً صرفيا تطرد من خلاله دلالة المفعول لأجله ، وهو كون هذا المفعول مصدراً . وسبب ذلك – كما يُبيّنه ابن يعيش (٦٤٣هـ) – أنّ العلة أو الداعي إنما يكون حدثاً معينا اقتضى وقوع الفعل ، والمصادر عبارة عن معانٍ تحدث ثم تنقضي (٢) .

كما يُشْتَرَط في المصدر أن يكون من غير لفظ فعله ؛ إذ الشيء لا يكون علةً لنفسه ؛ فلا يجوز أن نقول : " قصَدتُكَ للقصد " (٣) .

ويجدر الذكر أنّ هذه العلة يمكن أن يتقدم وجودها على وجود الفعل ، كما في : " قعدتُ جُبناً " ؛ فَـ" الجُبن " علة للقعود ، وقد تَقَدَّمَتْ على فعلها في الوجود . كما يمكن أن تتأخر

---

(١) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج١ ، ص٣٦٧ .
(٢) انظر ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٥٢ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٥٢ – ٥٣ . وانظر ، أيضا ، الصبان – حاشية الصبان ، ج٢ ، ص ١٧٩ .

عنه ، كما في : " جئتكَ إصلاحاً لحالك " ؛ فـ " إصلاحاً " علة لوقوع الفعل ، وهي غرض يُراد تحصيله ؛ فتأخّر وجودها عن وجود فعلها (١) .

- **المفعول فيه**

وهي وظيفة مرتبطة بالبعد الدلالي ، يقول ابن جني (٣٩٢هـ) في حدّها : " كلّ اسم من أسماء الزمان والمكان يُراد فيه معنى : (في) ، وليست في لفظِهِ ، كقولك: " قمتُ اليومَ " . و " جلستُ مكانَك " " (٢) ؛ فالمفعول فيه يحدّد الزمان و المكان اللذين يقع فيهما الفعل ؛ إذ لكل فعل زمان ومكان ، و يؤكّد ذلك تسميته بـ " الظرف " ؛ فقد " قيل للأزمنة و الأمكنة ظروف ؛ لأنّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوْعية لها " (٣) .

إلا أنه – كما يظهر في حدّ ابن جني – فإنّ البعد الدلالي المرتبطة به هذه الوظيفة مقيَّد بقيد تركيبي ، وهو كون المفعول فيه متضمّنا معنى " في " ، دون ظهورها ؛ فقولنا ، مثلا : " صمتُ يومَ الجمعة " ، و " جلستُ مكانَك " ، يُقدَّر بـ : " صمتُ في يومِ الجمعة " ، و " جلستُ في مكانِك " . وهو ما نجده في قول ابن يعيش (٦٤٣هـ) : " واعلَم أنّ الظرف – في عُرف أهل هذه الصناعة – ليس كلّ اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق ، بل الظرف

---

(١) انظر الرضي الأستراباذي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص ٢٩. وانظر ، أيضا ، الصبّان – حاشية الصبّان ، ج٢ ، ص١٨٠ .
(٢) ابن جني – اللمع في العربية ، ص١١٠ .
(٣) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٤١ .

منها ما كان منتصباً على تقدير " في " ، واعتبارها بجواز ظهورها معه " [١] ؛ وعلى ذلك ، فإنّ كلمة " يوم " ، في مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾ [غافر:١٨] ، ليست مفعولا فيه ؛ إذ لا تتضمن معنى " في " ؛ لأنّ الفعل وقع عليها لا فيها ، يقول ابن هشام (٧٦١هـ) في مثل ذلك : " فهذه الأنواع لا تُسمَّى ظرفا في الاصطلاح ، بل كلّ منها مفعول به ، وقع الفعل عليه ، لا فيه " [٢] .

وقد ذكر ابن هشام قيوداً أخرى تقيّد البعد الدلالي هنا ، يقول : " المفعول فيه ، وهو : ما ذُكر فضلةً لأجل أمْرٍ وقع فيه : من زمان مطلقاً ، أو مكانٍ مُبهَمٍ ، أو مفيدٍ مقداراً ، أو مادته مادة عامله " [٣] ، فالاسم ، سواء دلّ على زمان مُبهَم أو زمان مختصّ ، فإنه – في الحالين – يجوز أن يقع مفعولاً فيه ، كقولنا : " صُمتُ يوماً " ، و " صُمتُ الخميسَ " ، وأما ظرف المكان فيُشتَرَط فيه [٤] :

- أن يكون الاسم دالا على مكانٍ مُبهَم ؛ أي ما لا يختص بمكان بعينه ، والمقصود : أسماء الجهات الستِ ، مثل : أمام ، وراء ، يمين ، وما ليس اسم جهة ولكن يشبهه في الإبهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾ [يوسف:٩] .

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٤١ .
(٢) ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص٢٣١ .
(٣) المصدر نفسه ، ص٢٣٠ .
(٤) انظر المصدر نفسه ، ص٢٣١- ٢٣٤ .

الفعل ، كما في : " مالَكَ وزيداً ؟ " ، و " ما شأنك وعمراً ؟ " ، فالمعنى : مـــا تصنـــع ؟ (١) .

وأما القيد الثاني فمعنوي ؛ وهو كون الواو في معنى " مع " ؛ لتدلّ على المصاحبة .

وقد ذكر العديد من النحاة – في حدّهم هذه الوظيفة – قيداً ثالثاً ؛ هو كون المفعول معـــه اسماً (٢) . وقد نصّ الصبان (١٢٠٦هـــ) على أنّ المقصود بالاسم هو الاسم الصريـــح (٣) ، وهو قيد صرفي .

- **المستثنى**

يبرز البعد الدلالي في حدّ الاستثناء ؛ فالاستثناء : " صَرْف اللفظ عن عمومه ؛ بـــإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول ، وحقيقته تخصيص صفة عامة " (٤) ، فإذا قلنا : " جاء القـوم إلا زيداً " ، فإنّ المستثنى " زيداً " خارج من الحكم العام الذي تتضمنه الجملة قبل " إلا " (مجـــيء القوم) ، فكان ذلك تخصيصاً لذلك الحكم العام .

والبعد الدلالي لا يقتصر على الاستثناء المتصل ، بـــل يرتبـــط ، أيضـــا ، بالاســـتثناء المنقطع ، يقول الرضي : " ... ، بل حقيقة المستثنى ، متصلا كان أو منقطعا ، هو المذكور بعد " إلا " وأخواتها مخالِفا لما قبلها نفياً وإثباتاً " (٥) .

---

(١) انظر الرضي الأستراباذي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٣٧ ، ٤١ .
(٢) انظر ، مثلا ، الأزهري – تنقيح الأزهرية ، ص١٢٢ . وانظر ، كذلك ، الأشموني – شرح الأشموني ، ج١ ، ص٢٢٢ .
(٣) انظر الصبان – حاشية الصبان ، ج٢ ، ص ١٩٨ .
(٤) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٧٥ – ٧٦ .
(٥) الرضي الأستراباذي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص١١١ .

- **الحال**

ترتبط هذه الوظيفة ببعدين معنويين ممتزِجين : الدلالي ، والتداولي ؛ فالحال " إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صِفتُهُ في وقت ذلك الفعل المُخبَر به عنه " (١) ، أي أنّ الحال تأتي ، بعد تمام الكلام ؛ لتبيّن هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل الذي يُخبِر عنه ، كما في قولنا : " جاء زيدٌ ضاحكاً " ، و " ضربتُ عبدالله باكياً " ؛ فالحال " ضاحكا " بيّنتْ هيئة الفاعل وقت قيامه بالفعل ، والحال " باكيا " بيّنت هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه .

وفي بيان الهيئة إزالة للإبهام الذي يمكن أن يعتري الكلام في ذهن السامع؛ فإذا " قلتَ : " جاء زيدٌ " ، احتمل أن يكون على صفات ، فلما قلت : " راكباً " ، فقد أوضحتَ وأزلتَ ذلك الإبهام " (٢) .

علما أنّ الملحظ الدلالي ، هنا ، مقيدٌ بقيدٍ صرفي لدى جمهور العلماء ؛ إذ اشترط الجمهور ، في الحال ، أن تكون مشتقة ، ومن ذلك قول ابن هشام : " وهو (أي الحال) : وصفٌ ، فضلةٌ ، يقع في جواب " كيف " ، كـ " ضربتُ اللص مكتوفاً " (٣) ، والمراد بالوصف : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعل التفضيل (٤) . إلا أنّ ابن الحاجب وشارح كافيته ردّا ذلك واعتدّا بدلالة الكلمة

---

(١) ابن السراج – الأصول ، ج١ ، ص٢١٣ .
(٢) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٧٠ .
(٣) ابن هشام – شرح قطر الندى ، ص٢٣٤ .
(٤) انظر المكودي – شرح المكودي على الألفية ، ص١٢١ .

حسب ، يقول الرضي : " قال المصنِّف ، وهو الحق : لا حاجة إلى هذا التكلّف (أي : تـــأويل الحال الجامدة بمشتق) ؛ لأنّ الحال هو المبيّن للهيئة ، ... ، ولك ما قام بهذه الفائدة ، فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يُتكلَّف تأويله بالمشتق " (١) . ومع ذلك ، فقد صرَّح الرضي بـــأنّ الأغلب ، في الحال ، الاشتقاق (٢) .

- **التمييز**

ويرتبط التمييز كذلك – كما جاء لدى النحاة القدامى – بالبعدين الممتزجين : الدلالـــي ، والتداولي ، يقول الزمخشري (٥٣٨هـــ) في حدّه : " ويقال له التبيين والتفسير ، وهـــو رفْـع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتمَلاته " (٣) ، ففي قوله : " التبيين والتفســـير " ، يبرز البعد الدلالي ؛ إذ التمييز يبيّن ما جاء مبهماً قبله ويفسّره ، كما في قولنـــا ، فـــي تميـــيز النسبة : " امتلأ الإناءُ ماءً " ؛ فـــ " امتلاء الإناء " يحتمل أشياء متعددة ، إلا أنّ التمييز " مـــاء " أزال الإبهام ، وقولنا في تمييز الذات : " عندي راقودٌ خلاً " ؛ فـــالتمييز " خـــلاً " بيّـــن نـــوع الراقود .

ومن خلال ذلك نستظهر البعد التداولي ، أيضا ؛ لِما للتبيين والتفسيـــــر مـــن علاقـــة مباشرة بالسامع ، وتنبيهه على المراد تحديـــداً ، يقول ابـــــن يعيـــش : " اعلـــم أنّ التمييـــز

---

(١) الرضي الأستراباذي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٧٠ .
(٢) انظر المصدر نفسه، ج٢ ، ص٧٠ .
(٣) انظر القول لدى ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٧٠ .

والتفسير والتبيين واحد ، والمراد به : رفع الإبهام ، وإزالة اللُبس ، وذلك نحو أن تُخبِر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوها ؛ فيتردد المخاطب فيها ، فتنبّهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينا للغرض " (١) .

ومما يؤكد ارتباط هذه الوظيفة بالبعد التداولي – إضافة إلى ما ذُكر – أنّ تمييز النسبة كثيرا ما يأتي محوّلاً عن فاعل ، أو مفعول ، أو غيرهما ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾ [مريم:٤] ؛ إذ أصله : " واشتعل شيبُ الرأس " ، وقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا ﴾ [القمر:١٢] ؛ إذ أصله : " وفجرنا عيونَ الأرض " ، وقد عُدِل عن الأصل – كما بيّن النحاة – " ليكون فيه إجمال ثم تفصيل ؛ فيكون أوقع في النفس ؛ لأنّ الآتي بعد الطلب أعزّ من المنساق بلا طلب " (٢) ؛ ففي قوله تعالى : ﴿ وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ ﴾ ، إجمال تبقى نفس السامع متشوّقة إلى ما يبينه ويفصله ، فإذا ما بيّنه التمييز كان للكلام وَقْع أكبر ، وتأثير أشدّ ، في نفس ذلك السامع . وهو ما لا يكون في مجيء الكلام على أصله . علما أنّ تمييز الذات غير محوّل أصلا (٣) .

وقد قيّد النحاة دلالة التمييز بقيود متنوّعة ، يقول الأزهري (٩٠٥هـ) في حدّه :

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٧٠ .
(٢) الصبان – حاشية الصبان ، ج٢ ، ص٢٩٠ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٢٩٠ . علما أنه قيل ، أيضا : إن الأصل في التمييز ، بنوعيه : النسبة ، والذات ، أن يكون موصوفا بما انتصب عنه ، لكن عُدِل عن الأصل للغاية ذاتها . انظر الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص١٠٨ .

" اسمٌ ، نَكِرَةٌ ، بمعنى " من " ، مُبَيِّن لإبهام اسم أو إجمال نسبة " [١] ، ففي هذا الحدّ نجد قيوداً من أنواع ثلاثة :

- صرفي ، وهو كون التمييز اسما .
- نحوي ، وهو كونه نكرة .
- تركيبي ، وهو كونه بمعنى " من " .

- **النداء**

النداء وظيفة نحوية مرتبطة بالبعد التداولي ارتباطاً واضحا ؛ لتعلّقها المباشر بالسامع بتنبيهه على الإقبال ؛ فهي ، عند النحاة : " تنبيه المدعوّ ليُقبِل عليك " [٢] .

ولاختلاف المقصد – وفق الظروف المقامية المختلفة – بين النداء ، والنُدبة ، والاستغاثة ، فقد ميّز النحاة بينها ؛ فالمنادى " مختَصّ تختصُّه فتناديه ، من بين مَن بحضرتك ؛ لأمْرك ونهيك أو خبَرك " [٣] ، والمندوب مدعوّ ، كذلك ، " لكنه على سبيل التفجُّع " [٤] ، والمُستَغاث " كلُّ اسم نودي ؛ ليخلِّص من شدة ، أو يُعين على دفع مشقة " [٥] ؛ فإن كان كل من هؤلاء منادىً مدعواً ، إلا أنّ الأول للحاضر الذي يسمع ؛ من أجل أمر ونهي أو خبر ،

---

(١) الأزهري – تنقيح الأزهرية ، ص١٢٨ .
(٢) ابن السراج – الأصول ، ج١ ، ص٣٢٩ .
(٣) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص١٧ .
(٤) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص١٣ .
(٥) ابن هشام – شرح قطر الندى ، ص٢١٨ .

والثاني لمن ليس حاضراً ، على سبيل التفجُّع ، والثالث لمن ليس حاضراً أيضا ، ولكن لطلب الغوث والمعونة ؛ بما تستدعيه – كما أسلفتُ – ظروف المقام ، واختلاف الأحوال .

ومن خلال ما عرضنا يتبيّن أنّ المنصوبات – من خلال حدودها كما جاء بها النحاة القدامى – وظائف مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالبعد الدلالي المقيَّد ، غالبا ، بقيود صرفية ، أو نحوية ، ... إلخ ، والذي يُخرِج علاقة الإسناد عن إطلاقها ، فيوجّهها وجهات دلالية مخصوصة من خلال علائق نحوية متباينة تربط هذه الوظائف بعاملها .

وقد تبيّن ، كذلك ، أنّ لبعض هذه الوظائف ارتباطاً بالبعد التداولي ؛ نظراً لاختلاف مقاصد المتكلمين باختلاف الظروف المحيطة ، ومراعاة أحوال السامعين ، وتشويقهم والتأثير فيهم .

ثالثا – المجرورات

- **الإضافة**

في باب الإضافة يمتزج بُعدان معنويان : التركيبي ، والدلالي ، يقول ابن يعيش : " اعلم أنّ إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليهِ من غير فَصل ، وجعل الثاني من تمام الأول ، يتنزل منه منزلة التنوين " (١) ؛ فمن خلال قوله : " وجعل الثاني من تمام الأول ، يتنزّل منه منزلة التنوين " ، يبرز البعد التركيبي ؛ فنون المثنى ، ونون جمع المذكر السالم ،

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص١١٨ .

وتنوين المفرد ، تُحذَف عند الإضافة ، ويكون المضاف إليه بمنزلة النون أو التنوين ، فالمضاف والمضاف إليه اسمان متلازمان ، يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطاً تركيبيا وثيقا ؛ للإسهام في أداء معنى الكلام ، ومن هنا يقول أبو حيان (٧٤٥هـ) في حدّ الإضافة : " ورَسْم الإضافة نسبة بين اسْمين تقيُّدية توجب لثانيهما الجر أبداً " (١) .

وقد عبّر النحاة عن هذه النسبة بلفظ " إسناد " ؛ مما يؤكد البعد التركيبي ، فالإضافة : " إسناد اسم إلى غيره ، بتنزيله من الأول منزلة التنوين ، أو ما يقوم مقامه " (٢) .

وقد قسم النحاة الإضافة قسمين : المعنوية ، واللفظية ، أما المعنوية ، فهي التي تفيد تخصيصاً ، أو تعريفاً ، وهنا يبرز البعد الدلالي ؛ إذ يتخصّص المضاف بإضافته إلى نكرة ، ويتعرف بإضافته إلى معرفة (٣) . علما أنّ الإضافة المعنوية – من حيث البعد الدلالي الذي ترتبط به – على ثلاثة أقسام (٤) :

- ما تفيد الاختصاص والمِلْك ، وهي المقدّرة بـ " اللام " ، نحو : " غلامُ زيدٍ " ، تقديرها : " غلامٌ لزيد " .

- ما تفيد بيان الجنس ، وهي المقدرة بـ " من " ، نحو : " ثوبُ خزٍّ " ، تقديرُها : " ثوبٌ من خز " .

---

(١) أبو حيان الأندلسي – ارتشاف الضَرَب ، ج٢ ، ص ٥٠١ .
(٢) الفاكهي – شرح الحدود النحوية ، ص١٩٧ .
(٣) انظر ابن هشام – شرح قطر الندى ، ص٢٥٣ .
(٤) انظر الأهدل – الكواكب الدرية ، ج٢ ، ص٤٥٠ – ٤٥١ .

- ما تفيد الظرفية [١] ، وهي المقدَّرة بـ " في " ، نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ:٣٣] ، تقديرها : " مكرٌ في الليل " .

في حين أنّ الإضافة اللفظية تقتصر على ارتباطها بالبعد التركيبي ؛ فهي إنما تفيد التخفيف ، ففائدتها ترجع إلى اللفظ ؛ أي أنّ المقصود منها طلب الخفة في اللفظ لا غير [٢] .

ولعله واضح – من خلال ما قدَّمتُ – ارتباط باب الإضافة بالبعد التركيبي مضبوطاً بضوابط دلالية معينة .

رابعاً – التوابع

ترتبط التوابع ببعد تركيبي عام يشملها جميعاً ، يقول الزمخشري في حدّها : " هي الأسماء التي لا يمسُّها الإعراب إلا على سبيل التّبْع لغيرها " [٣] ،ويعقّب ابن يعيش : " هي الثواني المساوية للأوَّل في الإعراب بمشاركتها له في العوامل ، ومعنى قولنا : " ثوانٍ " ، أي : فروع في استحقاق الإعراب ؛ لأنها لم تكن المقصود ، وإنما هي من لوازم الأول كالتتمة له " [٤] ، فالتابع مساوٍ للمتبوع في إعرابه ؛ بحيث يقع في الموقع الإعرابي نفسه الذي يقع فيه المتبوع ، باختلاف أنّ المتبوع هو الأصل في استحقاق الإعراب ،

---

(١) علما أن جمهور النحويين لم يثبت هذا القسم ، قالوا : " وما أوهَمَ معنى " في" فهو محمول على أن الإضافة فيه بمعنى" اللام " مجازا " . الأهدل – الكواكب الدرية ، ج٢ ، ص٤٥١ . وانظر ، كذلك ، ابن الناظم – شرح الألفية ، ص١٤٧ .
(٢) انظر الأهدل – الكواكب الدرية ، ج٢ ، ص٤٥٦ – ٤٥٧ .
(٣) انظر القول لدى ابن يعيش – شرح المفصل ،ج٣ ، ص٣٨ .
(٤) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٣٨ .

وأما التابع فهو فرع ؛ لأنه يُعَدّ كالتكملة للأول ، بحيث لا يعمل فيه العامل إلا على سبيل التبـــع بعد أن يعمل في المتبوع ، فإذا كان سبب الإعراب في المتبوع هو الفاعلية ، أو المفعوليـــة ، ... إلخ ، فإنّ سببه ، في التوابع جميعا ، هو التبعية ؛ لأنها من لوازم المتبوع .

وإن اجتمعت التوابع بارتباطها بهذا البعد التركيبي العام ، فإنها تفترق من خلال الأبعـــاد الدلالية التي تضفيها على الكلام ، والمنبثقة عن أهداف تواصلية متباينة مرتبطـــــة بالملابســـات المحيطة بالمقال .

- **النعت**

يبرز البعد الدلالي واضحاً في حدّ هذه الوظيفة ، فالنعت " تابعٌ يدل علـــى معنـــى فـــي متبوعه مطلقاً تخصيصاً له في النكرات ، وتوضيحاً في المعارف " (١) . والمقصود بتخصيـــص النكرة ، كما جاء لدى النحاة : " تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات " (٢) ؛ فإذا قلنا : " قـــابلت رجلاً " ، فإنّ " رجلاً " ، هنا ، معنى عام يدل على كُلّ ذَكَرٍ آدميّ بالغ ، وعند نَعْت هذه النكـــرة ، بقولنا : " عاقلاً " ، فإنّ النّعت يقيّد ذلك المعنى العام ،ويقلّل من شيوعه .

وأما المقصود بتوضيح المعرفة فهو : " رفْع الاشتراك اللفظي في المعارف " (٣) ؛ فـــ " خالد " ، في قولنا : " انطلق خالدٌ " ، لفظ يدل على الكثيرين ممن سُمُّوا بهذا الاسم ، فإذا نَعَتّاه

---

(١) الإسفرائيني – اللباب في علم الإعراب ، ص١٣٠ .
(٢) الصبان – حاشية الصبان ، ج٣ ، ص٨٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٨٦ .

بقولنا : " الصادق " ، فإنّ النعت يبيّن " خالد " المقصود ، ويحدده .

وقد قيّد جمهور النحاة هذا البعد الدلالي بقيد صرفي ؛ إذ اشترطوا في النعت الاشتقاق ، أو ما هو مؤوَّل بالمشتق (١) ؛ ومن أجل ذلك قيل في حدّه ، كما رأينا : " يدل على معنى في متبوعه " .

والبعد الدلالي الذي يرتبط به النعت يمتزج ببعد تداولي ؛ لما له من علاقة بالسامع ومراعاة حاله ؛ ذلك " أنك ، في الصفة ، تذكُر حالا من أحوال الموصوف لمن يعرفها ؛ تعريفا له عند توهّم الجهالة بالموصوف وعدم الاكتفاء بمعرفته " (٢) .

- **التوكيد**

ترتبط هذه الوظيفة بأبعاد تداولية خالصة ؛ فالسامع قد يلتبس عليه الكلام ، وقد يكون غافلا ، وقد يظنّ بالمتكلم السّهو والنسيان والتجوّز (التعبير مجازاً) ؛ لذا ، يأتي المتكلم بالكلام مؤكَّدا ؛ لدفع هذه الأمور وإزالتها ، وتثبيت الكلام – بمعناه المقصود – في ذهن السامع وتمكينه ، فجدوى " التأكيد أنك إذا كررتَ فقد قررت المؤكَّد ، وما علق به في نفس السامع ، ومكّنته في قلبه ، وأمطْتَ شبهة ربما خالَجَتْه ، أو توهّمتَ غفلة وذهابا عما أنت بصدده فأزلته . وكذلك إذا جئت بالنفس والعين ، فإنّ لظانٍّ أن يظنّ حين قلتَ : " فَعَلَ زيد " ، أنّ إسناد الفعل

---

(١) انظر ، مثلا ، ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص٤٣٢ . وانظر ، أيضا ، ابن عقيل – شرح ابن عقيل ، ج٢ ، ص١٨١ .

(٢) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص ٥٨ .

إليه تَجوُّز ، أو سَهْو ، أو نسيان ، و " كُلّ " و " أجمعون " يُجدِيان الشمول والإحاطة " (١) .

ويؤكِّد ذلك ابن الناظم (٦٨٦هـ) ؛ فقد حدّ التوكيد المعنوي بقوله : " التابع الرافع احتمال تقدير إضافةٍ إلى المتبوع ، أو إرادة الخصوص بما ظاهِرُهُ العموم " (٢) ، أمّا " رفْع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع " فأن نقول : " جاء زيدٌ " ، فيحتمل السامع أنّ الجائي رسول زيد ، أو خبَره ، أو نحو ذلك . ولرفع هذا الاحتمال نؤكّد بالنفس والعين ، فنقول : " جاء زيدٌ نفسُه (عينه) " ، فيصير الكلام نصًا على ما هو الظاهر منه ، ويرتفع احتمال المجاز وتثبت الحقيقة . وأما " رفْع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم " فأن نقول : " جاء الجيشُ " ، أو " جاءت القبيلة " ، فيحتمل السامع أنّ المجيء تمّ من أكثر أفراد الجيش وأكثر أفراد القبيلة . ولرفع مثل هذا الاحتمال نؤكّد بألفاظ من مثل : كلّ ، وجميع ، وعامة ، وغيرها مما حدّده النحاة دالاً على الشمول ، فنقول : " جاء الجيش كلُّه " ، و " جاءت القبيلة جميعُها " ، فيرتفع احتمال المجاز ، كذلك ، وتثبت الحقيقة .

وأمّا التوكيد اللفظي فقد حدَّه ابن الناظم بأنه " تكرار معنى المؤكَّد بإعادة لفظه ، أو تقْويته بمرادفه ؛ لقصْد التقرير ، خوفا من النسيان ، أو عدم الإصغاء أو الاعتناء " (٣) ، وذلك أن نقول : " جاء زيدٌ " ، فيحتمل السامع أنّ المتكلم قد أسند الفعل إلى " زيد " ناسياً أنّ المجيء

---

(١) القول للزمخشري ، انظر ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٤٠ .
(٢) ابن الناظم – شرح الألفية ، ص١٩٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص١٩٩ .

قد تم من قِبَل غيره ، أو أنّ " زيداً " قد فعل شيئاً آخر غير المجيء ، فنكـــرِّر اللفـظ ونقـول : " جاء زيدٌ زيدٌ " ؛ لنؤكّد أنّ المجيء قد وقع من " زيد " ، أو نقول : " جاء جاء زيدٌ " ، فنؤكّـــد أنّ ما وقع مَنْ " زيد " هو المجيء . ومثله يكون إذا توهَّم المتكلم غَفلة السامع عن أحد اللفظين .

علما أنّ المقصود بقول ابن الناظم : " أو تقويته بمرادفه " ، هو تكرار اللفظ بما يوافقـــه في معناه ، مثل : " أنت بالخير حقيقٌ قَمِنٌ " .

- **عطف البيان**

قال ابن عقيل في حدّ عطف البيان : " ... هو : التابع ، الجامد ، المُشْبِه للصِّفـــة : فـــي إيضاح متبوعه ، وعدم استقلاله " [١] ،وفي قوله : " المشبه للصفة : في إيضـــاح متبوعـــه " ، يبرز البعد الدلالي ؛ إذ عَطف البيان يوضّح المعرفة [٢] ، كما رأينا في النعـــت ، ففـــي قـــول الراجز :

" أَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ " [٣]

أوضح عطف البيان " عمر " " أبو حفص " المقصود .

وفي الحدّ السالف قيد صرفي يقيّد دلالة عطف البيان ، وهو كونه جامداً ؛ وبذا يفترق

---

(١) ابن عقيل – شرح ابن عقيل ، ج٢ ، ص٢٠١ .

(٢) علما أن جمهور البصريين لم يجوّزوا مجيء عطف البيـان فـي النكرات ؛ " محتجّين بـأن البيـان بيـان كلـمه ، والنكرة مجهولـة ، والمجهول لا يبيّن المجهول " . الأزهري – شرح التصريح على التوضيح ، ج٢ ، ص١٤٨ .

(٣) الرجز بلا نسبة في: الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٣٨٢ ، ٣٩٩ ، ٤١٣ ، وابـن هشـام – شـرح شـذور الذهـب ، ص٤٣٤ ، ٤٣٥ ، وابن عقيل – شرح ابن عقيل ، ج٢ ، ص٢٠١ .

عطف البيان عن النعت [١] ، فشرْط النعت – كما مرّ – أن يكون مشتقا أو مـــؤوّلا بمشـــتق ؛ ومن هنا تختلف ، أيضا ، دلالة عطف البيان عن دلالة النعت ، فعطـــف البيـــان ، وإنْ وضّـــح المتبوع ، إلا أنه – كونه جامداً – يكون عَين المتبوع ، كما في المثال السالف ، فـــ " عمر " هو عينه " أبوحفص " ؛ لذا ، يُشتَرَط ، في عطف البيان ، أن يكون أجلى عند المخاطب [٢] ؛ ذلـــك أنه تفسير للمتبوع مما يقتضي كونه أشهر منه استعمالاً وعُرفا ، و " عمر " – رضي الله عنـــه – كان بـــ " عمر " أكثر شهرةً منه بـــ " أبو حفص " ، وهو – كما نلاحظ – بعد تداولي ترتبط بـــه هذه الوظيفة كذلك . وأما النعت – كونه مشتقا أو مؤولا بمشتق – فإنه يدلّ – مثلما رأينا – على معنىً في متبوعه كالمدح ، أو الذم ، ... إلخ .

- **البدل**

قال الأنباري (٥٧٧هـــ) : " إنْ قال قائل : ما الغرض في البدل ؟ قيـــل : الإيضـــاح ورفع الالتباس ، وإزالة التوسُّع والمجاز " [٣] ؛ وعلى ذلك ، فإنّ وظيفة البدل تقوم ، وحدهـــا ، بما تقوم به وظيفتا : النعت ، والتوكيد ؛ ذلك أنّ البدل – كما جاء في قول الأنباري – يوضّـــح المبدل منه ويزيل اللُّبس عنه كما يوضّح النعـــت منعوتـــه ويزيـــل اللبـــس عنـــــه ، ويرفـــع المجاز والتوسُّع عن المبدل منه كما هو حال التوكيد مع المؤكَّد ، وهو ما يؤكّده قـــــــــــول

---

(١) ذكر النحاة فروقا أخرى . انظر ، مثلا ، ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٧٢ . وانظر ، أيضا ، الأهدل – الكواكب الدرية ، ج٢ ، ص ٥٣٣ – ٥٣٤ .

(٢) انظر الأهدل – الكواكب الدرية ، ج٢ ، ص٥٣٤ .

(٣) أبو البركات الأنباري – كتاب أسرار العربية ، ص٢٦٤ .

ابن يعيش : " واعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد ؛ لأنّ فيه إيضاحا للمُبدَل ورفْع لُبس كما كان ذلك في الصفة ، وفيه رفع المجاز وإبطال التوسّع الذي كان يجوز في المُبدَل منه " (١) . ومن هنا ، يمتزج – في هذه الوظيفة – البعدان المعنويان : الدلالي ، والتداولي .

فقد يكون لشخص اسمان (أو أكثر) ، بحيث يشتهر بأحدهما في مكان ، وبالثاني في آخر ، فإذا ذَكَر المتكلم " أحد الاسمين خاف أنْ لا يكون ذلك الاسم مشتهَراً عند المخاطَب " (٢) ، فيقول : " مررتُ بعبدالله زيد " ، بإبدال الثاني من الأول ؛ للبيان ، والإيضاح ، وتجنّب الالتباس على السامع .

وقد تقول : " جاءني أخوك " ، فيظن السامع بك التوسّع والمجاز ، وأنّ الجائي رسوله ، أو كتابه ، ... إلخ ، فإذا قلتَ : " زيدٌ " ، بإبدال الثاني من الأول ، " زال ذلك الاحتمال كما لو قلتَ : نفسه ، أو عينهُ " (٣) .

ومثل ذلك يكون في بدل بعض من كل ، نحو قولهم : " رأيتُ قومَك أكْثَرَهُم " ، و " رأيتُ بني زيد ثُلُثَيهم " ، وفي بدل الاشتمال ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٦٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٦٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٦٦ .

ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة:٢١٧] ، يقول سيبويه في مثل ذلك : " فهذا يجيء على وجهين : على أنه أراد : " رأيتُ أكثرَ قومِك " ، و" رأيت ثُلُثي قومِك ، ..... ، ولكنه ثنّى الاسم توكيداً ، كما قال جلّ ثناؤه : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠ ، و ص : ٧٣] و أشباه ذلك . فمن ذلك قوله عز وجل :﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢١٧]..... ويكون على الوجه الآخر الذي أذكُره لك ، وهو أن يتكلم فيقول : " رأيتُ قومَك " ، ثم يبدو له أن يبيّن ما الذي رأى منهم ، فيقول : " ثلثيهم " أو " ناساً منهم " " (١) .

وهكذا ، يتبيّن أنّ التوابع مرتبطة بأبعاد دلالية متنوّعة بتنوّع العلاقة بين التابع والمتبوع وفق الأغراض المختلفة ، ومقرونة – في بعض الأحيان – بالقيد الصرفي . وهذه الأبعاد الدلالية تمتزج بأبعاد تداولية وفق أحوال السامعين وظروفهم ، ومقاصد الاستعمال اللغوي .

---

(١) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج١ ، ص١٥٠ – ١٥١ .

المبحث الثاني

الأبعاد المعنوية المتفرّعة عن حدود الوظائف النحوية

يتناول هذا المبحث الأبعاد المعنوية التفصيلية التي ترتبط بها الوظائف النحوية ، والتي تتفرّع عن البعد المعنوي العام المذكور في الحدّ . وهي عبارة عن صور دلالية وتداولية مخصوصة ترتبط ، غالباً ، بشروط لغوية معينة ، وظروف مقامية محددة ، وتُمثّل حاجة المتكلم الدائمة إلى التعبير عن دلالات إضافية أو مُغايِرة ؛ مُواكَبَةً لما يستجدّ من أغراض ومقاصد ، فعلى اللغة أن تتصف بنوع من المرونة ؛ لتستطيع أن تُساير هذه الحركة المستمرة .

المبتدأ والخبر

تنكير المبتدأ :

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وفي الخبر أن يكون نكرة ؛ فالمبتدأ يجب أن يكون معروفا عند كلّ من المتكلم والسامع ، فيتساوى الاثنان في معرفته والعلم به ؛ إذ هو – كما مر– معتمِد الفائدة ، وأما الخبر فهو محلّ الفائدة الذي يعلَمه المتكلم ويسعى إلى إعلام السامع به ، وهو ظاهر قول ابن يعيش : " لأنكَ إذا ابتدأتَ بالاسم الذي يعرِفه المخاطب ، كما تعرفه أنتَ ، فإنما ينتظر الذي لا يعلمه " (١) .

وقد يُبتَدأُ بالنكرة أحيانا ؛ وذلك لمعانٍ معينة يقصد المتكلم إليها ، مرتبطة – أحيانا –

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص٨٥ .

بظروف مقامية خاصة ، فتحصل – من خلال ذلك – الفائدة. ومن ذلك قوله تعـــالى: ﴿ سَلَـٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ ﴾ [مريم:٤٧] ، وقــول العرب : " أَمْتٌ في حَجَرٍ لا فيك " (١) ، فالغرض ، هنا ، ليس الإخبار ، وإنما تضمَّن القول معنى الدعاء ، يقول ابن جني في مثل ذلك : " فإنه جاز ؛ لأنه ليس في المعنى خبراً ، إنما هو دعاءٌ ومسألة ؛ أي : " لِيُسَلِّم الله عليـك " ،...، و " ليكن الأَمْتُ في الحجارة لا فيك " " (٢) .

ومن الابتداء بالنكرة ، أيضا ، قول العرب " شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب " (٣) ،وقد جاز ذلك ؛ لمـا يعود إليه الكلام من معنى النفي ، أي : " ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ " ، وإنما كان هـــذا التـــأويل ؛ لتوكيده وقوّته في الإخبار بما يتناسب وأهمية الموقف ، " وذلك أنّ قائلَ هذا القول سمع هريـــر كلبٍ ، فأضافَ منه وأَشْفَقَ ؛ لاستماعِه أن يكون لطارقٍ شرّ ، فقال : " شرٌّ أَهَرَّ ذا ناب " ؛ أي : " ما أَهَرَّ ذا ناب إلا شرٌّ " ؛ تعظيما عند نفسه ، أو عند مستمعِه . وليس هذا ، في نفسه ، كـأن يطرُق بابَه ضيفٌ ، أو يُلِمّ به مسترشِد . فلما عَنّاه وأَهَمَّه ، وَكَّدَ الإخبار عنه ، وأخـــرج القـــول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لِما دعا إليه " (٤) .

---

(١) انظر ابن جني – الخصائص ، ج١ ، ص٣١٨ ، وابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص٨٧ ، والرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٢٠٤ .

(٢) ابن جني – الخصائص ، ج١ ، ص ٣١٨ .

(٣) انظر سيبويه – كتاب سيبويه ، ج١، ص٣٢٩ ، وابن جني – الخصائص ، ج١ ، ص٣١٨ ، ٣١٩ ، والزمخشري – المفصل ، ص٢٤ ، والرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٢٠٣ ، ٢٠٤ ، وج٢ ، ص١١٠ .

(٤) ابن جني – الخصائص ، ج١ ، ص٣١٩ .

ومن تنكير المبتدأ حيث يمتزج البعد الدلالي بالبعد التداولي قول الشاعر :

مُرَسَّعةٌ بين أَرْساغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغي أَرْنَبا [١]

فقد ساغ الابتداء بالنكرة " مرسّعة " ، في هذا البيت ؛ لأنها نكرة مبهَمة [٢] ، والإبهام من غير تفسير يفيد نوعا من المبالغة ، وإطلاق خيال السامع دون حدّ يحدّه [٣] ؛ وهو ما يتناسب وظروف القول هنا ؛ إذ الشاعر يَذُمّ رَجُلاً يتصف بالحمق والقبح والقذارة ، ويلجأ إلى التمائم التي يظن أنها تقيه الموت والمخاطر ، فنكّر الشاعر ؛ ليبالغ في ذمّ هذا الرجل ، وبيان ضَعفه الشديد وجهله العظيم [٤] .

الإخبار عن اسم الجُثّة (العَيْن) :

الأصل أن يُخبَر عن اسم الجثّة بظرف المكان [٥] ، إلا أنه – مراعاة لسياق الحال – يجوز ، في بعض الأحيان ، أن يُخبَر عن اسم الجثة بظرف الزمان ، وذلك " أنْ يُشبِه العينُ المعنى في حدوثها وقتاً دون وقت ، نحو : " الليلةَ الهلالُ " " [٦] ، فقد ساغ الإخبار عن اسم الجثة " الهلال " بظرف الزمان " الليلة " ؛ نظراً للظروف المقامية ، فالهلال يكون ظاهرا ، ثم

---

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي في ديوانه بتحقيق حنا الفاخوري ، ص٣٩٨ ، ولامرئ القيس دون بيان نسبه لدى ابن قتيبة الدينوري – كتاب المعاني الكبير ، ج١ ، ص٢١١ ، ٢٦٧ ، ٥٦٤ ، وبرواية :

مرسّعةٌ وسط أرباعه به عسَمٌ يبتغي أرنبا

(٢) انظر ابن عقيل – شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص٢٠٨ .

(٣) انظر العلوي – الطراز ، ص٢٤٠ – ٢٤٣ .

(٤) انظر حنا فاخوري – ديوان امرئ القيس ، ص٣٩٨ – ٣٩٩ .

(٥) انظر ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص ٨٩ .

(٦) الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٢١٨ – ٢١٩ .

يختفي ، ثم يعود للظهور مرة أخرى ، واختلاف أحواله من ظهور واختفاء ، جعله مُشبهاً لاسم المعنى إذا كان حدثاً يحدث في وقتٍ دون وقت ، فجاز الإخبار عنه بظرف الزمان (١) .

والأصل ألا يُخبَر عن اسم الجثة بالمصدر ، كقولنا ، مثلا : " محمدٌ ذهابٌ " ؛ لعدم حصول الفائدة كما هو واضح ، فالخبر المفرد إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى ، كقولهم : " زيدٌ منطلقٌ " ، فـ " زيد " هو " المنطلق " ، و " المنطلق " هو " زيد " ، وإما أن يكون مُنزلا منزلة ما هُوَ هُوَ ، نحو قولهم : " أبو يوسف أبو حنيفة " ، فـ " أبو يوسف " ، حقيقة ، ليس " أبو حنيفة " ، وإنما تنزّل منزلته في العلم (٢) ، و " ذهاب " لا يتعلّق بِـ " محمد " في شيء من ذلك ، إلا أنه ورد وقوع المصدر خبراً عن اسم الجثة ؛ لغاية مخصوصة يتغيّاها المتكلم ، هي المبالغة ، ومن ذلك قول الخنساء (٢٤هـ) :

تَرتَعُ ما رتَعَتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ فَإنّما هِيَ إقبالٌ وإدْبارُ (٣)

فقد أخْبَرَت الشاعرة عن اسم الجثة " هي " (العائد على البقرة الوحشية) بالمصدر " إقبال وإدبار " ؛ قصدَ المبالغة ، إذ هي تشبّه نفسها ، في فَقْدها أخاها " صخرا " ولَوْعَتها عليه ، ببقرة

---

(١) المقصود ، هنا ، أن الخبر محل الفائدة ، ولا فائدة تُرجى من الإخبار عن اسم الجثة (وهو ما دل على محسوس قائم بذاته) بظرف الزمان ، كقولنا : " زيد يوم السبت " ، إذ " زيد " لا يختصّ بزمان دون زمان ، بخلاف ظرف المكان ، كقولنا :" زيد خلفك " ، فالفائدة تثبت ؛ لأن اسم الجثة يتواجد في مكان دون غيره . وأما اسم المعنى (وهو ما دل على معنى ، نحو المصادر) فيجوز الإخبار عنه ـ إذا كان حدثا ـ بظرف الزمان ، كقولنا : " القتال اليوم " ؛ لأن " القتال " يَحدُث في يوم دون يوم . (وكذا يجوز الإخبار عن اسم المعنى ـ إذا كان حدثا ـ بظرف المكان ، كقولنا : " القتال فوق التل " ؛ لأن " القتال " يحدث في مكان دون مكان ، فتثبت فائدة المخاطب .) انظر ابن يعيش ـ شرح المفصل ، ج١ ، ص٨٩ ـ ٩٠ .

(٢) انظر ابن يعيش ـ شرح المفصل ، ج١ ، ص٨٧ ، و ج٣ ، ص ٢٣ ـ ٢٤ .

(٣) البيت في ديوان الخنساء بشرح ثعلب .

وحشية فَقَدت ولدها ، فإذا غفلتْ عنه رتعت وإذا تذكّرتْه بقيت تُقبل وتُدبر[١] ، فلكثرة ما وقع منها الإقبال والإدبار جعلتْها الشاعرة كأنها مخلوقة من هذين الفعلين ، يقول الرضي : " ... أو لكوْن واحد من المبتدأ والخبر معنى ، والآخَر عَيناً ، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي ، كقول الخنساء :

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ فَإنّما هِيَ إقبالٌ وإدْبارُ "[٢].

وقد ورد في الكشّاف ، في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾ [هود:٤٦] : " ... وجُعِلَتْ ذاته (المقصود ولد نوح) عملا غير صالح ، مبالغةً في ذمّه ، كقولها : .... فإنما هي إقبال وإدبار "[٣] .

تعريف الخبر :

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ، وفي الخبر أن يكون نكرة كما سبق أن ذكرنا . وقد يأتي الخبر معرفة ليُضيف أبعاداً دلالية تتجاوز مسألة الإخبار عن المبتدأ ، وكثيراً ما تمتزج هذه الأبعاد بأبعاد تداولية نابعة من ظروف المقام وحال السامع ، ومن ذلك قولنا : " زيدٌ أخوك " ، " فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيْداً على انفراده ، ولا يعلم أنه أخوه ، لِفُرقةِ

---

(١) يقول ثعلب في معنى البيت : " تقول : كأنني وحشية إذا غفلتْ رتعتْ ، وإذا تذكرت فقد ولدها لم يقرّها قرار " . ثعلب . ديوان الخنساء ، ص ٣٨٤ .

(٢) الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص ٢٢٥ .

(٣) الزمخشري – الكشاف ، ج٣ ، ص٢٠٤ .

كانت بينهما ، أو لسبب آخر ، أو يعلم أنّ له أخاً ولا يدري أنه زيد هذا ، فتقول : " زيد أخوك " ، أي هذا الذي عرفتَه هو أخوكَ الذي كنتَ علِمتَه ، فتكون الفائدة في اجتماعهما ، وذلك الذي استفاده المخاطَب " (١) ، فالمخاطب ، هنا ، يعرف زيداً ، ولسبب ما لا يعلم أنه أخوه ، فنقول : " زيد أخوك " ، وقد يكون المخاطَب عارفا زيداً ويعلم أنّ له أخاً ، ولكنه لا يعرف أنه زيد ، فنقول : " زيد أخوك " ، فتكون الفائدة ، هنا ، في النسبة الحاصلة بين المبتدأ و الخبر لا في الخبر ، " فمتى كان الخبر عن المعرفة معرفةً كانت الفائدة في مجموعهما " (٢) ، ويقول الرضي : " وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المُسنَد إلى المُسند إليه ، فالمجهول في قولك : " زيدٌ أخوك " ، هو انتساب أخوّة المخاطب إلى " زيد " ، وإسناده إليه ، لا أخوّته " (٣) .

وقد ورد الخبر معرفة في قولهم : " الله ربّنا " ، و " محمد نبيّنا " ، وهذان القولان يكونان خطابا للكافر ، أو المخالِف ، أو الجاحد ، وقد يكونان ، أيضا ، للإقرار أو الاعتراف بربانية الله ، ونبوّة محمد – صلى الله عليه وسلم – طلبا للثواب (٤) .

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص ٩٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٩٨ .
(٣) الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٢٥٢ .
(٤) انظر ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص٩٨ . وانظر ، أيضا ، الجرجاني – المقتصد ، ج١ ، ص٣٠٧ . وانظر ، كذلك ، ابن السراج – الأصول ، ج١ ، ص٦٦ .

اتّحاد المبتدأ والخبر لفظاً :

قد يتّحد المبتدأ والخبر لفظاً ، فيظهر الكلام ضربا من المُحال ، إلا أنّ ذلك يكون لغرض وغاية ، تفرضها – أحيانا – الملابسات الخارجية ، يقول الجرجاني : " وقد يأتي ما يكون ، في الظاهر ، كالمستحيل فيصبح لغرض ، وذلك قولهم : " زيدٌ زيدٌ " ، فهذا تكرير لاسم واحد ، وليس يُتَصوَّر في الظاهر أن يكون المُخبَر عنه والخبر شيئاً واحداً ، غير أنّ المعنى : زيدٌ على ما عرفتَه من الوتيرة والمنزلة ، فصار تكريرك للاسم بمنزلة أن تقول : " زيدٌ على ما عرفتَه " ... وعلى ذلك قوله :

أنا أبو النَّجمِ وشِعْري شِعْري (١)

أي : شعري كما أُبلِغْتَ وعَرَفْتَ " (٢) ، فمعنى " زيد زيد " ، أنّ زيداً على حاله المعروفة ، التي عرَفه عليها كلٌّ من المتكلم والسامع ، لم يتغير ، وكذا قول الشاعر : " وشِعري شعري " ، أي : شعري على ما تعرِف .

وقد يقال مثل هذا للدلالة على الشهرة أيضا ، يقول الرضي في معنى " أنا أبو النجم وشعري شعري " : " أي : هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر " (٣) . وقد يقال ،

---

(١) الرجز لأبي النجم في : ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص٩٨ ، وبلا نسبة في : المصدر نفسه ، ج٩ ، ص٨٣ ، والرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٢٢٦ ، وابن هشام – مغني اللبيب ، ج١ ، ص ٣٢٩ ، وج٢ ، ص٤٣٧ ، ٦٥٨ .
(٢) الجرجاني – المقتصد ، ج١ ، ص٣٠٧ . وانظر ، كذلك ، ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص ٩٨ – ٩٩ .
(٣) الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٢٢٦ .

كذلك ، لمُنكِرٍ أو قائلٍ كلاماً غير صحيح ، يقول الرضي : " أي : هـذا هـو ذلـك المشـهور الممدوح ، لا كما تقول في حقّه من ضدّ ذلك " (١) .

تعدّد الخبر :

والمقصود ، هنا ، تعدُّد الخبر لفظاً ومعنى ، على أن يكون المبتدأ لواحد ، كقوله عـز وجل : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾ [البروج: ١٤ – ١٥] ، ففـي تعدد الخبر ، هنا ، ما يمكن أن نعدّه نوعا من التوسّع الأفقي في النظام والأساليب ؛ مما يـؤدي إلى بَسْط البعد الدلالي للكلام وإغنائه .

وقد جوّز النحاة ، في هذا النوع ، أن يكون بالعطْف (٢) ؛ لما تتطلبـه – فـي بعـض الأحيان – الحالة الذهنية أو النفسية للسامع ؛ فيمتزج بذلك البعدان : الدلالي ، والتداولي ، وهو ما نجده في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ [الحديد:٣] ، يقـول صاحب الكشّاف ، في دلالة التعدُّد بالعطف في هذه الآية : " فإن قلتَ : فما معنى الواو ؟ قلـتُ : الواو الأولى معناها الدلالة على أنه الجامع بين الصفتين : الأولية ، والآخِرية ، والثالثة على أنـه الجامع بين الظهور والخفاء . وأما الوسطى ، فعلى أنه الجامع بين مجموع الصفتيـن الأوليتيـن ومجموع الصفتين الأخْريَيْن ، فهو المستمرّ الوجود في جميع الأوقات الماضية و الآتية ، وهـو

---

(١) الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٢٨٩ .
(٢) انظر ، مثلا ، ابن الناظم – شرح الألفية ، ص٥٠ .

في جميعها ظاهر وباطن : جامع للظهور بالأدلة والخفاء ، فلا يُدرَك بالحواس " (١) ، ففي ذلك ما يدل على أنه قد جيء بالعطف ، في الآية ؛ للجمع بين الصفات المتناقضة ؛ رداً لتوهُم المخاطَب المُحال ، فهذه الصفات لا تجتمع ، في العادة ، في موصوف واحد من وجه واحد.

ويؤكد ذلك قول السهيلي (٥٨١هـ) : " فأما قوله سبحانه : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ ؛ فلأنها ألفاظ متضادّة المعاني في أصل موضوعها ، فكان دخول " الواو " صَرْقاً لوهْم المخاطب – قبل التّفكُر والنظر – عن توهُم المُحال ، واجتماع الأضداد في المَجال ؛ لأنّ الشيء لا يكون ظاهراً باطناً من وجه واحد ، وإنما يكون ذلك من وجهين مختلفين " (٢) .

ضمير الشّأن والقصة :

يردُ ضمير الشأن ، في الكلام ، انطلاقاً من أبعاد تداولية تتضمن مواقف مخصوصة يقصد المتكلم إلى التعبير عنها ، يقول ابن يعيش : " اعلم أنهم إذا أرادوا ذِكْر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدّمون قبلها ضَميرا يكون كنايةً عن تلك الجملة ، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير ، وتفسيراً له ، ... ، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم ، وذلك قولك : " هو زيدٌ قائمٌ " ، فـ " هو " ضمير لم يتقدّمه ظاهر ، إنما هو ضمير

---

(١) الزمخشري – الكشاف ، ج٦ ، ص٤٣ .
(٢) السهيلي – نتائج الفكر في النحو ، ص٢٣٩ .

الشأن والحديث ، وفَسّره ما بَعده من الخبر ، وهو " زيد قائم " (١) ، فضمير الشأن والقصة ضمير يتقدم جملة اسمية أو فعلية ، بحيث تكون تلك الجملة بمثابة التفسير له ، أي أنه لا يعود – خلافاً لما هو الأصل في الضمير – على اسم سابق يوضّحه ويفسّره ، ولا يُستَعمل ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم .

ولاستخدام الضمير ، بهذه الصورة ، أثر كبير في نفس المخاطَب ؛ لأنّ البدء بالمضمَر يُولّد في النفس شوقاً إلى الإيضاح ، ويجعل للكلام – بعد تفسيره – وَقْعاً مميزاً ، يقول العَلَوي (٧٤٥هـ) : " وتحصيل البلاغة فيه (أي في ضمير الشأن) من جهة إضماره أوّلا ، وتفسيره ثانياً ؛ لأنّ الشيء إذا كان مُبهَماً فالنفوس متطلّعة إلى فَهمه ولها تشوُّق إليه " (٢) .

المفعول به

وردتْ على ألسنة العرب صور تركيبية معينة تمثل استخدامات خاصة للمفعول به ، ويعبّر المتكلمون ، من خلالها ، عن أغراضٍ لهم ومقاصد متنوعة ترتبط – في كثير من الأحيان – بالظروف والمعطيات الخارجية ، ومن ذلك :

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص١١٤ . ويقول الرضي مبينا ، أيضا ، الظروف التي يُستخدم فيها هذا الضمير : " وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر ، تقول ، مثلا : " هو الأمير مقبل " ، كأنه (أي السامع) سمع ضوضاء و جلبة ، فاستبهم الأمر ، فسأل : " ما الشأن ؟ " فقيل : " هو الأمير مقبل " ، أي : الشأن هذا " .الرضي – شرح الكافية ،ج٣ ، ص٦٨ .

(٢) العلوي – الطراز ،ص٢٧٠ .

المنصوب على الاختصاص :

حقيقةُ المنصوب على الاختصاص " أنه اسمٌ ظاهر مَعْرِفة قُصِد تخصيصُه بِحُكْمِ ضمير قبلَه " (١) ، ويُجاء به لقصد التفاخر ، أو التصاغر (التواضع) ، وقد يكون لمجرّد البيان (٢).

ومن ذلك قول بعض الأنصار في معرِض التفاخر (٣) :

لَنا مَعْشَرَ الأَنْصارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ بِإِرْضائِنا خَيْرَ البَرِيَّةِ أَحْمَدا (٤)

فقد تخصَّص الاسم " معشرَ " (الأنصار) بحكْم الضمير (نا المتكلمين) ، أي بما نُسِب إلى الضمير من " مجد مؤثّل " ، وقول أحدهم في معرض التصاغر : " أنا المسكينُ أيُّها الرجلُ " ، فقد تخصّص الاسم " أيُّ " بحُكْم الضمير " أنا " ، وقولنا لمجرد بيان المقصود بالضمير : " نحن نُقِرُّ أيُّها القومُ " (٥) .

علما أنّ المفعول به ، هنا ، منصوب بفعل التُزِم حذفه (٦) .

المنصوب في التحذير والإغراء :

يُعرِّف النحاة التحذير بأنه " تنبيهُ المخاطَب على أمرٍ يجب الاحترازُ مِنْه " (٧) ، وأما الإغراء فهو " أمْرُ المخاطَب بلزومِ ما يُحمَدُ به " (٨) .

---

(١) ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص٢١٦ .
(٢) انظر الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٣٩٢ .
(٣) انظر ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص٢١٧ .
(٤) ورد البيت بلا نسبة لدى السيوطي – كتاب همع الهوامع ، ج١ ، ص ١٧١ .
(٥) انظر المثالين لدى الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٣٩٢ .
(٦) انظر ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص٢١٦ .
(٧) ابن عقيل – شرح ابن عقيل ، ج٢ ، ص٢٧٤ .
(٨) المصدر نفسه ، ص٢٧٦ .

" وما بمعنى المصدر مِثْلُهُ " (١) .

فمما ينوب عن المبيِّن النوع : كلّيتــه ، وبعضيّتــه ، ونوْعــه ، وصفتــه ، وهيئتــه ، ومُرادفه ، وضميره ، والمُشار به إليه ، ووقْته ، و آلتُه ، وعدده (٢) ، ومن ذلك :

• قوله تعالــى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [النساء:١٢٩] ، فقد نــاب عن المفعــول المطلق ، هنا ، كليّته ، يقول العكبري (٦١٦هــ) في " كلَّ الميل " : " انتصاب " كلَّ " علــى المصدر ؛ لأنّ لها حُكْم ما تضاف إليه ، فإن أُضيفت إلى مصدر كانت مصدراً ... " (٣) . وقــد بيَّنت النيابة أنّ النهي يشمل الميل في حال كونه كليّاً ؛ إذ الرجل لا يستطيع – ولو حــرص – أن يُسوّيَ بين زوجاته في الحبّ والجِماع .

• قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ ﴾ [الحاقة:٤٤] ، فقد أفادت النيابة ، في هذه الآية ، معنى البَعضية .

• قوله تعالى : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور:٤] ، إذ فَصّلت النيابــة ، في الآية الكريمة ، حدّ قذف المحصنات ، فبيّنت عدد الجلدات .

• قول العرب : " رَجع القَهقَرى " ، و " قعَدَ القُرفُصاء " ، وهنا ينوب عن المفعول المطلــق

---

(١) ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص٢٢٥ .
(٢) انظر الأشموني – شرح الأشموني ، ج١ ، ص٢١٠ – ٢١١ .
(٣) العكبري – إملاء ما مَنّ به الرحمن ، ج١ ، ص١٩٧ .

نوعه ، فـ " القهقرى " نوع من الرجوع ، و " القرفصاء " نوع من القعود .

ومما ينوب عن المؤكِّد : مرادِفه ، ومُلاقيهِ في الاشتقاق [١] ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ [المزمل:٨] ، فقد ناب عن المفعول المطلق ملاقيه في الاشتقاق ، يقول ابن القيّم (٧٥١هـ) في هذه الآية : " ومصدر " تبتّل إليه تبتيلا " كالتعلُّم و التفهُّم . ولكن جاء على " التفعيل " مصدر " تفعّل " لسرٍّ لطيف ؛ فإنَّ في هذا الفعل إيذانا بالتدريج والتكلُّف ، والتعمُّل والتكثُّر والمبالغة . فأتى بالفعل الدال على أحدهما ، وبالمصدر الدال على الآخر . فكأنه قيل : بَتِّل نفسك إلى الله تبتيلا . وتبتّل إليه تبتُّلا . فَفُهِم المعنيان من الفعل ومصدره " [٢] . والمقصود أنَّ مصدر " تبتّل " هو " تبتُّل " وليس " تبتيلا " ، والفعل " تبتّل " على وزن " تفعّل " الذي يؤدي معنى التدريج والتكلُّف . وأما المصدر " تبتيلا " فهو مصدر للفعل " بَتّل " على وزن " فَعّل " الذي يؤدي معنى التَّعمُّل والتكثُّر والمبالغة ، فجاء سبحانه وتعالى بالفعل الدال على التدريج والتكلُّف ، وبالمصدر الدال على التعمُّل والتكثُّر والمبالغة ، فكأنه قيل : بتِّل نفسك إلى الله تبتيلا وتبتّل إليه تبتُّلا . فلما جاءت الآية الكريمة على صورة : " وتَبتّل إليه تبتيلا " ، فناب فيها عن المفعول المطلق ملاقيه في الاشتقاق ، فإنّ الفعل

---

(١) انظر الأشموني – شرح الأشموني ، ج١ ، ص٢١١ .
(٢) ابن القيّم – التفسير للقيّم ، ص٥٠١ – ٥٠٢ .

" تبتّل " قد اكتسب – إضافة إلى دلالته على التدريج والتكلُّف – دلالـــة علـــى التعمُّـل والتكـــثُّر والمبالغة (١) .

المفعول فيه

النائب عن المفعول فيه :

قد ينوب عن الظرف كلمات تنتصب انتصاب الظرف ، إلا أنها تؤدي أبعـاداً دلاليـة – وفق مقاصد معينة – لا يؤديها الظرف نفسه ، ومن ذلك (٢) :

- عَدَدُه ، كقولنا : سِرتُ عشرينَ يوما ثلاثين بَريداً .
- كُلّيّته ، كقولنا : مَشيتُ جميعَ اليومِ جميعَ البَريد ، أو كلَّ اليوم كلَّ البريد .
- جزئيته ، كقولنا : سِرت بعضَ اليوم بعضَ البريد ، أو نصفَ اليوم نصفَ البريد .

وواضح ، من خلال الأمثلة ، أنّ الظرف نفسه لا يؤدي الدلالة التي يؤديها النائب عنـه ، من : عدده ، أو كليّته ، أو جزئيّته ...

التوسُّع في دلالة الظرف :

تتوسّع العرب ، أحيانا ، في دلالات بعض الظروف ؛ وذلك تحقيقـاً لمقاصـد دلاليـة

---

(١) انظر ما يشبه ذلك في شأن قوله تعالى :﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ [نوح :١٧] . أبـو السعود – إرشـاد العقـل السليم ،ج٩ ، ص٣٩ .

(٢) انظر الأشموني – شرح الأشموني ، ج١ ، ص٢٢٢ .

معينة ، يقول ابن السراج : " واعلم : أنّ الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ، ثم تتّسع العرب فيها ؛ للتقريب والتشبيه ، فمن ذلك قولك : زيد دونَ الدار وفوقَ الدار ، إنما تريد : مكاناً دونَ الدار ومكانا فوقَ الدار ، ثم يتّسع ذلك فتقول : " زيد دونَ عمرو " ، وأنت تريد في الشّرَف أو العلم أو المال أو نحو ذلك ، وإنما الأصل المكان " (١) ، فالظروف يؤتى بها ، أصلا ، للدلالة على الزمان أو المكان الحقيقيين ، ولكنّ العرب استخدمتها ، أحيانا ، لتحقيق مقاصد معينة كالتقريب والتشبيه ، ومنه قولنا : " زيدٌ دونَ عمرو " ، إذ استُخدِم ظرف المكان " دونَ " ، هنا ، للتعبير عن منزلة " زيد " ، و " زيد " – في رأي المتكلم – دونَ " عمرو " في المنزلة ، فَشُبِّه " عمرو " وكأنه في مكانٍ أعلى من مكانٍ فيه " زيد " . ويؤكد ذلك قول الرضي : " ... وذلك معنى " أسفل " (أي من معاني " دون " " أسفل ") ، نحو : " أنتَ دونَ زيد " ، إذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها ، فيوصَل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد " (٢) .

ومن ذلك ، أيضا ، قول العرب : " هو مِنّي منزلةَ الشَّغاف " ، و " هو مني منزلَةَ الولَد " (٣) ، إذا أراد المتكلم أن يُخبِر أنّ المقصود ذو مكانة عظيمة ومنزلة رفيعة عنده .

---

(١) ابن السراج – الأصول ، ج١ ، ص١٩٩ .
(٢) الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٢٣ .
(٣) انظر سيبويه – كتاب سيبويه ، ج١ ، ص ٤١٢ .

الاستثناء

الاستثناء المنقطع :

وهو نَمَطٌ من أنماط الاستثناء يتضمّن بُعداً دلالياً مُغايراً للتخصيص الذي يتضمّنه الاستثناء المتصل ، فهو يتضمّن معنى الاستدراك [١]، " وذلك قولك : "ما فيها أحَدٌ إلا حماراً "، جاؤوا به على معنى ولكنّ حِماراً " [٢] .

وقد سُمّي هذا النمط بالمنقطع ؛ لأنّ المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، يقول ابن يعيش : " ويُسمّى المنقطع ؛ لانقطاعه منه (أي من المستثنى منه) ، إذ كان من غير نوعِهِ " [٣] ، فالمستثنى " حماراً " ، في المثال السالف ، من غير جنس المستثنى منه " أحد " . وقد جيء بالاستثناء ، هنا ، على هذا المعنى ؛ ذلك أنّ المستثنى ، كونه من غير جنس المستثنى منه ، فإنّ الحكم لا يتناوله ، فهو ، إذن ، لا يحتاج إلى ما يخرجه منه ، فَجُعِلَت " إلا " بمعنى " لكنّ " التي لا يُشترَط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها ، و " لكنّ " لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً ما قبلها كما هي " إلا " في الاستثناء [٤] .

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾

---

(١) انظر ، مثلا ، ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٨٠ ، ٨١ .
(٢) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج٢ ، ص٣١٩ .
(٣) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٧٩ .
(٤) انظر المصدر نفسه، ج٢ ، ص٨٠ . وانظر ما هو في هذا المعنى ، ابن السراج – الأصول ، ج١ ، ص٢٩٠ – ٢٩١ .

[النساء:١٥٧] ، فـ " الظنّ " من غير جنس " العلم " ، يقول العكبري : " (إلا اتباع الظـــن) استثناء من غير الجنس " (١) .

كلمات الاستثناء :

قد ينوب مَناب " إلا " كلمات تُستخدَم في الاستثناء ، فَتُضيف إلى الكلام أبعـاداً دلاليـةً مُغايرة لمعنى التخصيص الذي يؤديـــــه الاستثناء بـ " إلا " ، ومن ذلك " حاشا " ، التـــي تفيد تنزيهَ ما بعدها من سوء الذِّكر ، يقول الرضي : " وإذا استُعمل " حاشا " فـــي الاستثنـــاء وفي غيره ، فمعناه تنزيه الاسم الذي بَعدَه من سوءٍ ذُكِر في غيره أو فيه " (٢) ، ومنـــه قـول الشاعر :

حاشا قُرَيْشاً ؛ فَإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلى البَرِيَّةِ بالإسْلامِ وَالدِّينِ (٣)

الحال

أنواع الحال :

تبيّن سالفاً أنّ الأصل في الحال أن تُبيّن هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل ، إلا أنه كثيراً

---

(١) العكبري – إملاء ما منّ به الرحمن ، ج١ ، ص ٢٠١ .
(٢) الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص١٥٥ .
(٣) البيت بلا نسبة في : ابن عقيل – شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص٥٦٥ ، والسيوطي – همع الهوامع ، ج١ ، ص٢٣٢ ، والأشموني – شرح الأشموني ، ج١ ، ص٢٣٩ ، ولـ " الفرزدق " في ديوانه ، ج١ ، ص٢١٥ ، وبرواية :
إلاّ قُرَيْشاً ؛ فَإنَّ اللهَ فَضَّلَها مَعَ النُّبُوَّةِ بالإسْلامِ وَالخَيْرِ

ما تتنوع دلالات الحال مُتضمّنةً مقاصدَ مخصوصة ، وذلك بتنـــوّع أنواعـــها ، ومنـــه **الحـــال المؤكِّدة** ، بعد الجملة الاسمية ، إذ تأتي لتؤدي بُعدين دلاليين إضافيين ، هما :

• الاستدلال على مضمون الخبر (١) ، ومن ذلك قولنا ، تصغيراً للغـــير : " هـــو المســـكينُ مرحوماً " ، فـــ " مرحوما " حال مؤكِّدة جيء بها ؛ لتدل على مضمون الخبر وتوضّحه ، وهـــو تصغير الغير الذي يتضمّنه الخبر " المسكين " ، ومنه ، كذلك ، قول القائل ، تصغيرا لنفســـه : " أنا عبدُالله آكِلاً كما تأكل العبيد " ، فالحال المؤكِّدة " آكلاً " (كما تـــأكل العبيـــد) دلّـــت علـــى مضمون الخبر ووضّحتْه ، وهو تصغير النفس الذي يتضمنه الخبر " عبدالله " .

والحقيقة ، أنّ الحال هنا – كما جاء لدى الرضي – ليست مؤكِّدة ، وإنما عُدَّت كذلـــك ؛ للتلازم الغالب بينها وبين الخبر ؛ أي أنّ مضمون الحال يكون لازما – في الغالب – لمضمـــون الخبر ، فالمرحومية – غالبا – لازمة للمسكنة (٢) . وهو – في رأيي – ما دعا ابن هشام – في معرض توضيحه الحال المؤكِّدة – إلى القول : " قالوا : ومنـــه (أي مـــن الحال المؤكِّـــدة) ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [فاطر:٣١] ، لأنّ الحق لا يكـــون إلا مصدّقـــا ، والصواب أنـــه يكون مصدّقا ، ومكذّبا ، وغيرهما " (٣) .

---

(١) انظر الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٨٧ – ٨٨ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٨٨ .
(٣) ابن هشام – مغني اللبيب ، ج٢ ، ص٤٦٤ .

• تقرير مضمون الخبر وتوكيده [١] ، ومن ذلك قول القائل ، تَفاخُرا : " أنا حاتمٌ جـــواداً " ، فالحال " جوادا " حال مؤكِّدة جيء بها ؛ لتقرير مضمون الخبر وتوكيـــده ، وهـــو التفاخـــر ؛ لمـــا يُشتَهَر به " حاتم " من الجود ، ومنه ، كذلك ، قول القائل ، تهديـداً : " أنا الحجـــاجُ سفّـاكـاً للدماء " ، فقد قرّرت الحال المؤكِّدة " سفّاكاً " (للدماء) مضمون الخبر وأكّدته ، وهـو التهديد ؛ لما يُعرَف به الحجاج من بطش وقوة .

علما أنّ هذين البعدين الدلاليين الإضافيين يمتزجان ببعد تداولي ؛ لما للتوضيح والتقريـر من ارتباط وثيق بالسامع أو المخاطب ، يقول سيبويـــه : " وقد تقول : هـــو عبـدُالله ، وأنـا عبدُالله ، فاخِراً أو مُوعِدا . أي اعرِفْني بما كنتَ تعرف وبما كان بَلَغَكَ عنّـي ، ثـم يُفسّـــر الحال التي كان يَعلَمه عليها أو تَبلُغه فيقول : أنا عبدُالله كريماً جواداً ، و هـو عبـدُالله شـجاعاً بَطَلاً . وتقول : إني عبدُالله ؛ مُصَغِّرا نَفْسَه لربّه ، ثم تفسّر حال العبيـد فتقـول : آكـلاً كمـا تأكـل العبيـد " [٢] .

ومن ذلك ، أيضا ، **الحال الجامدة** ؛ إذ يكثر مجيء الحال جامدة إذا كانت دالـة علـى سِعْر ، كما في قولهم : " بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهماً " ، وقولهم : " بِعْتُ البُرَّ قَفيزَيْنِ بِدرْهم " [٣] ،

---

(١) انظر الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٧٨ – ٨٨ .
(٢) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج٢ ، ص٨٠ .
(٣) يقول الرضي في مثل ذلك : " وضابطه أن تقصد التقسيط ، فتجعل لكل جزء من أجزاء مجزّأة ، قسطا ، وتنصب ذلك القسط على الحال ، وتأتي بعده بذلك الجزء ، إما مع واو العطف ، كقولنا : " شاةٌ ودرهما " ، أو بحرف الجر ، نحو : " بعت البرّ قفيزَيْن بدرهم " " . الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٧١ .

أو كانت دالة على تشبيه ، كما في قول الشاعر :

بَدَتْ قَمَراً وَمالَتْ خُوطَ بـانٍ و فاحَتْ عَنْبَراً و رَنَتْ غَزالا (١)

وكذلك إذا دلّت على المشاركة ، نحو : " بايَعْتُه يداً يداً " ، أو على الترتيب ، كما في : " ادخلوا رجلاً رجلاً " ، وغير ذلك من الأبعاد الدلالية الأخرى (٢) .

تَعَدُّد الحال :

وكما كان الأمر في تعدّد الخبر (٣) ، فإنّ تعدد الحال بالعطف ، كذلك ، لفظاً ومعنى لصاحب واحد يمتزج فيه – في بعض الأحيان – البعدان : الدلالي ، والتداولي .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [آل عمران:٣٩] ، " (مصدّقا) حال ... (وسيدا وحصورا ونبيا) عطْف " (٤) ، فإضافةً إلى غنى البعد الدلالي للآية بسبب تعدد الحال فإنّ المجيء بالواو العاطفة قد أفاد التأكيد والإثبات والتقرير ؛ حتى يزول ما في نفس زكريا – عليه السلام – من تعجّب وتساؤل أثبتَهُ قوله تعالى ، في الآية التالية ﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ ﴾ [آل عمران:٤٠] . ويؤكد ذلك

---

(١) البيت للمتنبي في : ديوانه بشرحه المنسوب إلى العكبري ، ج٣ ، ص٢٢٤ ، والرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٧٠ ، والبغدادي – خزانة الأدب ، ج٣ ، ص٢١٠ – ص٢١١ .
(٢) انظر ، مثلا ، ابن الناظم – شرح الألفية ، ص١٢٥ .
(٣) انظر ، ص ١٠٩-١١٠ في الرسالة .
(٤) النحّاس – إعراب القرآن ، ج١ ، ص ٣٧٤ .

الترتيب المنطقي في الأحوال ؛ فقد ذكَر الله تعالى " ، أوّلا ، الوصف الذي تتبني عليه الأوصاف بَعده وهو التصديق الذي هو الإيمان ، ثم ذكَر السيادة وهي الوصف الذي يفوق به (أي يحيى عليه السلام) قومه ، ثم ذكَر الزّهادة وخصوصا فيما لا يكاد يُزهَد فيه وذلك النساء ، ثم ذكَر الرتبة العليا وهي رتبة النبوّة " [١] ، فالله ، تعالى ، يبشّر بـ " يحيى " مصدّقا بكلمةٍ منه ، أي مصدّقا برسالة عيسى عليه السلام ، وهذا دليل إيمانه ، وهذه الحال هي التي ينبني عليها ما بعدها من أحوال معطوفة متسلسلة منطقيا : تأتي الحال المعطوفة (وسيداً) ؛ فيكون " يحيى " ، مع إيمانه ، سيداً يفوق قومه ، ثم (وحصورا) متميزاً عن قومه بزهده فيما لا يكاد أحد يَزهَد فيه وهو النساء ، ثم (ونبيا) وهي المرتبة العليا ، فكأنّ زكريا يبدو متعجّبا بعد قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا ﴾ ، فكأنه قيل : بل وسيداً ، فيتعجّب زكريا أيضا ، فكأنه قيل : بل وحَصورا ، ثم على الحال نفسها ، فكأنه قيل : بل ونبيّا .

التمييز

مطابقة التمييز لِما هُوَ له :

يقع التمييز مُفْرَداً ، وقد يقع مثنّىً أو مجموعاً ، ففي تمييز العدد في مثل " عشرين "

---

(١) أبو حيان الأندلسي ، البحر المحيط ، ج٢ ، ص ٤٦٨ .

ونحوها يقع التمييز مفرداً [١] ؛ ذلك أنّ الكلام محتاج ، فقط ، إلى ما يرفع الإبهام في العدد ، وهذا يحصل بالإفراد ، وهو أَخَفّ ، فإذا قلنا ، مثلاً : " جاءني ثلاثون رَجُلاً " ، فإنّ التمييز " رجلا " رفَع الإبهام في العدد " ثلاثون " ؛ فأضحى الكلام بيّناً واضح الدلالة ، وأما إذا جاء التمييز لغير عدد ، كما في قولنا : " هذا أَفْرَهُ منك عَبْداً " ، فإنه يجوز في التمييز الجمع أيضا ؛ ليفيد التمييز بذلك – وفقا لقصد المتكلم – بُعْداً دلاليا إضافيا مضمونُهُ إرادة الجمع (والتنوّع) ، يقول ابن يعيش : " وأما إذا وَقَعَ (أي التمييز) مفسِّرا لغير عدد ، نحو : هذا أَفْرَهُ منك عَبْداً ، وخيرٌ منك عَمَلاً ، جاز الإفراد والجمع ؛ لاحتمال أن يكون له عبد واحد ، وعبيد ، فإذا قلتَ : هو أفرَهُ منك عبيداً ، أو خيرٌ منك أعمالاً ، دلَلْتَ بلفظ الجمع على معنيين : النوع ، وأنهم جماعة " [٢] . وهذا ما نجده في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلاً ﴿١٠٣﴾ ﴾ [الكهف:١٠٣] ، يقول أبو حيّان : " وانْتَصَبَ " أعمالا " على التمييز ، وجُمِع لأنّ أعمالهم في الضّلال مختلفة ، وليسوا مشتركين في عمل واحد " [٣] ، ويقول أبو السعود : " " بالأخسرين أعمالا " نُصِبَ على التمييز ، والجمع للإيذان بتنوّعها " [٤] .

---

(١) انظر ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص ٧٠- ٧١ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٧١ .
(٣) أبو حيان الأندلسي – البحر المحيط ، ج٦ ، ص١٥٨ .
(٤) أبو السعود – إرشاد العقل السليم ، ج٥ ، ص٢٤٩ .

النداء

النداء وظيفة نحوية مرتبطة ارتباطاً واضحاً بالبعد التداولي كما بيّنا ذلك في حدّه . وقد جاء ، على ألسنة العرب ، أساليب ندائية ، مُتعلّقة بظروف أو مواقف معيّنة ، تؤكد هذا الارتباط وتزيد في بيانه وتفصيله ، ومن ذلك :

نداء النكِرَة غير المقصودة :

وهو أسلوب ندائي يستخدمه المتكلم إذا لم يقصد منادىً بعَينه ، وإنما يوجّه نداءه إلى مَن يسمعه كائناً مَن كان حتى يجيبه . وكثيراً ما تُحتّم ظروف مقامية معينة على المتكلم أن يستعمل هذا الأسلوب ، كأن يكون أسيراً فيوجّه نداءه إلى أيّ إنسان يسمعه حتى يبلّغ قومه خبره ، وقد يكون ضريراً بحاجة إلى أيّ شخصٍ كي يساعده فيما يسعى إليه ، يقول ابن السراج في ذلك : " تقول : " يا رجلاً أقبِل " ، و " يا غلاماً تعال " ، .... ، ومعنى هذا أنك لم تَدْعُ رجلا بعَينه ، فمن أجابك فقد أطاعك ، ألا ترى أنه يقول من هو وراء حائط ، ولا يدري مَن وراءهُ من الناس : " يا رجلاً أغِثني " ، و " يا غلاماً كلّمني " ، كما يقول الضرير : " يا رجلاً خُذْ بيَدي " ، فهو ليس يقصد واحداً بعينه ، بل مَن أخذ بيده فهو بُغْيَتُه " (١) .

---

(١) ابن السراج – الأصول ، ج١ ، ص٣٣١ .

كما يقول ابن يعيش في قول الشاعر :

فَيا راكِباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَداماىَ مِن نَجْرانَ أنْ لا تَلاقِيا (١)

" فالشاهد فيه نَصْب " راكب " لأنه منادى منكور ؛ إذ لم يقصد قَصْد راكبٍ بعَينه ، إنما أراد راكباً من الركبان يبلّغ خبره ..... ، وإنما قال هذا لأنه كان أَسيراً " (٢) .

الترخيم :

وهو أسلوب كثيراً ما يلجأ إليه المتكلم إذا أراد الفراغ من النداء بسرعة ؛ حتى يُفْضي إلى مقصودِه ؛ إذ المقصود في النداء هو المنادى له ، يقول الرضي : " إنما كَثُر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ، ولكَوْن المقصود في النداء هو المنادى له ، فقَصَدَ بسرعةِ الفراغِ من النداء الإفضاءَ إلى المقصود بحذف آخِره اعتباطاً " (٣) .

وقد يلجأ إليه المتكلم ، أيضا ، إذا كان ثمة ما يمنعه من إتمام اللفظ لِعَجْزِ أصابهُ ، أو مَرَضٍ ألمّ بهِ أو نحو ذلك ، يقول ابن يعيش : " وسَمِعَ بعضُهُم قارئا يقرأ : ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف:٧٧] ، فقال : ما أشْغَلَ أهلَ النار عن الترخيم ! فقال : ذلك

---

(١) البيت لـ " عبد يغوث " في سيبويه – كتاب سيبويه ، ج٢ ، ص٢٠٠ ، وابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص١٢٨ ، وبلا نسبة لدى الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٣٢٤ .
(٢) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص١٢٨ .
(٣) الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص٣٦٠ .

لأنهم لا يقدرون على التلفظ بتمام الكلمة لضعف قواهم " (١) ، وهو ما نجده في قول أبي السعود : " (يا مالك) ، وقُرِئ " يامال " على الترخيم بالضم والكسر ، ولعله رمز إلى ضعفهم وعجزهم عن تأدية اللفظ بتمامِهِ " (٢) .

وإن كانت وظيفة النداء مرتبطة ارتباطاً وثيقا – كما رأينا – بالبعد التداولي ، إلا أنها لا تخلو من بعض الملاحظ الدلالية ، ومن ذلك ، على سبيل المثال ، ما ورد من جواز قلْب " الياء" " تاءً " في " يا أُمي " ، و " يا أَبي " ؛ لإفادة معنى التفخيم ، يقول الرضي : " وإنما أُبْدِلَتْ (أي ياء المتكلم) " تاءَ التأنيث " ؛ لأنها (أي تاء التأنيث) تدل ، في بعض المواضع ، على التفخيم ، كما في " عَلاّمَة " ، و " نَسّابَة " ، و " الأَب " و " الأم " مَظَنَّتا التفخيم " (٣) .

الإضافة

علمنا ، فيما سبق ، أنّ الإضافة المعنوية تفيد التخصيص ، أو التعريف ؛ إذ يتخصّص المضاف بإضافته إلى نكرة ، ويتعرّف بإضافته إلى معرفة . إلا أنّ هناك أبعاداً دلالية إضافية متعددة يمكن أن تؤديها هذه الإضافة أيضا ، تختلف باختلاف العلاقة بين المضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك :

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص٢٢ .
(٢) أبو السعود – إرشاد العقل السليم ، ج٢ ، ص ٢٢ .
(٣) الرضي – شرح الكافية ، ج١ ، ص ٣٥٨ .

إضافة المُسَمّى إلى الاسم :

إذا كان المضاف يتخصّص بالمضاف إليه أو يَتَعَرّفُ به ، فإنه لا بدّ " من كونه غيره ؛ إذ لا يتخصّص الشيء أو يتعرّف بنفسه " (١) . إلا أنه قد ورد المُسَمّى مضافاً " إلى الاسم مُبالَغةً في البيان ؛ لأَنّ الجمع بينهما آكَدُ من إفراد أحدهما بالذِّكر " (٢) ، وذلك لإفادة التفخيم والمدح والتعظيم ، ويَسوغ ذلك على أنّ الاسم " هو اللفظ المُعلَّق على الحقيقة ، عَيناً كانت تلك الحقيقة أو معنىً ؛ تمييزا لها باللقب ممن يُشاركها في النوع ، والمُسمَّى تلك الحقيقة ، وهي ذات ذلك اللقب ، أي صاحبه " (٣) ، والمقصود أنّ المُسَمّى هو الذات أو الحقيقة ، وأما الاسم فهو اللفظ الذي يُطلَق على هذه الحقيقة ؛ تمييزاً لها ممن يشاركها في نوعها ، أي أنّ المسمى غَيْر الاسم .

ومن ذلك قول الشاعر مادِحاً مُعَظِّماً :

إِلَيْكُم ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَتْ نَوازِعُ مِن قَلْبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ (٤)

فقد أضاف الشاعر المُسمّى " ذوي " إلى الاسم " آل النبي " ، يقول ابن يعيش :

---

(١) ابن عقيل – شرح ابن عقيل ، ج٢ ، ص٤٧ .
(٢) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص١٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١٢ .
(٤) البيت لـ " الكميت " في : الزمخشري – المفصل ، ص٩٣ ، وابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص١٢ ، وبلا نسبة لدى الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص ٢٦٩ .

" وفائدة هذا الأسلوب ظاهرة ؛ لأنه لمّا قال : " يا ذوي آل النبي " ، فقد جعلهم أصحاب هذا الاسم ، وهو " آل النبي " ، ومَن كان صاحب هذا الاسم كان ممدوحاً مُعَظّماً لا محالة " (١) ، ولو قال الشاعر : " يا آل النبيِّ " ، لم يكن فيه من المدح والتعظيم ما كان في قوله :" يا ذوي آلِ النبيِّ " ؛ إذ الجمع بين المسمى والاسم -كما سلف – أوْكد من المجيء بأحدهما وحده .

ومن ذلك ، أيضا ، قولهم تفخيماً للأمر : " لَقيتُه ذاتَ مَرَّةٍ " ، " والمراد الزمن المسمى بهذا الاسم الذي هو مَرّة " (٢) .

إضافة " كِلا " و " كلتا " إلى مُعرَّف مثنّىً لفظاً ومعنىً :

وهما لفظان مُلازِمان للإضافة ، ولا يُضافان إلا إلى مُعرَّف مثنّىً (٣) ؛ وذلك لأنهما وُضِعا لتوكيد التثنية ، وكلُّ لفظٍ وقع مُضافاً ومؤكِّدا به المعنى (التوكيد المعنوي) فإنه يكون مضافا إلى ضمير المؤكَّد ؛ لِيُعلَم أنّ التوكيد له لتمكين معناه (٤) ، نحو : مررت بأخويك كليهما ، وبأختيك كلتيهما .

و " كلا " و " كلتا " قد تخرُجان عن سنن التوكيد ، كأن تكونا فاعلا ، أو مفعولا ، ...

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج ٣ ، ص ١٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ١٢ .
(٣) انظر ابن الناظم – شرح الألفية ، ص١٥٣ .
(٤) انظر ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٢ ، و انظر ، ص ٣ كذلك .

إلخ ، نحو : شاهدتُ كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، إلا أنهما لا تخرجان ، بذلك ، عن حُكم التوكيد ومعناه ؛ إذ الأصل : شاهدت الرجلين كليهما ، والمرأتين كلتيهما ، " إلا أنك وضعتَ التأكيد موضع المؤكَّد مُبالَغةً ، ثم أَضَفْتَه إلى لفظ المؤكَّد للبيان " (١) ، وعليه ، فإنّ إضافة " كلا " و " كلتا " إلى معرَّف مثنىً لفظاً ومعنىً (٢) أفادت – إضافة إلى التعريف والبيان – معنى المبالغة ؛ لحلول التوكيد موضع المؤكَّد .

إلا أننا – بالوقوف على تحليلات النحاة ومناقشاتهم لأحكام باب الإضافة وقضاياه المتعددة – نلمح العديد من المَلاحظ التداولية التي ترتبط بها هذه الوظيفة ، ومن ذلك :

إضافة الأسماء المتوغّلة في الإبهام :

هناك من الأسماء ما قد تَوَغّل في الإبهام بحيث لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة ، نحو : " غَيْر " ، و " مِثْل " ، و " شِبْه " (٣) ، فهذه الأسماء – وما كان مثلها – نكِرات وإن أُضِفْن إلى المعرفة ، وعلّة ذلك معانيهن ؛ إذ المغايَرَة والمماثَلَة والمشابَهَة لا تنحصر ، فإذا قلنا ، مثلاً : " غيرك " ، فإنّ " مُغايَرة المخاطَب ليست صفة تَخُصّ ذاتاً دون أخرى ، إذ كل ما

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٢ .
(٢) يضاف هذان الاسمان إلى معرّف مثنىً لفظا ومعنى ، كما في : شاهدتُ كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، أو معنى دون لفظ ، كما في : مررت بأخويك كليهما ، وبأختيك كلتيهما . انظر ابن الناظم – شرح الألفية ، ص١٥٣ .
(٣) انظر ابن مالك – شرح الكافية الشافية ، ج١ ، ص٤١٢ .

في الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة " [١] . وعليه ، فإنّ إضافة هذه الأسماء – وما هو مثلها – للتخفيف [٢] .

إلا أنّ هذه الأسماء قد تتعرّف بإضافتها إلى المعرفة ، اعتماداً على الظروف المقامية ، وذلك " إذا شُهِر المضاف بمغايَرة المضاف إليه أو بمماثلته " [٣] ، يقول الجرجاني : " فإن كان للمخاطب مَن يشابهه بِخَصلة قد عُرِف بها ولم يكن ذلك لكل أحدٍ فقلت : " مررتُ بمِثلكَ " ، تريد ذلك ، كان معرفة ولم يَجُزْ وَصْف النكرة به " [٤] ، فشهرة المخاطب ، لدى القوم ، بمشابهته ، في خصلة معينة ، لواحد منهم جعلت " مِثْل " ، في قولنا : " مررت بمثلك " ، تتعرّف بإضافتها إلى المعرفة ؛ فلم تعُد صالحة لوصف النكرة ، وإنما المعرفة .

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٥ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ [الفاتحة :٦،٧] ، يقول الزمخشري : " فإن قلتَ : كيف صَحَّ أن يقع " غيْر " صفة للمعرفة وهو لا يتعرّف وإن أُضيف إلى المعارف ؟ قلتُ : .... ولأنّ " المغضوب عليهم " و " الضالين "خلاف المُنْعَم عليهم ، فَلَيْسَ في

---

(١) الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٢٤٠ .
(٢) انظر الأهدل – الكواكب الدرّية ،ج٢ ، ص٤٥٤ .
(٣) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص١٢٦ .
(٤) الجرجاني – كتاب المقتصد ، ج٢ ، ص٨٧٥ .

" غَيْر " ، إذن ، الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرّف " (١) .

إضافة الاسم إلى اللقب :

قد يُضاف الاسم إلى اللّقب ، كقولهم : " سعيد كُرْز " ، و " قَيْس بطّة " ، " فذلك جائز غيْر مُمْتَنِع ، وإن كانا لِعَيْنٍ واحدة (من باب أنّ الشيء – كما مرّ – لا يضاف إلى نفسه) ، وذلك من قِبَل أنّه لمّا اشْتُهِر باللقب حتى صار هو الأعْرَف ، وصار الاسم مجهولاً كأنه غير المُسَمّى بانفراده اعتُقِد فيه التنكير ، وأُضيف إلى اللّقب للتعريف " (٢) . وواضح ، هنا ، ما للبعد التداولي من أثر في تجويز الإضافة ، فلمّا كان اللقب أشهر من الاسم جاز إضافة الاسم إليه للتعريف ، فكأنّ الاسم ، منفردا ، أصبح نكرة فاحتاج إلى إضافته إلى اللقب المشهور ليتعرّف به .

النَّعْت

وإن كان الغرض من النعت – كما سلف في حَدّه – توضيح المعارف وتخصيص النكرات ، فإنه قد يُجاء بالنعت مرتبطاً بأبعاد دلالية أخرى مُغايِرة ، منها : المدح ، والذمّ ، يقول ابن يعيش : " وقد يجيء النعت لمجرّد الثناء والمدح ، لا يُراد به إزالة اشتراك ،

---

(١) الزمخشري – الكشاف ، ج١ ، ص١٢٢ – ١٢٣ .
(٢) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٩ .

ولا تخصيص نكرة ، بل لمجرد الثناء والمدح ، أو ضدّهما من ذمّ أو تحقير ، وتعريف المخاطَب من أَمْر الموصوف ما لم يكن يَعرفه ، وذلك نحو قولك : " جاءني زيدٌ العاقلُ الكريمُ الفاضلُ " ، تريد بذلك تنويهَ الموصوف والثناء عليه بما فيه من الخصال الحميدة .... وتقول في الذّمّ : " رأيتُ زيداً الجاهلَ الخبيثَ " ، ذَمَمْتَه بذلك ، لا أنك أردتَ أن تَفْصِله من شريك له في اسمه ليس مُتّصِفاً بهذه الأوصاف " (١) ، فَلَيْس الغرض من النعت ، هنا ، توضيح المعرفة ؛ لأنّ زيدا معلوم لدى السامع قبل وصفه ، وإنما الغرض مدح زيد أو ذمّه بما فيه من صفات لا يعلمها المخاطب ، ويؤكد ذلك الرضي بقوله : " وإنما يكون (أي النعت) لمجرّد الثناء أو الذم ، إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطَب ، سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم ، نحو : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [النمل:٣٠] ، إذ لا شريك له ، تعالى ، في اسم " الله " ، ونحو : " أَعوذ بالله من الشيطانِ الرجيم " ؛ أو كان مما لَهُ شريك فيه ، نحو : " أَتاني زيدٌ الفاضلُ العالمُ ، أو الفاسقُ الخبيثُ " ، إذا عَرَف المخاطب زيداً الآتي ، قبل وَصْفه ، وإن كان له شركاء في هذا الاسم " (٢) .

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٤٧ – ٤٨ .
(٢) الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص ٣١٤ – ٣١٥ .

ومن هذه الأبعاد الدلالية ، أيضا [١] ، التَّرَحُّم ، نحو : " اللهم ارحَمْ عبدَك المسكينَ " ، والتعْميم ، نحو : " يحشر الله عبادَه الأوَّلين والآخِرين " ، والتفصيل ، نحو : " مررت برجلين عربيٍّ وعجميٍّ " ، والإبهام ، نحو : " تصدقَ الرجلُ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ " ، " إذا لم يعرِف المتكلم حقيقة الأمر وكان شاكّا " [٢] ، وإعلام المخاطب بأنّ المتكلم عالِم بحال المنعوت ، كأن يُقال : " أرأيتَ فقيهاً ؟ " فيُقال : " رأيتُ فقيه بلدكم العالِمَ العامِلَ " ، والتفسير ، نحو : " الله قديمٌ لا ابتداء له ".

وقد وردتْ عن العرب أساليب تركيبية معينة ، يكون النعت فيها جامداً ، تفيد المبالغة والكمال والتعجّب من حال الموصوف ، ومن ذلك :

- الإتيان بـ " أيّ " مضافةً إلى مِثْل الموصوف لفظا ومعنى ، ومن ذلك قولهم : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، وأيّما رجلٍ ، " أرادوا بذلك المبالغة ، فـ " أيّ " ، هنا ، ليس بمشتق من معنى يُعرَف ، وإنما يضاف إلى الاسم للمبالغة في مدحه مما يوجبه ذلك الاسم ، فكأنكَ قلت : كامل في الرجولية " [٣] .

---

(١) انظر الأهدل – الكواكب الدرية ، ج٢ ، ص ٥٢٧ .
(٢) الصبّان – حاشية الصبان ، ج٣ ، ص ٨٧ .
(٣) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٤٨ .

- الوصف بـ " كُلّ " ، و " جِدّ " ، و " حَقّ " ، مضافة إلى مِثل متبوعها لفظاً ومعنى ، يقول سيبويه : " ومن الصفة : " أَنتَ الرجلُ كلُّ الرجلِ " ، و " مررتُ بالرّجلِ كلِّ الرّجلِ " ..... أَردتَ بهذا الكلام هذا الرجلُ المبالِغُ في الكمال ، ولم تُرِد أن تجعل " كل الرجل " شيئاً تُعرِّف به ما قبلَه وتُبيّنه للمخاطَب .... ولكنك بَنَيْتَ هذا الكلام على شيء قد أَثْبَتَّ معرفته ، ثم أَخبرتَ أنه مُستكمِلٌ للخصال . ومثل ذلك قولكَ : " هذا العالِمُ حقُّ العالِمِ " ، و " هذا العالِمُ كلُّ العالِمِ " ، إنما أراد أنه مُستحقٌ للمبالغة في العلم . فإذا قال : " هذا العالِمُ جدُّ العالِمِ " ، فإنما يريد معنى هذا عالِمٌ جداً ، أي هذا قد بلغ الغاية في العلم " (١) .

وقد يُستخدَم هذا الأسلوب للمبالغة في الذّم ، مثل قولهم : اللئيم جدّ اللئيم ، أو حقّ اللئيم (٢) .

- وتُكرِّر العرب الموصوف وتُضيفه إلى نحو " صِدْق " ، كما في : " مررتُ برجلِ رجلِ صدقٍ " ، ويكون مبالغةً في الذمّ إذا أُضيف إلى نحو " سَوْء " ، كما في : " مررتُ برجلِ رجلِ سَوْءٍ . و " الصدق " و " السَّوْء " ، هنا ، بمعنى " الصلاح " و " الفساد " (٣) .

---

(١) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج٢ ، ص١٢ – ١٣ .
(٢) انظر ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٤٩ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ج٣ ، ص٤٩ .

اهتمام جديد بشأنه من المتكلم ، ويَسْتَجْلِب مزيد رغبة فيه من المخاطب " (١) .

وكذا الأمر إذا قَطَعْنا النعت رفعاً أو نصباً في قولنا ، مثلا ، في سياق الذم : " أَتاني زيدٌ الفاسق الخبيث " ، وفي قولنا في سياق الترحّم : " مررت بعبدِك المسكين " ، خاصة مع الالتزام حذف العامل ، يقول الصبّان : " وإنما التُزِم حَذْف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قَصْد إنشاء المدح أو الذمّ أو الترحّم " (٢) .

التوكيد

يلجأ المتكلم ، أحيانا ، إلى الجمع بين ألفاظ التوكيد مُبالَغةً ، وزيادةً في التوكيد ، مما يضفي على الكلام بعداً دلاليا يمتزج بالأبعاد التداولية التي ترتبط بها هذه الوظيفة ، ومن ذلك الجمع بين " كُلّ " و " أَجْمَع " ، يقول ابن يعيش : " ولَكَ أن تأتي بـ " كُلّ " وحدها ، وبـ " أَجْمَع " وحدها ؛ لأنّ معناهما واحد في التأكيد من جهة الإحاطة والعموم ، فإن جَمَعْتَ بينهما فللمبالغة في التأكيد " (٣) ، ويقول ابن الناظم : " يجوز أن يُتْبَع " كُلّه " بـ " أَجْمَع " ، و " كُلّها " بِـ " جَمعاء " ، و " كُلّهم " بِـ " أجمعين " ، و " كُلّهنّ " بِـ

---

(١) أبو السعود – إرشاد العقل السليم ، ج١ ، ص٢٩ – ٣٠ .
(٢) الصبان – حاشية الصبان ، ج٣ ، ص ١٠١ – ١٠٢ .
(٣) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٤١ .

" جُمَع " ؛ لزيادة التوكيد وتقريره " (١) .

ومما ورد على هذا النحو قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الحجر:٣٠ ، و ص: ٧٣] ، يقول ابن هشام : " وإنما ذُكِر (أي أجمعون) في الآية تأكيداً على تأكيد " (٢) ، وجاء ، كذلك ، في إرشاد العقل السليم : " وقيل : أكّد بتأكيدين مبالغةً في التعميم " (٣) .

٥٨٠٦٥٥

وقد يكون ذلك إذا جمعنا بين التوكيدين : اللفظي ، والمعنوي ؛ فالضمير المتصل المؤكَّد ، إذا كان منصوباً أو مجروراً ، " جاز تأكيده بالنفس والعين من غيْر حاجةٍ إلى تَقَدُّم تأكيد بِمُضْمَر ، فتقول : " ضربتُكَ نفسَك " ، و " مررتُ بك نفسِك " ، .... فإن أكّدته بالضمير ثم جئتَ بالنفس فقلت : " ضربتُكَ أنتَ نفسَك " ، و " مررتُ بك أنت نفسِك " ، كان أبلغ في التأكيد " (٤) .

اقتران جملة التوكيد اللفظي بعاطف :

تقترن الجملة المؤكِّدة – في كثير من الأحيان – بعاطِف (٥) ؛ تحقيقا لمقاصد

---

(١) ابن الناظم – شرح الألفية ، ص١٩٧ .
(٢) ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص٤٣١ .
(٣) أبو السعود – إرشاد العقل السليم ، ج٥ ، ص٧٥ .
(٤) ابن يعيش – شرح المُفصل ، ج٣ ، ص٤٢ – ٤٣ .
(٥) انظر ابن الناظم – شرح الألفية ، ص١٩٩ .

مخصوصة للمتكلمين تمتزج بفائدة التوكيد في تمكين المعنى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ ﴾ [الانفطار: ١٧ ، ١٨] ، فقد اقترنت جملة التوكيد ، هنا ، بحرف العطف " ثم " ؛ لفائدة مخصوصة ، يقول الرضي : " وقد تكون " ثم " .... لمجرّد التدرُّج في الارتقاء .... وذلك إن تكرَّر الأول بلَفْظه ، نحو : .... وقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ " (١) ، فقد أفاد الكلام – إلى جانب تمكين المعنى في نفس السامع – التدرّج في الارتقاء ، أي تفخيم أمْر " يوم الدين " وتهويله مرة بعد مرة ، الأمر الذي يزيد هذا اليوم رَهبةً ، يقول أبو السعود : " وقوله تعالى : (وما أدراك ما يوم الدين) (ثم ما أدراك ما يوم الدين) تفخيمٌ لشأن يوم الدين الذي يكذّبون به إثْر تفخيم ، وتهويلٌ لأمره بعد تهويل ، ببيان أنه خارج عن دائرة دراية الخلْق ، على أي صورة تَصوَّرَه فهو فوقها ، وكيفما تخيّلوه فهو أطَمُّ من ذلك وأعظم " (٢) .

وواضح – من خلال ذلك – امتزاج البعدين : الدلالي ، والتداولي .

---

(١) الرضي – شرح الكافية ، ج٤ ، ص ٤١٤ .
(٢) أبو السعود – إرشاد العقل السليم ، ج٩ ، ص ١٢٢ .

عطف البيان

سبق أنّ عطف البيان يُشتَرَط فيه – كونه عَيْن المتبوع – أن يكون أجلى من متبوعه عند المخاطب ليوضّحَه ويُبَيِّنَهُ ، إلا أنّ من النحاة مَن جوّز مجيئه بلفظ متبوعه انطلاقاً من البعد التداولي ، يقول ابن هشام : " وذلك في مثل قولك : " يا زيدُ زيداً " ، إذا قُلتَه وبحضرتك اثنان اسم كُلّ منهما " زيد " ، فإنك لمّا تَذْكر الأوّل يَتَوَهَّم كلّ منهما أنه المقصود ، فإذا كَرَّرْتَه تَكَرَّرَ خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فَظَهَرَ المراد ، وعلى هذا يَتَخَرَّج قول النحويين في قول رُؤْبَة :

لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا (١)

إنَّ الثاني والثالث عَطْفانِ على اللفظ ، وعلى المحلّ " (٢) ،فمن خلال الظروف المقامية – كما صوَّرها ابن هشام – حصل البيان والإيضاح بالرغم من مجيء عطف البيان بلفظ متبوعه ، وعلى مثل ذلك – كما يبدو واضحا من النص – خَرّج ابن هشام قول النحويين ، في قول رؤبة (١٤٥هـ) المذكور : إنّ " نَصْرٌ " (بتنوين الضم) عطف بيان على اللفظ على " نصرُ " الأولى ، و " نصرا " عطف بيان على المحل . علما أنّ من النحويين الذين قالوا بعطف البيان ، هنا ، سيبويه (٣) .

---

(١) الرجز لـ " رؤبة " في : الأنباري – كتاب أسرار العربية ، ص٢٦٣ ، وابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص٧٢ .
(٢) ابن هشام – مغني اللبيب ، ج٢ ، ص ٤٥٧ .
(٣) انظر سيبويه – كتاب سيبويه ، ج٢ ، ص١٨٥ – ١٨٦ . علما أن سيبويه أورد العطفين بالنصب على المحل .

البَدَل

تَكْمُن فائدة البدل في أصلها العام – كما تبيّن سالفاً – في إيضاح المتبوع ورَفْع اللُبس عنه ، وإزالة التوسّع والمجاز . إلا أنّ هناك **البدل المُباين** ، وهو البدل الذي " لا يُشعر به ذِكْر المُبدَل منه بِوَجْه " (١) ، بخِلاف الأنواع الثلاثة الأولى ؛ فـ " زيد " في قولنا في بدل كلّ من كلّ : " مررتُ بعبدِالله زيدٍ " ، هو نفسه " عبدالله " ، و " أكثرهم " في قولنا في بدل بعض من كل : " رأيتُ قومك أكثرَهم " ، تمثل بعض القوم ، و " قتال " في قوله تعالى في بدل الاشتمال : ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة:٢١٧] ، متّصل بالشهر لوقوعه فيه ؛ وعليه ، فالمُباين لا يوضّح متبوعاً ولا يرفع لُبساً عنه ولا يُزيل مجازاً وتوسّعاً ، بل يُجاء به في أحوال مُغايرة ، ولأغراض مختلفة ، بحسب اختلاف أنواعه ، كما هو آتٍ :

بدل الإضراب (البَداء) :

ويكون كلٌّ من المُبدَل منه والبَدَل – في هذا النوع – مقصودين قَصْداً صحيحاً ، فيَذكر المتكلم الأوّل ، ثم يبدو له أن ينتقل إلى غيره ، فيُبدِل منه ؛ لغايه مخصوصة ، " ومثال ذلك أن تقول : " جاءني الوزيرُ الأميرُ " ، وهما قد جاءاك ، فأخبَرْتَ ، أوّلا ، بمجيء " الوزير " ، ثم انتقلت إلى الإخبار عن " الأمير " ؛ لأنّ ذلك أقوى فيما تريده ، وكذلك " شَتَمَني الخيّاطُ الفرّانُ " ،

---

(١) ابن الناظم – شرح الألفية ، ص٢١٦ .

تنتقلُ عن إخبارك بشَتْم " الخياط " إلى أن تُخبِر بشَتْم الفرّان ؛ لأنـــه أبلـغ فيمـا تريـده مـن الإهانة " (١) .

بدل الغَلَط :

وهو ما لم يكن فيه المُبْدَل منه " مقصوداً البَتّة ، ولكن سَبَقَ إليه اللسان " (٢) ، ومثـــال ذلك أن تقول : " رأيتُ زيداً حماراً " ، " أردتَ أن تقول : " رأيتُ حماراً " ، فغلِطتَ ، فقلـتَ : " رأيتُ زيداً " ، ثم سلبتَ الغلط عن " زيد " بذكْر " حمار " " (٣) ، فالأصل أنّ المتكلم يريـــد أن يقول : " رأيت حماراً " ، فسبقه لسانه إلى ذِكْرِ غير المقصود " زيد " ، فأزال الغَلَط بقوله علـى سبيل البدل : " حماراً " .

علما أنه " قد يكون المبدل منه مُتَغالَطاً فيه لا غَلَطاً : أي يُظهِر المتكلم من نفســـه أنـه غالِط فيه ؛ لغرض الإبهام ، وليس غالِطاً في نفس الأمر ، بل ذَكَرَهُ ، أوّلا ، عن قصْدٍ وتعمُّـد ، لكنه أوْهَمَ أنه غالِط ؛ لغرض المبالغة والتفنُّن في الفصاحة " (٤) ، فالمتكلم – في هذا الموضـــع – يَذكُر المتبوع عن قصْدٍ منه ، ثم يوهِم أنه غالِط في ذِكْرِهِ ؛ لغرض الإبهام ، مما يُظهِر نوعـا من المبالغة ، وضَرْباً من التفنُّن والفصاحة في الكلام ، يقول الرضي : " وشَرْطه أن يرتقي من

---

(١) ابن أبي الربيع – البسيط في شرح جمل الزّجّاجي ، ج١ ، ص٤٠٨ .
(٢) الأزهري – شرح التصريح ، ج٢ ، ص ١٩٥ .
(٣) المكودي – شرح المكودي على الألفية ، ص٢١٠ .
(٤) الأهدل – الكواكب الدّرية ، ج٢ ، ص٥٧٨ .

الأدنى للأعلى ، كقولك : " هندٌ نَجْمٌ ، بَدْرٌ ، شَمْسٌ " ، كأنك ، وإن كنتَ مُعْتَمِدا لذكْـر النجـم ، تُغلط نفسك ، وتُري أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهها بالبدر ، وكـذلك قـولك : " بـدر شَمْسٌ " (١) ، والمقصود ، هنا ، أنّ المتكلم يرتقي من الأقل مكانة إلى ما هو أعلى فـالأعلى ، فيذْكر " نَجْمٌ " (المُبدَل منه) عن قصد وتَعَمُّد ، ثم يوهِم المخاطَب أنه أخطأ ، فيأتي بـ " بَـدْرٌ " (البدل) ؛ لِيُرِيَ أنه لم يقصد بـ " نجم " إلا تشبيه " هند " بالبدر ، وهكذا . وواضح مـا لـهذا الأسلوب من أثر في السامع ، ولَفْت انتباهه وإيقاظه .

بدل النِّسْيان :

وأما هذا النوع فأن " تَعْتَمِد ذِكْر ما هو غَلَط ، ولا يسبقك لسانك إلى ذِكْره ، لكن تَنْسـى المقصود ، ثم بعد ذلك تتداركه بذكْر المقصود " (٢) ، ومن ذلك ، مثلا ، أن تقـول : " رأيـتُ زيداً " ، قاصِدا الإخبار بذلك ، ثم تتذكّر فسادَ قَصدِك ، فتقول على سبيل البدل : " فرَساً " .

وبعد ، فمن خلال الوقوف على ممارسات النحويين العرب القدامى في الأبواب النحويـة يَتَبيّن ، بما لا يَدَعُ مجالاً للشّكّ ، أنّ النظرية النحوية العربية قد وَسِعَت ثلاثة أبعـاد تحليليـة : التركيبي ، والدلالي ، والتداولي ؛ الأمر الذي يَكفل لها نوعا من الشمول ، ويُضفي عليها طابـع

---

(١) الرضي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص٤٠٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص٤٠٤ .

التجدُّد والمرونة وعدم التخلُّف .

إلا أنه يجب التنبُّه إلى أمْرٍ غايةٍ في الأهمية ؛ فالنحاة العرب ، وإن مَدّوا في نظرهم النحوي ؛ ليشمل البُعدين : الدلالي ، والتداولي ، فإنّ اهتمامهم قد انصبّ ، أساساً ، على البنية التركيبية للغة ، القائمة على نظرية العامل ؛ لبيان العلاقات التركيبية التي تجْمع بين عناصر التركيب وضبْطِها . ويؤكد ذلك ما رأيناه من ارتباط الوظائف النحوية الإسنادية – وهي القائمة بالبنية التركيبية والدلالية الأساسية للغة – بشكل أساسي بالبعد التركيبي ؛ فالمسند والمسند إليه – كما مرّ – " ما لا يَغنَى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً " (١) .

أما الوظائف النحوية التي تمثّل الفضلات ، وإن كانت – كما عرضناها – مرتبطة ارتباطاً وثيقا بالبعد الدلالي ، فإنّ ذلك كان من خلال الارتباط التركيبي بالعامل ، وذلك يعني أنّ نظرية العامل تنهض ، أيضاً ، بإيضاح العلاقات المعنوية بين عناصر التركيب ، وإنما من خلال العلاقات التركيبية (٢) ؛ فالعلاقة التركيبية بين المفعول المطلق والفعل تفيد تأكيد الحدث أو بيان نوعه أو عدده ، وتفيد العلاقة بين المفعول لأجله والفعل السببية ، أي بيان سبب وقوع الفعل ، وتفيد بين الحال والفعل بيان هيئة صاحب الحال عند وقوع ذلك الفعل ، والنعت يُوضّح

---

(١) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج١ ، ص٢٣ .

(٢) انظر عبدالحميد السيد – إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني ، ص٢١٤ – ٢١٥ .

متبوعه أو يُخصّصه بناءً على ارتباطه النحويّ بالعامل من خلال المتبوع ، ... إلخ . وعليه ، فإنه يمكننا القول بأنّ البعد الدلالي – في مثل ذلك – عبارة عن ضابط يُوجّه العلاقة التركيبية بين العامل والمعمول وجهةً دلالية معينة يتضح ، من خلالها ، مراد المتكلم وغايته لتتمّ عملية التواصل اللغوي وتتحقّق الحاجات .

كما يبرز اهتمام النحاة بالبنية التركيبية ، أساساً ، من خلال تلك القيود الشكلية التي قيّدوا بها الأبعاد الدلالية التي ترتبط بها الوظائف ؛ فالأصل في الخبر – كما رأينا – التنكير ، ويُشترَط في المفعول لأجله أن يكون مصدرا من غير لفظ فعله ، وفي المفعول معه أن يكون بعد الواو الواقعة بدورها بعد فعلٍ أو ما هو في معناه ، والأصل في النعت الاشتقاق ، ويُشترَط في عطف البيان الجمود ،... إلخ .

ومن المُلاحَظ أنّ الأبعاد الدلالية الفرعية التي تؤديها الوظائف النحوية كثيراً ما تكون من خلال بنيات تركيبية معينة مُخالِفة لأصول النظام النحوي ، وذلك من مثل : اتحاد المبتدأ والخبر ، لفظاً ؛ للدلالة على الشُهرة ، وإضافة المُسمّى إلى الاسم ؛ لإفادة معنى المبالغة .

وقد تكون هذه الأبعاد الفرعية من خلال قيد صرفي مُخالِف للقيد الصرفي الأصيل والمذكور – عادةً – في الحدّ ، كما رأينا من كثرة مجيء الحال جامدة إذا دلّت على تشبيه أو

سعر ... إلخ ، كما يمكن أن تكون من خلال قيد نحويّ مُخالِفٍ للأصل ، كمجيء المبتدأ نكـرة ؛ لإفادة معنى الدعاء ، ومجيء الخبر معرفة ؛ للإقرار .

ومن هنا كان البعد الدلالي ، في مثل ذلك ، ضابطاً أو مفسّراً لما جـــاء مخالِفــاً غــير مألوف في كلام العرب .

وعليه ، فإنّ احتكام النحاة العرب القدامى إلى البعد الدلالي كان محكوماً بقَدْر مُعيّـــن ، وهو القدر الذي يُعين على الإيضاح وبيان مقاصد المتكلمين ، وضبْط المُخالف أو غير المــألوف في اللسان العربي وتفسيره .

وهو حال النحاة ، كذلك ، في احتكامهم إلى البعد التداولي ؛ فلم يكن مبدأ أساســياً مــن مبادئ التحليل النحوي لديهم ، وإنما احتكموا إليه بقدر ما يلزَم لبيان مُستَبْهَــمٍ وإيضاحِــهِ[١] ، وضابطاً " ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مُخالِفة "[٢] لما اعتادت عليه العــــرب في كلامها ، ومفسّراً إياه .

ومن أمثلة الأول ما مرَّ من قول ابن يعيش في التمييز : " وذلك نحو أن تُخبِر بخــبرٍ أو تذكُر لفظاً يحتمل وجوها ؛ فيتردّد المُخاطَب فيها ، فَتُنَبِّهُهُ على المراد بالنصّ على أحد محتمَلاته

---

(١) انظر عبدالحميد السيد – إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني ، ص٢١٩ .
(٢) نهاد الموسى – نظرية النحو العربي ، ص٨٨ .

تبيينا للغرض " (١) ، حيث يُوضّح ابن يعيش معنى التبيين والتفسير الذي ترتبط بـــه وظيفـة " التمييز " ، وذلك ببيان الظروف المقتضية لتلك الوظيفة .

ومنها ، أيضاً ، تمييز النحاة بين كلّ من : المنادى ، والمندوب ، والمُستَغاث ، ببيـــان الظروف الخارجية التي يقترن بها كلّ واحدٍ من هذه الأساليب الندائية ؛ فالمنادى مُختَصّ بـالنداء من بين مَن هُم بحضرة المتكلم لأَمْرٍ و نَهْيٍ أو خَبَر ، والمندوب مدعُوّ وإنما للتفجُـع ، وكذلـك المُستغاث مدعوٌّ ولكن ليخلِّص من الشدة ويُبعِد الضرر والمشقة .

ومن أمثلة الثاني ما رأيناه في ضمير الشأن والقصة ؛ إذ الأَصل أن يعود الضمير علـى اسمٍ ظاهر يتقدّمه ويفسّره ، وأما ضمير الشأن فقد جاء مخالِفاً لهذا الأَصل ، إذ إنه يعـود علـى جملة لاحِقة توضّحه وتفسّره ، " ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم والتعظيم " (٢) .

ومنها ، أيضا ، تجويز مجيء عطف البيان بلفظ متبوعهِ ، كما رأينا في قولهم: " يا زيـدُ زيداً "، " إذا قُلتَه وبحضرتك اثنان اسم كلٌّ منهما " زيد " ، فإنك لمّا تَذكُر الأول يتوهَّم كل منهما أنه المقصود ، فإذا كرَّرْتَه تكرَّرَ خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المُراد " (٣) .

---

(١) ابن يعيش – شرح المُفصل ، ج٢ ، ص٧٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص١١٤ .
(٣) ابن هشام – مغني اللبيب ، ج٢ ، ص٤٥٧ .

ومن الأمثلة ، كذلك ، تَعَرُّف " مِثْل " ، و " غيْر " ، و " شِبْه " ، وما كان مثلها متوغّلاً في الإبهام ، بإضافتها إلى المعرفة ، وذلك " إذا شُهِر المضاف بمغايَرَة المضاف إليه أو بمماثلته " (١) ، فَيَسوغ ، عندها ، وصْف المعرفة بها .

وقد تمتزج الأبعاد الدلالية والأبعاد التداولية ؛ لضبْط ما جاء مُخالفاً وتفسيره ، إذ ساغ – كما رأينا – الابتداء بالنكرة في قول الشاعر :

مُرَسَّعَةٌ بين أرْساغِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أرْنَباً (٢)

لأنّ النّكرة " مرسّعة " مُبهَمة ، والإبهام من غير تفسير يفيد المبالغة ، وإطلاق خيال السامع دون حدّ .

وقد التزَم النحاة بهذا المنهج ، في نظرهم النحوي ؛ خدمةً لغايتهم في فَهْم اللغة وتَعلُّمها ، فذلك يقتضي الحرص على مثالية اللغة في مستواها العادي المألوف بالحفاظ على اطّراد النظام اللغوي (٣) . ولئن جاء ذلك مُوزَّعاً على الأبواب النحوية فهو ما تقتضيه الغاية في فهم اللغة .

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص١٢٦ .
(٢) سَبَقَ تخريج البيت ، انظر ، ص ١٠٤ في الرسالة " الحاشية " .
(٣) انظر في شيء من هذا عبدالحكيم راضي – نظرية اللغة ، ص ١٩١ – ٢٠٥ . وانظر عبدالحميد السيد – إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني ، ص ٢١٦ – ٢١٩ .

ومنهج النحويين هذا خِلافُ منهجِ البلاغيين ؛ فإنَّ الذي يعني البلاغي – في المقام الأول – هو جمالية اللغة وفنّيّتها ، وهو مستوىً يلي المستوى المثالي ؛ لذا ، فإنَّ منهج البلاغيين يقتضي التأكيد على صفة المُغايَرة أو الانحراف عن تلك القواعد التي تحكم اللغة في مستواها العادي (١) ؛ ومن هنا انطلقوا – في نظرهم اللغوي – من " موافقة الكلام لمقتضى الحال " ، أو من " لكلّ مقامٍ مقال " ؛ لِما للمقام من تأثير واضحٍ في المقال تركيبياً ودلالياً .

وقد عدّ النحاة خروج النحويّ عن هذا المنحى فضولاً وتَطَفُّلا ، يقول ابن هشام في الحَذف : " الحَذْف الذي يلزَم النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضتْه الصّناعة ، وذلك بأن يجد خَبَراً بدون مبتدأ أو بالعكس ، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ، ... ، وأما قولهم في نحو : ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [النحل:٨١] ، إنَّ التقدير : " والبَرْد "..... فَفُضولٌ في فنّ النحو ، وإنما ذلك للمفسِّر ، وكذا قولهم : يُحذَف الفاعل لِعَظَمَتِهِ وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك ، فإنه تَطَفُّلٌ منهم على صناعة البيان " (٢) .

---

(١) انظر عبد الحكيم راضي – نظرية اللغة ، ص٢٠٦، ٢٠٨ .
(٢) ابن هشام – مغني اللبيب ، ج٢ ، ص٦٤٩ – ٦٥٠ .

الفصل الثالث

مقاربات المُحْدثين للوظائف النحوية

رأى بعض العرب المُحْدثين أنّ هناك قصورا في دراسة النحاة القدامى ، يتمثل في أنّ القدامى – كما يرون – قصروا دراستهم على الشكل دون المعنى ؛ فاهتموا بالإعراب ، من خلال علاقته بالعامل ، وأوغلوا في تعليله على حساب المعنى وما تؤديه العناصر اللغوية في الجملة من وظائف ، وما تقوم به اللغة من وظائف تواصلية ، على حدّ زعمهم . كما أنهم أخذوا عليهم جوانب أخرى في تفسير الظاهرة اللغوية ، تتمثل في : التقدير المتمحّل ، والمعيارية الصارمة في تطبيق منهجهم ... متأثّرين ، في ذلك ، بما يتبنّون من أنظار أو اتجاهات تمثل بعض الأنظار الغربية الحديثة .

لذا ، فإنّ هذا الفصل يتناول مقاربات المحدثين العرب للتراث النحوي ، مقتصرا على الوظائف النحوية ، من حيث : الأصول التي بُنِيَتْ عليها ، ومنهجيّتها ، وأهمّ آرائها في الإصلاح ، ومن ثَمّ محاورتها للوقوف على مدى واقعية الانتقادات التي وجّهتها إلى النحو العربي ، ومعرفة مقدار إسهامها في مسيرة الدراسات اللغوية العربية .

ويمكن تقسيم هذه المسيرة إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى

يمكننا أن نؤرّخ لهذه المرحلة بظهور كتاب " إحياء النحو " **لإبراهيم مصطفى** عام ١٩٣٧م ، الذي يمكن عدّه أكبر مقاربة شاملة للتراث النحوي .

بنى إبراهيم مصطفى كتابه على أنّ النحاة العرب القدامى قد ضيّقوا دائرة علم النحـــو ؛ فقد حصروه في البحث في أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، ثم أولَوا جُلّ عنايتهم لظـــاهرة الإعـــراب وتفصيل أحكامها ؛ مما أوقعهم في خطأين [١] : الأول : أنهم ضيّعوا ، بذلك ، كثيرا من أحكـــام نظْم الكلام ، وأسرار تأليفه ، وأساليبه المتنوعة ، وقدرته على التعبير . والثـــاني : أنّ النحـــاة ، عندما حصروا النحو في أواخر الكلم انطلاقاً من نظرية العامل ، فإنهم قد رســـموا لـــه طريقـــا لفظيّة ؛ " يقدّرون العامل رافعاً فيرفعون ، ويقدرونه ناصباً فينصبون ، لا يرون أنه يتبـــع ذلـــك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم " [٢] ، وهو ، بذلك ، يشير إلى أنّ النحاة القدامى قـــد أغفلوا وظيفة الكلمة في الجملة ، كما أنّ اهتمامهم بالعامل شتّت أبواباً في النحو كـــان حقّـــها أن تلتئم ... .

ويُلقي إبراهيم مصطفى باللائمة على كتاب سيبويه ؛ إذ عمد فيه سيبويه متأثّرا بمن قبلـــه – كما يرى – إلى حصر البحث النحوي في ملاحظة أواخر الكلم ؛ فشُغِل وأشغل النحويين مـــن بَعده في تتبع الأواخر ، والكشف عن أسرار تبديلها ، دون التنبّه إلى أسرار تـــأليف العبـــارة ، وأثر الإعراب في المعنى [٣] .

---

(١) انظر إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص ١ – ٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٦ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠ – ١١ .

ولِيَرفعَ إبراهيم مصطفى – على حدّ قوله – إصرْ هذا النحو عن المتعلمين ، ويبدِلهم منه أصولاً سهلة يسيرة ؛ تهديهم إلى كشف أسرار النظم وفقه أساليبه ؛ مما يقرّبهم من العربيـــة ، فإنه يرى إعادة درس النحو على الأصول والمبادئ التالية :

- النحو هو قانون تأليف الكلام (١) .

- النحو المنشود يرتبط بنظرية النظم (٢) .

- النحو العربي يقتضي تبويبا جديداً يَجمَع المعنى فيه ما كان مشـــتّتاً ؛ فـــالنفي ، مثـــلاً ، دُرِس في أبواب متفرقة انطلاقاً من فكرة العمل وما يتبعها من إعراب ، والحق أن تُجمَع أدواتـــه في باب واحد ، وأن تُدرَس معانيها ، وأن يوازَن بينها من حيث الوظيفة (٣) .

- التحلّل من العامل .

- العلامات الإعرابية دوالّ على معانٍ في تأليف الجملة وربط الكلـــم (٤) ؛ فـــالرفع علَـــم الإسناد ، ودليل على أنّ الكلمة يُسنَد إليها ويُتحدَّث عنها ، والجر علم الإضافة ، وإشـــارة إلـــى ارتباط الكلمة بما قبلها سواء أكان بأداة أم بغير أداة ، ولا تخرج الضمة والكسرة عـــن هـــاتين الدلالتين إلا في بناء أو إتْباع . أما الفتحة فليست علامة إعراب ، ولا تدلّ على معنى ، وإنمـــا

---

(١) انظر إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص ١ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ١٦ – ٢١ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٣ – ٥ .
(٤) انظر المصدر نفسه ، مقدمة المؤلف ، و ، ز ، وانظر أيضا ، ص ٥٠ .

هي حركة خفيفة مُستحبَّة عند العرب التي تلجأ إليها في الوصل ودرْج الكلام ؛ أي أنّ الضمـــة والكسرة ، فقط ، للإعراب ، وهما – كما يرى المؤلف – ليستا " أثراً لعامل من اللفظ ، بل همـا من عمل المتكلم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظْم الكلام " (١) .

– التنوين علم التنكير ، ولكّ في كلّ علم ألا تُنوّنه ، وإنما تُلحقه التنوين إذا كان فيه حـــظّ من التنكير (٢) .

ثم يتتبّع إبراهيم مصطفى ، بهذه الأصول والمبادئ ، الأبواب النحوية ؛ فيُجري فيها يـد التغيير والتعديل ، ولعلّ من أهمّ ما جاء به ما يلي :

– لمّا كان الرفع علم الإسناد فقد رأى إبراهيم مصطفى توحيد أبواب : المبتدأ ، والفـاعل ، ونائب الفاعل ، في باب واحد هو باب المسند إليه ؛ ففيها – كما يرى – من التماثل والتوافق في الأحكام ما لا يدعو إلى تفريقها ؛ مما يغنينا عن تكثير الأقسام ، وفلسفة العامل ، ويجعلنا أقـرب إلى روح العربية (٣) .

– رأى المؤلف إخراج عطف النّسق من التوابع ؛ فما قول النحاة بأنّ الثاني ، في قولنـا : " جاء خالدٌ وعمرو " ، تابع للأول إلا لأنّ الفعل – كما تقتضي فلسفتهم في العامل – لا يعمل إلا رفعاً واحداً ، وقد استوفى عمله عند الاسم الأول . وفي واقع الأمر – كما يرى – فإنّ " خـالداً " و " عمراً " مُتحدَّث عنهما ؛ أي أنّ كلا منهما مسند إليه ؛ لذا ، استحق الاثنان الرفع ، ولا يجوز

---

(١) إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص ٥٠ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، مقدمة المؤلف ، ز ، ح .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٥٣ – ٦٠ .

القول بأنّ الأول أحقّ بهذا الإعراب من الثاني ، وأنّ الثاني تابع له [١] .

كما رأى إبراهيم مصطفى أن ينفصل النعت السببي عما قبله في إعرابه ، إلا إذا وافقه في التعريف والتنكير فإنه يجري عليه في الإعراب ، ويكون ذلك إتْباعاً للمجاوَرة ؛ معتمداً ، في ذلك ، على توجيه ابن جني لِما ورد عن العرب ، من مثل : " هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ " ، على أنّ أصله " خَرِبٍ جحرُهُ " ، فَحُذِفت كلمة " جحرُهُ " ؛ لأنها واضحة في المعنى . والمؤلف يرى أنّ تخريج ابن جني لهذا المثل حكْم شائع في النعت السببي جميعه ، وأنّ حقّه أن يكون مرفوعا على الاستئناف وابتداء الحديث ، والجملة كلها هي التي تتصل بما قبلها ، إلا أنه يفارق الرفع ليُعطى إعراب ما قبله إتْباعا للمجاورة لا النعت [٢] .

وفي الوقت ذاته يرى إلحاق الخبر بالتوابع ، فهو الأولى بذلك ؛ فإذا " أرادوا أن يدلّوا على أنّ الكلمة هي عَين الأولى ، وأنها صفة متحققة لها ، أشاروا إلى ذلك بالموافقة في الإعراب وفي التذكير والتأنيث " [٣] . وما منع النحاة أن يقولوا بالإتباع في الخبر – كما يرى المؤلف – إلا أنهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعا والخبر منصوبا في " كان " ، وليس الأمر على ما تَصوّروا ؛ إذ إنّ الخبر هو " كان قائما " ، وليس " قائما " ، وكذا الأمر في خبر " إنّ " ؛ إذ رأوا

---

(١) انظر إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص ١١٥ – ١١٨ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ١٢٤ – ١٢٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٢٦ .

المبتدأ منصوبا والخبر مرفوعا فأنكروا الإتباع ، دون أن يبرّر إبراهيم مصطفى سبب نصب خبر كان [١] .

وبعد هذا العرض فإنّ لنا الملاحظات التالية :

- لم يميّز إبراهيم مصطفى بين وصف العربية وتدريسها ؛ إذ اتّخذ من صعوبة تدريس العربية دليلا على فساد نحوها ، وبذا فإنه يساوي بين خصائص المستوى التدريسي التطبيقي وخصائص المستوى النظري [٢] ، وهو أمر مرفوض في الدراسات العلمية .

- تزخر الكتب النحوية التراثية بالنصوص التي تدلّ دلالة واضحة على أنّ النحو – كما جاء به القدامى – هو بحث في قوانين تأليف الكلم ، وبيان ما تكون عليه الكلمة مع غيرها في الجملة ؛ لتتحقق الفائدة وفق مقاصد المتكلمين ، وهو ما همس به سيبويه بتفريقه بين ما يكون كلاماً وما لا يكون ، إذ " الفعل لابدّ له من الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغني عن الفعل ، نقول : الله إلهُنا ، وعبدُالله أخونا " [٣] . ويقول الزمخشري : " وإنما اشتُرط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد (بناء على قوله في المبتدأ والخبر : " هُما الاسمان المجرّدان للإسناد ") ؛ لأنهما لو جُرّدا لا للإسناد لكانا في حكْم الأصوات التي حقّها أن

---

(١) انظر إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص ١٢٧ .
(٢) انظر عز الدين مجدوب – المنوال النحوي ، ص١٤ – ١٦ .
(٣) سيبويه – كتاب سيبويه ، ج ١ ، ص ٢١ .

يُنعَق بها غير مُعرَبة ؛ لأنّ الإعراب لا يستحقّ إلا بعد العقد والتركيب " [١] ، فالعلاقة بين الإعراب والتركيب جدّ وثيقة ؛ إذ الكلمة لا تستحق الإعراب إلا عند تركيبها وتعالقها مع غيرها ؛ فتحصل ، بذلك ، الفائدة التي يسعى إليها المتكلم . وما وقفنا عليه في الفصل الأول ، في مبحث الوظيفة النحوية ، من آراء نحوية وتحليلات وتعريفات يدلّ بوضوح على أنّ النحو – عند القدماء وعلى رأسهم سيبويه – هو دراسة تركيبية تُعنى بالتراكيب ، ووظائف مكوّناتها وشروطها المختلفة ، بما يتوافق وحاجات التعبير .

وقد أوصل إبراهيم مصطفى إلى دعواه في هذا الشأن اتّخاذه مصادر متأخرة وذات صبغة تعليمية أساسا لحكمه الذي نسبَهُ لكلّ النحاة ، وهي مصادر غاب عنها التوسع والتعليل والإضافة التي عُرِفَت بها بعض المصنفات ، من مثل : شرح المفصل لابن يعيش ، وشرح الكافية للرضي [٢] ، وغيرهما مما وقفنا على نصوص منها في الفصل الثاني في هذه الدراسة .

وهو ، أيضا ، سبب دعوى المؤلف فيما يتعلق بنظرة النحاة القدامى إلى الإعراب ؛ إذ اعتدّ – في بيان حدّه لديهم – بعض المصادر المتأخرة ، تلك التي حدّته على أنه أثر يجلبه

---

(١) الزمخشري – المفصل ، ص ٢٤ .
(٢) انظر التفصيل عزالدين مجدوب – المنوال النحوي ، ص١٣٣ – ١٣٧ .

العامل [١] ، وهي مصادر تعليمية " دأبتْ على الاستغناء عن الحدود الدقيقة للُطفها ، واستعاضت عنها بالقرائن الدّالّة عليها ؛ لقرْب فهمها عند المبتدئ " [٢] .

وأما أغلب النّحاة فقد ألحّوا على أنّ الإعراب معنىً ، ومنهم ابن يعيش ؛ إذ يقول : " والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم ؛ لتعاقُب العوامل في أوّلها ، ألا ترى أنكَ لو قُلت : " ضَرَبَ زيد عمْرو " ، بالسكون من غير إعراب ، لم يُعلَم الفاعل من المفعول .... ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب " [٣]

- يظهر – من خلال العرض – أنّ إبراهيم مصطفى يسعى إلى أن يضمّن النحو مباحث علم المعاني [٤] ، وهو - كما بينتُ سالفا - [٥] أمر تنبَّه له القدماء ؛ فحافظ النحويون والبلاغيون كلّ على منهجه ؛ إذ منهج النحويين – كما ذكرتُ – يقتضي العناية بمعاني التراكيب ، ومقاماتها الخارجية أيضا ، ولكن بقدْر معيّن ؛ وهو القدر الذي يُعينهم على الإيضاح وبيان المستبهَم ، وضبْط ما يمكن أن يعرض من ظواهر لغوية مخالِفة وغير مألوفة فيما اعتادت عليه العرب في كلامها ، وتفسيره ؛ طلباً للاطّراد المحكَم ؛ وذلك حرصا منهم على مثالية اللغة في مستواها العادي المألوف الموصل إلى فهمها وتعلّمها ، وإن جاء ذلك موزّعا

---

(١) يقول إبراهيم مصطفى : " أساس كل بحثهم فيه (أي الإعراب) أن الإعراب أثر يجلبه العامل " . إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص٢٢ . علما أن من المصنفات التي حدّت الإعراب على أنه أثر يجلبه العامل أوضح المسالك . انظر ابن هشام – أوضح المسالك ، ج١ ، ص٣٩ ، حيث يقول : " الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة " .

(٢) عز الدين مجدوب – المنوال النحوي ، ص١٤١ .

(٣) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص٧٢ .

(٤) تؤكد ذلك إشارته إلى خطأ صنيع مَن فصلوا بين علم النحو وعلم المعاني . انظر إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص ١٩ .

(٥) انظر ، ص ١٤٣- ١٤٩ في الرسالة .

على الأبواب النحوية فهو - مثلما مرَّ - ما تقتضيه الغاية في فهم اللغة ، وأما البلاغيون ، فإنّ منهجهم - كما ذكرتُ أيضا - يقتضي التأكيد على صفة المغايَرَة أو الانحراف عن تلك القواعد التي تحكُم اللغة في مستواها العادي ؛ ومن هنا انطلقوا ، في تحليلهم للتراكيب أساسا ، من " موافقة الكلام لمقتضى الحال " ، أو من " لكلّ مقام مقال ".

- عند ملاحظة التغييرات التي أجراها إبراهيم مصطفى في الأبواب النحوية - كما جاء في كتابه - يَتبيّن أنها - في الغالب الأعم - لا تخلو من اضطراب ، ولو وقفْنا على ما أوردْنا له من آراء في هذا الشأن لوجدنا ما يلي :

- لم يكن المؤلف موفَّقا في توحيده بين الفاعل ، ونائب الفاعل ، والمبتدأ ؛ إذ إنّ بينها من الفروق ما يستوجب إفراد كلّ منها في باب منفرد ؛ فالمبتدأ - وإن كان مسنداً إليه كالفاعل - إلا أنه - كما جاء في الفصل الثاني في هذه الدراسة - وظيفة لها ارتباط واضح بالبعد التداولي ، بمقتضى معرفة المتكلم والسامع بموضوع الحديث ؛ ومن أجل ذلك اشترط النحاة في المبتدأ أن يكون معرفةً ؛ لأنّ الإخبار عن المجهول لا يفيد . وأما الفاعل فقد رأينا أنه وظيفة مرتبطة بالناحية التركيبية القائمة على الإسناد ، ولا ارتباط لها بالبعد التداولي [١] .

وفيما يتعلق بنائب الفاعل فإنّ هناك فرقا دلاليا بينه وبين الفاعل ، وإن كان كلّ منهما

---

(١) انظر ما يوارد ذلك - مع حفظ الفروق المنهجية - في النحو الوظيفي في الفصل الثالث في الرسالة ، مقاربة المتوكل ، الوظيفة " الفاعل " ، و الوظيفة " المبتدأ " . علما أنّ للمنهج الوصفي الوظيفي رأيا في هذه المسألة . انظر ، ص ١٧٦- ١٧٨ في الرسالة .

مسنداً إليه ؛ يقول أبو البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) : " إن قال قائل : لِمَ لمْ يُسَمّ (أي : ما لم يُسَمّ فاعله) الفاعل ؟ قيل : لأنّ الغاية قد تكون بذكْر المفعول ، كما تكون بذكر الفاعل " [١] ؛ فالغاية من نائب الفاعل هي ذكر المفعول دون إشارة إلى الفاعل [٢] ؛ وبذا ، يكون إبراهيم مصطفى – بجَمْعه بين الفاعل ونائبه – قد تجاهل هذا الفرق الدلالي ، وهو مخالف لما يدعو إليه في كتابه .

- يترتب على عدم القول بالتابع ، في عطف النسق ، اختلاط الأحكام النحوية واضطرابها ؛ إذ كيف يمكِننا أن نميّز بين العلاقات التركيبية في مثل : " حسِبتُ السرابَ ماءً " ، و " رأيتُ خالداً وعمراً " ؟

- وجّهَ المؤلف تخريج ابن جني لقول العرب : " هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ " ، توجيهاً مخالفاً لما هو عليه ؛ إذ إنّ ما فعله ابن جني هو تقدير محذوف دلّ عليه المعنى ؛ حتى استقامت العبارة على أصلها ؛ فتُعرَب كلمة " خربٍ " على أنها نعت سببيّ مجرور ، لا على أنها مجرورة للمجاوَرة [٣] . ثم إنّ النحاة – ومنهم ابن جني – لم يجعلوا النعت ، في مثل قولنا : " رأيتُ فتىً باكيةً عليه أُمُّه " ، مقصوراً على " باكيةً " من حيث المعنى ، بل إنّ الوصف الذي

---

(١) أبو البركات الأنباري – أسرار العربية ، ص ٩٥ .

(٢) انظر ما يوارد ذلك – مع حفظ الفروق المنهجية – في النحو الوظيفي في الفصل الثالث في الرسالة ، مقاربة المتوكل ، الوظيفة " الفاعل ".

(٣) انظر ابن جني – الخصائص ، ج١ ، ص ١٩١ – ١٩٢ .

يحصل ، من خلاله ، الإيضاح والبيان هو " باكيةً عليه أمّه " ، وهي عبارة مشتملة على ضمير يعود على الموصوف ويوافقه في التذكير والتأنيث (١) ، يقول ابن يعيش : " اعلم أنهم يصِفون الاسم بفعلِ ما هو من سببه كما يصِفونه بفعله ... وذلك نحو قولك : " هذا رجلٌ ضاربٌ أخوه زيداً ، وشاكرٌ أبوه عمراً " ، لمّا وصفتَه ب " ضاربٌ " ، ورفعتَ به " الأخ " ، وأضفتَه إلى ضمير الموصوف ؛ صار من سببه ، وحصل ، بذلك ، من الإيضاح والبيان ما يحصل بفعلِهِ " (٢) ، فالإيضاح والبيان حصل من خلال الوصف بـ " ضارب " ، ورفْع " أخ " على أنه فاعلها ، وإضافته إلى ضمير الموصوف .

- أخلّ المؤلف – عندما أدخل الخبر في التوابع – بفكرة الإسناد التي تُبنى عليها جمل العربية ؛ إذ تصبح الجملة ، من مثل : " محمدٌ منطلق " – بناء على ذلك – مكوّنة من : مسند إليه ، وتابع . أضف إلى ذلك أنّ الأنماط التركيبية للجمل تعددت لدى إبراهيم مصطفى ؛ فهناك الجملة المكوّنة من ركنَي الإسناد ، وهناك الجملة الناقصة (٣) ، إضافة إلى الجملة المكوّنة من مسند إليه وتابع ، وما أوقعه في هذا إلا أنه اهتمّ بالمعنى على حساب الشكل ، وإنما يجب على الباحث اللغوي أن يصوغ للمضمون قوالب تركيبية مطّردة ؛ تمكّن من الوصول إلى نتائج

---

(١) تعليقا على قول ابراهيم مصطفى : " فلو أنه كان صفة لما قبله لكان بعيداً أن نقول : القرية الظالم وفتى باكية ، وأنت تعلم عناية العرب بالنوع وبيانه ، وحرصهم على التفريق ما بين المذكر والمؤنث " . إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، ص ١٢٦ .

(٢) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٣ ، ص ٥٤ .

(٣) رأى إبراهيم مصطفى أن " اسم لا " ليس مسنداً إليه ولا متحدثا عنه بل هو ، مع " لا " ، جملة ناقصة لا تحتاج إلى خبر ؛ إذ يتم بها المعنى ؛ فتقول : " لا ضَير " ، و " لا بأس " ، دون الحاجة إلى تقدير خبر محذوف كما يفعل النحاة .

واضحة ومحدَّدة ، وتُسهم في وضع تصوُّرات لغوية ثابتة ، يستضيء بها الناطقون باللغة [١] .

******

وقد وجدَت دعوة إبراهيم مصطفى وقْعاً مؤثّراً عند بعض المحدثين العرب ، ومن أشهر أولئك تلميذه **مهدي المخزومي** ، الذي سار على نهجه مؤكّداً على ضرورة الإصلاح الشامل لمنهج الدرس النحوي العربي ، وموضوعاته : أصولٍ ، ومسائل ؛ ليتسنّى للدارسين – كما يرى – استيعاب الأحكام النحوية وتمثّلها بيسرٍ ووضوح ، مشيرا إلى أنه يلتزم الدراسة الوصفية التطبيقية [٢] .

وبناء على ذلك فقد رأى المؤلف أن لا مناص من اتخاذ خطوتين [٣] :

- تخليص الدرس النحوي العربي من مخلّفات الفلسفة والمنطق التي سيطرت عليه ، وحمّلَت إليه فكرة العامل ؛ فتحوّل – على حدّ زعمه – " إلى درس ملفّق غريب ، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله " [٤] ، وكثر فيه الجدل القائم على التحليل العقلي الذي أفقده قدرته على أداء وظيفته في استقراء اللغة ، وملاحظة الأساليب .

- تحديد موضوع الدرس النحوي ؛ فالنحو – كما يراه المؤلف – يجب أن يعالِج

---

(١) هذا ما فعله النحاة العرب القدامى باتخاذهم ، فقط ، الجملة المكوّنة من ركنيّ الإسناد ، بنوعيها : الاسمية ، والفعلية ؛ بما يتناسب ومنهجهم في الاهتمام بالبنية التركيبية أساسا ؛ وصولا إلى فهم اللغة و تعلمها . و هنا يخطر لي هاجس أنّ الطرح النحوي العربي كان مثاليا موائما لروح البحث اللغوي عموما .

(٢) انظر مهدي المخزومي – في النحو العربي " نقد وتوجيه " ، ص ١٥ ، ١٩ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٥ – ١٨ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٤ .

موضوعين يمثّلان – في الواقع – وحدة واحدة لا تتجزّأ :

- الجملة من حيث بناؤها وتأليفها ، والأحوال المختلفة لأجزائها ، وما يطرأ عليها ، في ثنايا التأليف ، من تقديم ، وتأخير ، وإظهار ، وإضمار ، ... . إلخ ، مشيراً ، في الوقت ذاته ، إلى أنّ النحاة عجزوا عن تحديد موضوع دراستهم ؛ فأولَوا أواخر الكلم عنايتهم ، وأعملوا فيها التعليل والتفسير بهدي من فكرة العامل ؛ فأهملوا ، بذلك ، ما لا ينبغي أن يهملوه من أسرار التأليف ، وحركات الكلمات في الجمل ، وما يتبع ذلك من معنى ودلالة (١) ، وإن عرضوا لشيء من ذلك فبقدْر ما له من علاقة بالعامل (٢) .

- دراسة المعاني العامة التي تَعرض للجملة ، في أثناء الاستعمال ، من خلال أدوات التعبير : كالتوكيد ، والنفي ، والاستفهام ، تلك الدراسة التي قطّعها النحاة – على حدّ قول المخزومي – تقطيعا بسبب العامل ؛ فدرَسوها في أبواب مفرّقة مختلفة ، دون أن يلتفتوا إلى ما لكلّ طائفة من خصائص لفظية ، ودلالات ، ووظائف لغوية (٣) .

كما يرى المؤلف ضرورة ملاحظة ظروف القول ومناسباته ، وحال المخاطَب ، والعلاقة التي تربطه بالسامع ؛ لِما لهذه العوامل من أثر في بنية اللغة : تقديما ، وتأخيراً ، ... إلخ ، وفيما يختاره المتكلم من أساليب التعبير : كالنفي ، والاستفهام ، ... إلخ ، وهو – كما

---

(١) انظر مهدي المخزومي – في النحو العربي " نقد و توجيه " ، ص ١٦ – ١٧ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٦٥ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٦ – ١٧، ١٧ – ١٨ ، ٢٣١ – ٢٣٣ .

يقول المخزومي – ما نجده مبثوثا في كتب النحاة ، إلا أنه معزول لا دورٌ له في المعالَجات النحوية ؛ الأمر الذي كان له أثر – كما يرى – في فصل دراسة النحو عن دراسة المعاني ، وظهور مصطلحات مصطَنَعة ، مثل : الصحيح : الذي اختصّ به النحاة ، ويقصدون به ما كان صحيحا نحويا ، والفصيح : وهو ما كان من اختصاص أهل المعاني ، ويُقصَد به مطابقة الكلام لمقتضى الحال (١) .

ومن هنا يرى المؤلف أنّ أهل المعاني هم النحاة الحقيقيون ، الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام (٢) .

وإذا كان موضوع الدرس النحوي هو الجملة فقد رأى المخزومي أنّ الإعراب ليس أثراً لعامل – كما نظر إليه النحاة في رأيه – بل هو ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية ، أو قيمة نحوية ؛ ككونها فاعلاً ، أو مفعولا ، وعلاماته – كما يرى – هي الحركات العربية الثلاث : الضمة للإسناد ، والكسرة علَم الإضافة ، وأما الفتحة فعلم ما ليس بإسناد ولا إضافة ، ويندرج فيه موضوعات كثيرة ، بعضها يؤدي وظائف لغوية متمايزة : كالحال ، والتمييز ... وبعضها لا يؤدي مثل هذه الوظيفة ، وإنما ورد منصوبا ؛ لخفّة الفتحة في درج الكلام ، ومن ذلك : المنادَيات المنصوبة (٣) .

---

(١) انظر مهدي المخزومي – في النحو العربي " نقد و توجيه " ، ص ٦٥ ـ ٦٦ ، ٢٢٥ – ٢٣٠ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٢٩ ، ٩٥ – ٩٨ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٦٧ ، ٨٤ .

وانطلاقا من الأصول التي قال بها المخزومي فقد بدأ دراسته التطبيقية [١] بتمهيد تحدث فيه حول الأصوات اللغوية ، وما يتعلّق بها من مخارج ، وصفات ،... إلخ ، ثم تناول الكلمة ببنيتها ، ووزنها ، ... إلخ ؛ إذ الدراسة النحوية – كما يبيّن – لا تستغني عن تيْنك الدراستين ، فإذا ما وصل الدراسة النحوية وجدناه يستغني – فيها – عن العامل ؛ فيستغني ، بذلك ، عن الفصول التي رآها قائمة على الجدل العقلي كالتنازع ، كما نجده يسعى إلى خلط فصول رأى أنّ من حقها أن تختلط ، وتفريق مسائلٍ رأى أنّ من حقها أن تفترق ، ومما قال به :

- متعلّقات الفعل ، وهي كلمات تتعلّق بالفعل ، وليست معمولات له ، إنما تُذكَر – في الجملة الفعلية – بعد تمام الإسناد ؛ لتؤدي " وظائف لغوية ينبني عليها تمام المعنى ، وتكون هذه الكلمات مكمّلات للمعنى المعبَّر عنه بأصل الجملة ، فيَبعثن في الجملة حياة لم تتأتَ لها بدونهن " [٢] ، ومن تلك المتعلقات [٣] :

- المصدر ، ويُذكَر بعد الفعل ؛ ليؤدي عدة وظائف ، منها :

- تأكيد الفعل بما يشبِه التوكيد اللفظي ، نحو : " أكرمتُ الضيف إكراماً " ، ويُعرَب : مصدر للفعل ، منصوب .

---

(١) انظر مهدي المخزومي – في النحو العربي " قواعد وتطبيق ".
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠٥ و ما بعدها .

- بيان صفة الحدث الذي عُبِّر عنه بالفعل ، نحو : " نمتُ نوماً عميقاً " ، و " صبرتُ صبرَ الرجال " .

- بيان عدد المرات التي أُحدِث فيها الفعل ، نحو : " لَكَمَ البطل خصمه لكمتين " .

- بيان علّة إحداث الفعل ، نحو : " قمتُ لك إجلالاً " .

- المُكَنَّى به عن الزمان والمكان ، ووظيفته بيان المكان أو الزمان الذي أُحدِث فيه الفعل ، نحو : " جلستُ خلفَ الباب " ، و " زرتُك ضحىً " .

- جواز تقدُّم الفاعل على فعله ، إذ يقول في إعراب " الأوراق " ، في " الأوراق تساقطتْ " : الأوراق : مسند إليه ، فاعل مرفوع ، قُدِّم للاهتمام به ، والجملة – كما يرى – ما تزال فعلية ؛ لأنّ المسند فيها فعل (١) .

- قد يتعدّد الفعل ، والفاعل واحد ، كما في : " ذهبَ ورجعَ عليٌّ " ، إذ (٢) :

ذهب : فعل ماضٍ .

الواو : أداة تشريك أو عطف .

رجع : فعل ماضٍ .

علي : مسند إليه ، أو فاعل للفعلين .

---

(١) انظر مهدي المخزومي – في النحو العربي " قواعد و تطبيق " ، ص ٩٠ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٩٨ .

كما رأى المؤلف أنّ المبتدأ يتعدّد ، والخبر واحد ، كما في : " خالدٌ وعمروٌ كريمـان " ، حيث [١] :

خالد : مبتدأ مرفوع .

الواو : أداة تشريك .

عمرو : مبتدأ ، أيضا ؛ لأنه شريك لـــ " خالد " في الخبر ، بدلالة الواو .

كريمان : خبر لـــ " خالد " و " عمرو " .

هذه ، باختصار ، مقاربة المخزومي للتراث النحوي ، ونظْرته إلى الوظـــائف النحويـــة فيه .

وبعد ، فإنّ لنا بعض الملاحظات :

- بالرغم من اهتمام المخزومي بالجملة فإنه يَتّخذ ، عند تعريفها ، عدة معايير مختلطـــة ؛ فمن تعريفاتها لديه : أنها " الصورة اللفظية الصغـــرى للكـــلام المفيـــد فـــي أيـــة لغـــة مـــن اللغات " [٢] ، وهي ، كذلك ، " المركَّب الذي يبيّن المتكلم به أنّ صورة ذهنية كانت قد تـــألفتْ أجزاؤها في ذهنه " [٣] ، و الجملة ، أيضا ، " الوسيلة التي تَنقل ما جال في ذهن المتكلم إلـــى

---

(١) انظر مهدي المخزومي ـ في النحو العربي " قواعد و تطبيق " ، ص ١٥١ ـ ١٥٢ .
(٢) مهدي المخزومي ـ في النحو العربي " نقد وتوجيه " ، ص ٣١ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

ذهن السامع " [١] ، وهو أمر مخالف لروح البحث اللغوي ؛ الذي يسعى – كما أسلفتُ [٢] – إلى الوصول إلى نتائج واضحة ومحدَّدة ، يستلهمها الناطقون باللغة .

– أشار المؤلف – كما ذكرتُ – إلى أنه يلتزم الدراسة الوصفية التطبيقية ، إلا أنه – في الواقع – يمزج بين الدّراستين : الوصفية ، والتاريخية المقارنة ، يقول : " ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحواً للغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة ، أو يخطِّئ لهم أسلوباً ، ... والنحوي الحقّ هو ذلك الذي يجري وراء اللغة يتتبع مسيرتها ، ويفْقه أساليبها " [٣] . أضف إلى ذلك ما رأيناه ، في الفصل الأول ، من موقف الوصفيين من الدراسة التاريخية المقارنة [٤] .

– لم يُطلق القدامى على المنصوبات مصطلح " الفضلات " شعوراً منهم – كما يرى المؤلف – بأهميتها الثانوية في الكلام ، بحيث يستغني المتكلم عنها إذا شاء ، دون التنبُّه لمكانتها في التفاهم ، وتأدية المقاصد ، في الظروف القولية المختلفة [٥] ، بل تعني " الفضلة " ، عندهم ، ما ليس أحد ركنَي الإسناد ؛ بحيث يمكن أن تقوم البنية الأساسية للجملة : تركيبا ،

---

(١) مهدي المخزومي – في النحو العربي " نقد و توجيه " ، ص ٣١ .
(٢) انظر ، ص ١٦١– ١٦٢ في الرسالة .
(٣) مهدي المخزومي – في النحو العربي " نقد وتوجيه " ، ص ١٩ .
(٤) انظر ، أيضا ، عز الدين مجدوب – المنوال النحوي ، ص ٢٧ .
(٥) يذكر المؤلف أنه أطلق على المنصوبات " متعلقات الفعل " ؛ لأن مصطلح " الفضلات " ، الذي استخدمه النحاة القدامى ، يُشعر بتفاهتها في الكلام ، وقلة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض ، بما يتوافق وظروف القول . وقد سعى ، فعلا ، إلى إثبات أن هذا هو رأي النحاة في الفضلات ، وأنهم كانوا بعيدين عن ملاحظة ظروف القول ، ومقتضيات الأحوال . انظر مهدي المخزومي – في النحو العربي " نقد وتوجيه " ، ص ٩٢ – ٩٩ .

ودلالة ، دونه [١] ، وأما من ناحية أهميتها في إتمام المعنى الأساسي ؛ من أجل التفاهم ، وتأدية المقاصد والأغراض ؛ بما تُمليه ظروف القول ، فقد حفظوا لها مكانتها ، ودوْرها ، وهو ما يبرزِه الفصل الثاني ، في هذه الدراسة ، بجلاء ؛ من خلال بيان الأبعاد الدلالية ، والتداولية ، التي ترتبط بها الفضلات ، كما جاءت في تحليلات النحاة .

وبعد العرض لأهمّ ما جاء في هذه المرحلة ، فقد تبيّنا أنّ جهود العلماء ، فيها ، قد انصبّت على التأكيد على وظيفة الكلمة في الجملة ، والجملة في الكلام ؛ انطلاقا من وظائف اللغة التواصلية ، وهي – كما رأينا في الفصل الأول – توجّهات وظيفية . ولعلّنا لاحظنا ، أيضا ، أنّ هذه التوجهات تكاد تكون مقصورة على إعادة التقسيم والتبويب ، وتغيير بعض المصطلحات النحوية الواردة لدى القدماء ، والمطالبة – من خلال ذلك – بالتخلُّص من فكرة العمل النحوي ؛ انطلاقا من الغايات التعليمية التي صرّح بها العلماء .

المرحلة الثانية

وفي عام ١٩٧٣م ظهر كتاب الدكتور **تمام حسان** " اللغة العربية معناها ومبناها " ، الذي صدّر حسان فيه عن رؤية لغوية وصفية وظيفية [٢] .

---

(١) انظر مبحث الوظيفة النحوية في الرسالة .

(٢) يُصرح حسان بأنه يعتمد ، في كتابه ، المنهج الوصفي ، انظر تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠ ، إلا أن تأثره الواضح بمقولات الوظيفي فيرث – كما يظهر في الكتاب – يسبغ على عمله جانبا وظيفيا ، وهو ما نوه إليه الباحث عطا موسى . انظر عطا موسى – مناهج الدرس النحوي ، ص ٣١٣ .

لقد بَدَت التوجُّهات الوظيفية ، من خلال هذه المقاربة ، أكثر تقدّماً وتطوّراً ؛ بما يدلّ على ارتقاء التمثّل اللغوي الوظيفي ، لدى المحدثين العرب ، بشكل واضح .

ولمّا كان الكتاب يتناول اللغة العربية الفصحى بكلّ فروعها ؛ فقد بناه حسان على المعنى ، الذي جعله غاية كلّ دراسة [١] . وهو ، بذلك ، يبدو متأثراً بآراء الوظيفي فيرث (Firth) ؛ إذ رأى الأخير – كما مرّ معنا [٢] – أنّ المعنى هو محصلّة الدراسة اللغوية ، ويبرُز تأثّره به عندما يعطي (أي حسان) السياق (Context of Situation) ، وهو ما سمّاه معنى المقام ، أهمية كبرى في فهم المعنى الدلالي للكلام ، إلى جانب المعنى المقالي (المعنى على المستوى اللغوي الخالص) [٣] ؛ ومن أجل ذلك شقّق حسان المعنى إلى ثلاثة معانٍ فرعية : " أحدها : المعنى الوظيفي ، وهو وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق على حدّ سواء ، والثاني : المعنى المعجمي للكلمة ، وكلاهما متعدّد ومحتمل خارج السياق ، وواحد ، فقط ، في السياق ، والثالث : المعنى الاجتماعي أو معنى المقام ، وهو أشمل من سابقيه ، ويتصل بهما على طريق المُكامَنة ؛ لأنه يشملهما ؛ ليكون ، بهما وبالمقام ، معبّرا عن معنى السياق في إطار الحياة الاجتماعية " [٤] .

---

(١) انظر تمام حسان – اللغة العربية ، ص ٩ .
(٢) انظر " المنهج الوظيفي " في الفصل الأول في الرسالة .
(٣) انظر تمام حسان – اللغة العربية ، ص ١٠ ، ٢٠ – ٢١ ، ٣٣٧ و ما بعدها .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٨ – ٢٩ .

إنّ اللغة – كما يراها حسان – عبارة عن منظّمة عُرفية ، تشتمل على ثلاثة أنظمة مترابطة : النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي ، ينضاف إليها المعجم ، والقرائن الحالية (١) . وقد رأى أنّ كلّ نظام من أنظمة اللغة يتكوّن من " مجموعة من المعاني ، تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني المعبّرة عن هذه المعاني ، ثم من طائفة من العلاقات التي تربط ربطاً إيجابياً ، والفروق " القيم الخلافية " التي تربط سلبيا – بإيجاد المقابَلات ذات الفائدة – بين أفراد كلّ من مجموعة المعاني ، أو مجموعة المباني " (٢) ؛ وعلى هذا ، فإنّ النظام النحوي – كما يراه حسان – يتكوّن من : (٣)

- طائفة من المعاني النحوية العامة التي يسمّونها معاني الجمل أو الأساليب .
- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية ، والمفعولية ، ... إلخ .
- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني ؛ حتى تكون صالحة – عند تركيبها – لبيان المراد منها ، وهي ، في الحقيقة ، قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة .
- ما يقدّمه علما : الصوتيات ، والصرف ، لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات ، والحروف ، ومباني التقسيم ، ومباني التصريف ، والقرائن اللفظيّة .

---

(١) انظر تمام حسان – اللغة العربية ، ص ٣٤ – ٤٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٤ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٧٨ .

- القيم الخلافية أو المقابَلات بين أفراد كلّ عنصر مما سبق وبقية أفراده .

ويستعير حسان فكرة " التعليق " من عبد القاهر ، ويَعُدّها – كما عدّها عبد القاهر على أقوى احتمال ، بتعبير حسان – الفكرة المركزية في النحو العربي (١) . ويتحدث – في تناوله مفهومَ التعليق –حول القرائن المعنوية ، ويبيّن أنها – كما رأينا سالفاً – مجموعة من العلاقات السّياقية التي تربط بين الأبواب النحوية ، وتُعين في إيضاحها .علما أنّ هذه القرائن ، عنده ، هي : الإسناد ، والتخصيص ، والنسبة ، والتبْعية ، وتحت كلّ منها فروع (٢) . كما يتحدث ، أيضا ، عن القرائن اللفظية ، وهي ، كما حدَّدها : العلامة الإعرابية ، والرّتبة ، والصيغة ، والمطابقة ، والرّبط ، والتّضام ، والأداة ، والنغمة (٣) . ثم يبيّن حسان أنه من خلال تضافُر عدد من هذه القرائن المعنوية واللفظية تتّضح المعاني النحوية الوظيفية في التركيب ، وتبرُز علاقاتها ، فيما بينها ، بصورةٍ أوفى وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي ؛ بما يُغني عن فكرة العامل النحوي ، وهي لا تُبيّن إلا قرينة لفظية واحدة ؛ هي العلامة الإعرابية ، وهي ، وحْدها ، غير قادرة على بيان المعنى الوظيفي للمكوّن (٤) .

ويمكِننا أن نمثّل لفكرة تضافر القرائن – كما جاء بها حسان – بإعراب المكوّن

---

(١) انظر تمام حسان – اللغة العربية ، ص ١٨٩ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ١٩١ – ٢٠٤ . علما أن هناك قرينة معنوية أخرى ، وهي قرينة المخالفة ، وهي ، كما يبين حسان : " مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة " . المصدر نفسه ، ص ٢٠٠ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٢٠٥ – ٢٣١ .
(٤) انظر المصدر نفسه ، ص ١٨٩ ، ٢٣١ – ٢٣٣ .

" عمراً " ، في قولنا : " ضربَ زيدٌ عمراً " ، وذلك كالآتي [١] :

- ينتمي المكوّن إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة) قرينة لفظية .
- إنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية) قرينة لفظية .
- العلاقة التي تربطه بالفعل علاقة التعدية (قرينة التعدية) قرينة معنوية .
- رتبته ، من الفعل والفاعل ، رتبة التأخّر (قرينة الرتبة) قرينة لفظية .
- رتبته غير محفوظة (قرينة الرتبة) قرينة لفظية .

وبذا ، فإنه يمكِننا أن نحكم على المكون " عمرا " – في الجملة – بأنه مفعول به .

علما أنه إذا أمكننا الوصول إلى المعنى دون لُبس ، مع عدم توفُّر إحدى القرائن اللفظية ؛ أمكننا – في رأي حسان – الترخّص فيها ، وهو ما نجده – كما يبيّن – في مأثور التراث العربي [٢] .

وبعد بيان أهمّ الأصول التي تعنينا في هذه المقاربة ، فهذا عدد من الملاحظات :

- بالغَ المؤلف في تعميم ثنائية المعنى والمبنى على أنظمة اللغة الثلاثة ؛ مع ما لكلّ نظام من عناصر مختلفة ، من حيث : طبيعتها ، وعلاقاتها فيما بينها [٣] .
- يظهر ، من خلال ما عرَضنا ، أنّ حسان – وقد صرّح بذلك – يسعى إلى المزج بين علم النحو وعلم المعاني ؛ وذلك – في رأيه – ليصبح للنحو العربي مضمون ، فيُعنى بالتركيب

---

(١) انظر تمام حسان – اللغة العربية ، ص ١٨١ – ١٨٢ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٢٣٣ – ٢٤٠ .
(٣) انظر لطيفة النجار - منزلة المعنى ، ص ٢٦١ .

كعنايته بالتحليل ، ويراعي معاني الجمل ومواطن استعمالها كما يراعي معاني الأبواب الفرعية داخل هذه الجمل (١) . إلا أنّ النحاة ، وعلى رأسهم سيبويه ، على غير ما صرّح حسان ، قد اهتموا بالتراكيب ؛ من خلال بيان العلاقات بين مكوّناتها ، ووظائف هذه المكونات وشروطها ، من حيث الرتبة ، والإعراب ... إلخ . كما أنهم اهتموا بدلالات التراكيب ، ومقاماتها الخارجية ، ولكن في إطار الفهم والإفهام (٢) ، فالجنوح الشديد إلى المعنى – إذا أخذْنا بمنهج حسان – يُفوّت عليهم هذه الغاية .

– إنّ ما جاء به حسان ، في شأن قرائن التعليق وتضافُرها ، يكاد لا يختلف عما جاء به النحاة القدامى ؛ إذ قرائن التعليق المعنوية واللفظية ما هي إلا الضوابط التي ضبَط بها النحاة الأبواب النحوية ، سواء الضوابط الدلالية ، أو البنيوية ، ... إلخ (٣) ، ومن ذلك ما نجده في قول الرضي ، في حدّ المستثنى : " هو المذكور بعد " إلا " وأخواتها مُخالِفاً لما قبلها نفياً وإثباتا " (٤) ؛ فقوله : " بعد " إلا " وأخواتها " ، يمثّل القرينة اللفظية " الرتبة " ، عند حسان ، وقوله : " مخالفا لما قبلها نفياً وإثباتاً " ، يمثل القرينة المعنوية " الإخراج " ، فكأنّ حسان ، بذلك ، يُثبت جدوى نظرية العامل . إلا أننا يجب أن نعترف أنه يبقى لحسان فضْل

---

(١) انظر تمام حسان – اللغة العربية ، ص ١٨ ، ٣٣٦ – ٣٣٧ .
(٢) انظر المأخذ على مقاربة ابراهيم مصطفى للتراث النحوي . وانظر ، كذلك ، ص ١٤٣- ١٤٩ في الرسالة .
(٣) راجع الفصل الثاني في هذه الدراسة .
(٤) الرضي الأستراباذي – شرح الكافية ، ج٢ ، ص ١١١ .

الترتيب ، والإبانة ، وجمْع المتفرّق .

******

وقد اتّخذ الباحث **جعفر دك الباب** ، كذلك ، المنهج الوصفي الوظيفي مُنْطَلَقـــاً لمقاربتـــه التراث النحوي العربي .

لقد بنى الباحث دراسته على توحيد " علم قواعد اللغة العربية " مـــن منطلَــق وصفـــي وظيفي منبعِثٍ من الدراسة الوظيفية التي صدَر عنها الإمام الجرجاني في الدلائل ؛ مما يـؤدي – كما يرى – إلى تسهيل تدريس قواعد الفصحى لأبناء العربية ، وإعادة ربطها بالحياة من جديد ، ومن ثَم الخروج من الازدواجية [١] . وذلك يستلزم – في رأيه – دراسة الجملة من حيث بنيتـها النحوية (الساكنة) ، المرتبطة بالسياق الكلامي الفعلي ، والقائمـــة علـــى الإســناد ، وبنيتـــها الإخبارية (الديناميكية) ، المرتبطة بالموقف أو الحال الذي يُقال فيه الكـــلام ، والقائمـــة علـــى الفائدة ؛ الأمر الذي يمكّننا من فهم العَلاقة بين بنية الكلمة ووظيفتها في الجملة ، والعلاقة بيـــن بنية الجملة ووظيفتها في الكلام [٢] ؛ مما يستوجب بالضرورة – كما يرى الباحث – التوحيـد بين علمَي النحو والمعاني ، كما يقتضي ، أيضا ، عدم الفصل بين دراسة الأصـــوات اللغويـــة وقواعد الصرف من جانب ، وقواعد النحو والمعاني من جانب آخر[٣] . وهو ما يراه الكـــاتب

---

(١) انظر جعفر دك الباب – ازدواجية اللغة العربية ، ص ٣٠ .
(٢) انظر جعفر دك الباب – مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية ، ص ٤٨ – ٥١ .
(٣) انظر جعفر دك الباب – ازدواجية اللغة العربية ، ص ٣٠ .

متحقّقاً في كتاب سيبويه ، قبل أن تبدأ مرحلة الدراسة اللغوية المتخصّصة في قواعد الصرف والنحو ، وما آلت إليه الدراسة ، بعد ذلك ، من انحطاط ؛ بسبب فصل علوم البلاغة عن صرف العربية ونحوها (١) . إنّ الدراسة الوظيفية – كما يبيّنها الباحث – تنظر إلى اللغة على أنها نظام بنيويّ دلاليّ ، ذو مستويات متعددة تتآزر في النهاية ؛ لتمكّن اللغة من القيام بوظيفتها في التواصل (٢) .

وفي ضوء المنهج الوصفي الوظيفي يبرّر الباحث تمييز علماء النحو الفاعل من المبتدأ ، في مثل : " قام زيدٌ " ، و " زيدٌ قام " ؛ فالجملة الأولى (٣) – كما يصوّرها الباحث – تتألف بنيتها النحوية من وحدة لا انفصال فيها بين الفعل وفاعله الذي يليه ؛ لأنّ الاسم المسند إليه يُعتبر بمثابة الجزء من الفعل ؛ لذا ، فإنه – من الناحية الإخبارية – لا يمكنه أن يكون موضوعا للكلام (مبتدأ) بحيث ينطلق المتكلم منه ليخبِر عنه بفعلٍ قد سبقه . والاسم – في هذه الحالة – خاضع من الناحية النحوية للفعل الذي يسبقه ويعمل الرفع فيه ، وعليه فإنّ الفاعل لا يؤثر في الفعل العامل فيه من حيث المطابقة .

والباحث يقترح تسمية حالة رفع الفاعل ، في حال كونه اسما ظاهراً ، بالرفع غير المطلَق ؛ إذ الرفع مقيَّد في وجوده بوجود فعل يسبقه ، ويقترح ، كذلك ، تسمية استخدام الفعل

---

(١) انظر جعفر دك الباب– ازدواجية اللغة ، ص ٢٤ – ٢٥ ، وانظر ، كذلك ، جعفر دك الباب – مدخل إلى اللسانيات ، ص ٤٣ – ٤٤ .
(٢) انظر جعفر دك الباب – ازدواجية اللغة العربية ، ص ٣٠ .
(٣) انظر جعفر دك الباب – مدخل إلى اللسانيات ، ص ٥٩ – ٦٠ ، وانظر ، أيضا ، جعفر دك الباب – ازدواجية اللغة ، ص ٢٦ – ٢٧ .

بالاستخدام غير المطلَق ؛ ذلك أنّ الجملة ، في هذه الحالة ، تحمِل خبراً ابتدائيا ؛ لأنّ الفعل المسند يُذكَر لأول مرة أمام السامع في السياق الكلامي ؛ مما أوجب ذكْر اسم ظاهر بعده لا ضمير مستتر ؛ حتى يعلم السامع أنّ الفعل يُسنَد إليه (ذِكْر الاسم الظاهر ، هنا ، يشير إلى الفاعل الذي يُسنَد إليه الفعل) . علماً أنّ الجرجاني – كما يبيّن الباحث – قد أطلق على هذا الفعل ؛ لخلوّه من الضمير ، العنصر الفارغ [١] .

وكلّ من الفعل والاسم الذي يليه ، هنا ، كلمة مستقلة صرفيا ، وغير مستقلة بالفهم وظيفياً عن الأخرى ؛ لذا ، فإنهما يشكّلان – في رأي الباحث – تركيبا إسنادياً غير اندماجي .

وأما الجملة الثانية [٢] " زيدٌ قام " ، فإنّ بنيتها النحوية تتألف من جزأين منفصلين ؛ لذا ، فإنّ المسند إليه ، فيها ، يصلح أن يكون موضوعا للكلام (مبتدأ) يبدأ به المتكلم ؛ ليخبِر عنه بالفعل الذي يليه ، والجملة ، هنا ، تحمِل خبرا غير ابتدائي ؛ إذ المسند (الفعل) يكون قد ذُكِر من قبْل في السياق الكلامي . علما أنّ المبتدأ ، في هذه الجملة ، يمكن أن يكون ضمير رفع بارزا منفصلا أو اسما ظاهراً ، ولا يُعتبر الفعل عاملا في الاسم ، وحالة رفع المبتدأ غير مقيَّدة بوجود الفعل بعدها ؛ لذا ، يقترح الباحث تسمية حالة رفع المبتدأ بالرفع المطلَق ؛ لأنه منويّ فيه ابتداء الكلام ، وهو – كما يبيّن الباحث – ما أشار إليه الجرجاني بقوله " لا يُؤتى بالاسم معرّى

---

(١) انظر الجرجاني – الجمل في النحو ، ص ١٠٧ .

(٢) انظر جعفر دك الباب – مدخل إلى اللسانيات ، ص ٦٠ – ٦١ ، وانظر ، أيضا ، جعفر دك الباب – ازدواجية اللغة ، ص ٢٨ .

من العوامل إلا لحديث قد نُوِي إسناده إليه " (١) ، وعليه ، فالمبتدأ يؤثر في الفعل الذي يليه من حيث المطابقة ، ويُعَد كلمة منفصلة صرفيا ، ومستقلة بالفهم وظيفيا عما بعدها ؛ لذا ، فإنّ الباحث يقترح تسمية استخدام الفعل ، هنا ، استخداما مطلقاً ؛ لأنه يستوجب دائما تقدير ضمير مستتر في صيغته يشير إلى الفاعل ، والفعل ، كذلك ، كلمة منفصلة صرفيا ، لكنها غير مستقلة بالفهم عن السياق أو الموقف الكلامي ؛ وعليه ، فإنها تؤلّف مع الضمير المستتر فيها كلمة – جملة .

وبعد ، فإننا نلاحظ ما يلي :

- في إشارة الباحث إلى عمل الفعل في الفاعل مخالفة لأصول المنهج الوصفي الذي يتبنّاه (٢) ؛ فدعاة الوصفية – كما رأينا – يتبنّون القول بإلغاء نظرية العامل . ولعلّ في كثير مما عرضتُه من محاورات وآراء ، في هذا الفصل ، دليلاً على فساد الدعوة إلى إلغاء العامل ؛ حتى إنه ليمكِننا القول بأنّ " نظرية الإعراب والبناء ونظام العوامل الذي افترضه القدماء ، وضبطوا بمقتضاه الوظائف النحوية الأساسية ، وميّزوا بينها وبين غيرها من فضلات وتوابع تبدو ، بمقتضى فرَضٍ راجح ، ذات كفاية وصفية لا تنكَر ، وأنها ملائمة لشكل المضمون في اللسان العربي " (٣) .

---

(١) الجرجاني – دلائل الإعجاز ، ص ١٠١ .
(٢) انظر عطا موسى – مناهج الدرس النحوي ، ص٣٢٤ .
(٣) عز الدين مجدوب – المنوال النحوي ، ص ٣٢٣ .

- لم يكن سيبويه – في كتابه – موحّدا بين علمَي : النحو ، والمعاني ، كما رأى البـاحث ؛ فما نراه مبثوثا في " الكتاب " من تفسيرات دلالية وتداولية ما هو – في حقيقته – إلا ضوابـط تُعين على بلوغ غاية النحويين المتمثّلة في فهْم اللغة وتعلُّمها (١) .

- يُلاحَظ أنّ النحاة المُحْدَثين ما زالوا يخلطون بين خصائص المستوى التدريسي التطبيقـي وخصائص المستوى النظري ، وهو – كما أسلفتُ (٢) – أمر مرفوض في الدراسات العلمية .

وفي نهاية الحديث حول هذه المرحلة نجد أنه بالرغم من المآخذ التـي وردتْ ، والتـي تشير إلى شيء من الضّعف في الأسس التي بنى عليها المحدثون نقدهم للتراث النحوي العربي ، والوظائف النحوية فيه ، فإنّ الدراسات النحوية العربية الحديثة قطعتْ شوطاً طويلاً فـي سـبيل تأطيرها تأطيرا وظيفيا علميا ، بأسس لغوية حديثة . كما نلحَظ أنّ الاهتمام بالمعنى – في حقـل التحليل اللغوي – آخِذ في التزايد لدى المحدثين العرب .

المرحلة الثالثة

خيرُ من يمثّل هذه المرحلة هو الباحث المغربي **أحمد المتوكل** ، الذي تفرّد بنموذجه في وصف العربية من وجهة نظر وظيفية تداولية .

---

(١) انظر، ص ١٤٣- ١٤٩ في الرسالة ، وانظر ، كذلك ، المآخذ على مقاربة تمام حسان .
(٢) انظر المآخذ على مقاربة إبراهيم مصطفى في هذه الرسالة .

لقد استطاع المتوكل ، من خلال نموذجه هـذا الـذي اتّخـذ لـه النحـو الوظيـفي (Functional Grammar) الذي اقترحه سيمون ديك (Dick) إطارا نظرياً عاما ؛ كونـه " الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ، ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغويـة مـن جهـة أخرى " [١] ، استطاع أن يقدّم دراسة واضحة الأصول والمبادئ تدلّ على أنّ الطرح اللغـوي العربي يتضمن نظرية تداولية ثاوية – وهو ما أثبتَه الفصل الثاني في هذه الرسـالة – وأنـها ، بالتالي ، " قابلة للتحاور (بمعنى القرض والاقتراض) مع النظريات التداولية الحديثة " [٢] .

يرى النحو الوظيفي (Functional Grammar) أنّ الوظيفة الأساسـية للغـة هـي التواصل ؛ وعلى ذلك ، فإنّ الخصائص البنيوية للغات تحدّدها (جزئيـا علـى الأقـل) تلـك الأهداف التواصلية التي تُوَظَّف اللغة لتحقيقها ؛ بمعنى أنّ المقام (ظروف القـول) كثـيرا مـا يتحكّم بالشكل التركيبي للجمل [٣] ؛ ومن هنا فإنّ موضوع الدرس اللساني – كما يرى النحو الوظيفي – هو وصف القدرة التواصليـة (Communicative Competence) لمسـتخدِم اللغة ، والمقصود بالقدرة التواصليّة معرفة مستخدِم اللغة بالقواعد التداولية التي يفرزها المقام ،

---

(١) أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٩ ، كما يمتاز ، أيضا ، بأنه يحاول صهر بعض ما جاءت بـه النظريـات اللغويـة ((النحو العلاقي ، ونحو الأحوال ، والوظيفية ، ونظريات فلسفية كنظرية الأفعال اللغوية خاصة)) في نموذج صوري مصوغ بما تقتضيه مبادئ التنظير اللساني الحديث النموذجية .انظر المصدر نفسه ، ص٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠ – ١١ .

والتي تتحكّم في بنية اللغة ، وتمكّن من تحقيق الأهداف التواصلية ، بالإضافة إلى معرفته القواعد التركيبية ، والدلالية ، والصوتية ، للغة [١] ؛ الأمر الذي يقتضي أن يُفرَد مستوى تمثيليٌّ مستقلٌ للوظائف التداولية ، إضافة إلى المستويين الممثِّلين للوظائف الدلالية والوظائف التركيبية ؛ أي أنّ بنية النحو – كما يقترحها النحو الوظيفي – تشتمل على [٢] :

- مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية ، كوظيفتي : المنفِّذ ، والمتقبِّل .....
- مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية (الفاعل و المفعول) .
- مستوى لتمثيل الوظائف التداولية ، كوظيفتي : المبتدأ ، والمحور .....

كما يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيق الكفاية النفْسية (Psychological Adequacy) ؛ إذ إنه يُلغي القواعد التي شُكِّك في واقعيّتها النفسية كالقواعد التحويلية [٣] ؛ وانطلاقا من هذا فإنه ينظر إلى الوظائف : الدلالية ، والتركيبية ، والتداولية ، على أنها مفاهيم أُولى (Primitives) ؛ فالمكوِّن يتموقع في موقعه المخصَّص بمقتضى وظيفته النحوية دون اعتبار نقْل أو حذف كما عند التحويليين [٤] ؛ أي أنّ جملة مثل : " شاياً شربَ خالدٌ " ، لا نقل فيها للمكون " شايا " ، بل هو يتموقع ، أصلا ، في هذا الموقع ؛ بمقتضى الوظيفة التداولية المسندة إليه ، وهي بؤرة المقابلة .

---

(١) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١٠ – ١١ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ١١ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٠ – ١١ .
(٤) انظر المدرسة التحويلية في الفصل الأول في هذه الرسالة .

تُشتقّ بنية الجملة – وفق مقترحات النحو الوظيفي – من خلال ثلاث بنيات : البنية الحمليّة (Predicative Structure) ، ثم البنية الوظيفية (Functional Structure) ، ثم البنية المكوّنية (Constituent Structure) .

أما الحملية فيتمّ بناؤها عن طريق قواعد الأساس (Fund) التي تشتمل على مجموعتين من القواعد : المعجم (Lexicon) الذي يقوم بإعطاء الأُطُر الحملية (Predicate Frames) والحدود (Terms) الأصول – باعتبار أنّ مفردات اللغات الطبيعية صنفان : مفردات أصول ، ومفردات مشتقّة – والمجموعة الثانية ، وهي قواعد تكوين المحمولات والحدود (Predicates and Terms Formation Rules) التي تقوم باشتقاق الأطر الحملية والحدود غير الأصول (١) .

والأُطُر الحملية بنوعيها السالفين : الأصول ، والمشتقة ، تتكوّن من محمول وعدد معيّن من الحدود ، بحيث يحدّد الإطارُ المحمولي : المحمولَ ومقولته التركيبية (فعل ، اسم ، صفة ، ظرف) ، ومحلات الحدود ، والوظائف الدلالية التي تحملها محلات هذه الحدود ، وهي : المنفِّذ ، والمتقبّل ، والمستقبِل ، والمستفيد ، والأداة ، والمكان ، والزمان ، ويحدّد الإطار

---

(١) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١١ – ١٢ . علما أن المحمولات الأصلية ، في العربية ، هي المصوغة على الأوزان التالية : " فعل " ، و" فعل " ، و" فعّل " ، و" فعّلل " . ويرى المتوكل إمكانية إضافة ما أسماه النحاة العرب القدامى بالجامد . وأما المحمولات المشتقة فيرى أنها على نوعين : المشتقة اشتقاقا مباشرا من المحمولات الأصلية ، وهي ما جاء على وزن :" افعلّ "، و " فاعل " ، و " افتعل "، وأما ما جاء على " تفاعل " ، و " تفعّل " ، فهي مشتقة اشتقاقا مباشرا من المحمولات المصوغة على " فاعل " ، و" فعّل " ، واشتقاقا غير مباشر من المحمولات المصوغة على " فعل " ، و" فعل " . انظر المصدر نفسه ، ص ١٣ .

المحمولي ، أيضا ، قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنسبة لمحلات حدوده (١) . علما أنّ المحمول لا يفرض قيود انتقائه إلا على الحدود الموضوعات ، باعتبار أنّ حدود المحمول تُقسَم ، حسب أهميتها بالنسبة إلى الواقعة المدلول عليها (٢)، إلى : حدود موضوعات (Arguments) ، وحدود لواحق (Satellites) (٣) .

وجدير بالذكر أنّ الحدود اللواحق تُضاف من خلال تطبيق قواعد توسيع الأطر الحملية ؛ فالأطر الحملية التي يقدّمها المعجم وتلك التي تُشتَق من خلال تطبيق قواعد تكوين المحمولات تُعَد أطرا حملية نوويّة ؛ أي أنها لا تشتمل إلا على الحدود الموضوعات (٤) .

ويلي تطبيقَ قواعد توسيع الأطر الحملية قواعدُ إدماج الحدود ؛ إذ يتمّ ، بوساطتها ، إدماج الحدود في محلاتها ، وبذا يتمّ بناء البنية الحملية النهائية للجملة (٥) .

وعليه ، فإنه يمكِننا أن نمثّل للبنية الحملية لجملة مثل : " شرب زيدٌ شايا اليوم في المقهى " ، كما يلي :

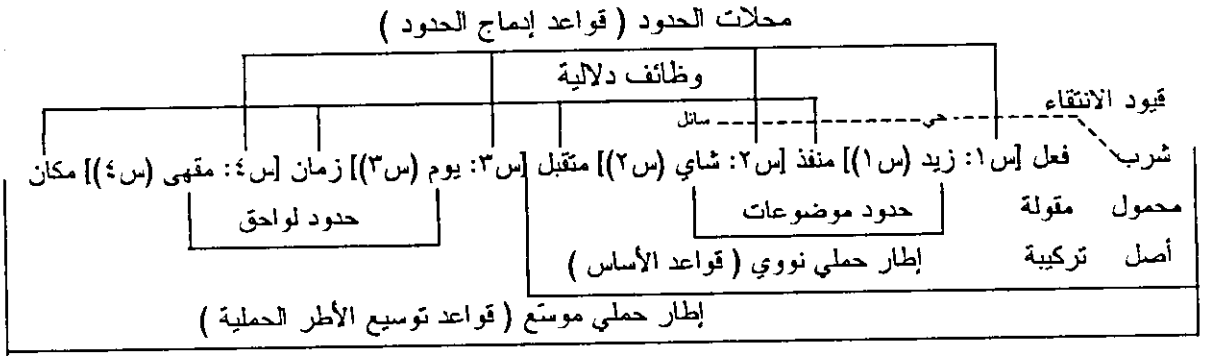

---

(١) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص١٢ .

(٢) يدل المحمول ، في النحو الوظيفي ، على واقعة ، بحيث يقوم كل حد بدور معين فيها . والوقائع هي : أعمال ، مثل : " شرب زيدٌ لبنا " ، وأحداث ، مثل : " فتحَت الريحُ الباب " ، وأوضاع ، مثل : " زيد جالس فوق الأريكة " ، وحالات ، مثل : " خالد فرحٌ " . انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١٣ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(٤) انظر المصدر نفسه ، ص ١٤ .

(٥) انظر المصدر نفسه ، ص ١٤ .

وأما البنية الوظيفية فيتمّ بناؤها عن طريق تطبيق قواعد إسناد الوظائف ، التي تتّخذ البنية الحملية دَخْلا ، فيتمّ إسناد الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) أوّلا [١] ؛ وينتج عن ذلك بناء البنية الوظيفية الجزئية ، ثم تتمّ عملية إسناد الوظائف التداولية (المبتدأ ، الذيل ، المنادى ، المحور ، البؤرة) [٢] ، باعتبار توفُّر الشروط المقامية ؛ فيتمّ ، بذلك ، بناء البنية الوظيفية الكاملة [٣] .

وبوساطة قواعد التعبير تُشتَق البنية المكوّنية للجملة [٤] ، وتَضمّ هذه المجموعة من القواعد :

- قواعد إسناد الحالات الإعرابية .
- قواعد إدماج مخصّصات الحدود كأداة التعريف .
- القواعد المتعلقة بصيغة المحمول (كالبناء للفاعل أو المفعول ، وإدماج الرابط [٥] ، والمطابقة ، وغيرها) .
- قواعد المَوقَعة التي تترتّب المكوّنات بمقتضاها في الجملة .
- قواعد إسناد النبر والتنغيم .

---

(١) انظر سلمية إسناد كل من : الفاعل ، والمفعول ، في العربية ، ص ١٨٧ـ ١٨٨ ، ١٩٦ في الرسالة .
(٢) تسند الوظائف التركيبية قبل التداولية ؛ بسبب أن هناك وظائف تداولية تُسند ، بدرجة أولى ، إلى مكوّنات تحمل وظائف تركيبية معينة مثلما سنرى لاحقا إن شاء الله .
(٣) انظر أحمد المتوكل ـ الوظائف التداولية ، ص ١٥ ـ ١٨ .
(٤) انظر المصدر نفسه ، ص ١٨ ـ ١٩ .
(٥) الجمل العربية ـ من منظور المتوكل الوظيفي ـ ثلاث : الفعلية ، والاسمية ، والرابطية . انظر ، ص ١٨٥ـ ١٨٦ في الرسالة .

علما أنّ قاعدة إدماج الرابط تُطبَّق قبل إسناد الحالات الإعرابية ؛ ذلك أنّ للرابط تـــأثيراً في الحالة الإعرابية التي تُسنَد إلى المحمول ، ثم تطبَّق قواعد الموقعة ، فقواعد إسناد النبـــر والتنغيم ؛ فيتمّ ، بذلك ، بناء البنية المكوّنية التي تشكّل دخْلاً للقواعد الصوتية (١) .

وتُسنَد الحالات الإعرابية إلى المكوّنات – فـــي النحـــو الوظيفـــي – بمقتضـــى تفـــاعُل الوظائف : الدلالية ، والتركيبية ، والتداولية ، حسب السلمية التالية :

الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية (٢) .

وقد رأى المتوكل أنّ الجمل ، في العربية ، تُقَسم إلى ثلاثة أنواع ، وذلك علـــى النحـــو التالي (٣) :

- الفعلية ، وهي التي يكون محمولها فعلاً " ف " ، وتترتّب المكونات داخلها كما يلي :

م٤ ، م٢ ، م١ م ∅ ف فا (مف) (ص) ، م٣

---

(١) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٩٨ – ٩٩ .

(٢) تعني هذه السلمية (انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١٩) ما يلي :

- إذا كان المكون حاملا لوظيفة دلالية ما ، فقط ، فإنه تُسند إليه الحالة الإعرابية النصب ، أو الحالة الجر (إذا كان مسبوقا بحرف جر) بمقتضى الوظيفة الدلالية .

- إذا كان المكون حاملا لوظيفة تركيبية ، إضافة إلى الوظيفة الدلالية ، فإنه تُسند إليه الحالة الإعرابية الرفع (إذا كان فاعلا) ، أو النصب (إذا كان مفعولا) بمقتضى الوظيفة التركيبية .

- إذا كان المكون حاملا لوظيفة تداولية داخلية فإنه يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدلالية ، إلا إذا كان حاملا لوظيفة تركيبية ، أيضا ، فإنه يأخذ الحالة الإعرابية بمقتضى هذه الوظيفة ؛ أي أن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تخفي الحالة الإعرابية التي تستوجبها الوظيفة الدلالية أو التداولية . وأما إذا كان حاملا لوظيفة تداولية خارجية فإنه تُسند إليه الحالة الإعرابية بمقتضى وظيفته التداولية ؛ إذ المكون الخارجي لا يحمل وظيفة دلالية أو تركيبية ؛ لأنه خارج الحمل (انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص٤٧) علما أن الوظائف التداولية ، في النحو الوظيفي ، أربع : اثنتان منها داخليتان ، وهما : البؤرة ، والمحور ، ويعني كونهما داخليتين أنهما تشكلان جزءا من الحمل ، وأما الاثنتان الأخريان فهما : المبتدأ ، و الذيل ، وهما خارجيتان ؛ أي أنهما لا تشكلان جزءا من الحمل . وقد أضاف المتوكل – في نموذجه – وظيفة خارجية ثالثة ، هي المنادى . انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١٧ . قارن سلمية إسناد الحالات الإعرابية في النحو الوظيفي ، من حيث أصل الفكرة ، بما أوردته سالفا (انظر ، ص ١٤٤ في الرسالة) من أن اهتمام النحاة العرب القدامى قد انصبّ ، أساسا ، على البنية التركيبية للغة .

(٣) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٢١ ، ٧٨ .

- الاسمية ، وهي التي يكون محمولها مركّبا وصفياً "م ص" ، أو مركبا اسـميا "م س" ، أو مركبا حرفياً "م ح" ، أو مركبا ظرفيا "م ظ" ، وتترتّب المكوّنات داخلها كما يلي :

م٤ ، م٢ ، م١ م ∅ فا { م ص / م س / م ح / م ظ } (مف) (ص) ، م٣

- الرابطية ، ويكون محمولها كمحمول الجملة الاسمية ، إلا أنها تشتمل على رابـــط ؛ أي فعل ناسخ مثل " كان " ، وتترتّب المكوّنات داخلها كما يلي :

م٤ ، م٢ ، م١ م ∅ ط فا { م ص / م س / م ح / م ظ } (مف) (ص) ، م٣

حيث [١] : م٤ : موقع المنادى " موقع خارجي " ، م٢ : موقع المبتدأ " موقع خـارجي " ، م٣ : موقع الذّيل " موقع خارجي " ، م١ : موقع الأدوات الصدور كأداتي الاستفهام (هل والهمزة) ، و " ما " النافية ، و " إنّ " ، وغيرها ، م ∅ : موقع المحـــور ، أو بـــؤرة المقابلـــة ، أو اســـم الاستفهام ، فا : موقع الفاعل ، مف : موقع المفعول ، ص : موقع المكوّنات التي لا وظيفـــة تركيبية لها ولا وظيفة تداولية تُخوّلها التموقع في م ∅ ، ط : موقع الرابـــط . " وهـــي مواقـــع داخلية " .

وبعد هذا العرض النظري لأهمّ ما جاء في نموذج المتوكل فإنه يجدر أن نـــرى كيـــف طبّقه ، عمليا ، على الوظائف النحوية في العربية ؟ وما مدى قُربه أو بعده من الطرح النحوي

---

(١) انظر أحمد المتوكل ـ الوظائف التداولية ، ص ٥ ـ ٦ ، ٢١ ـ ٢٢ .

لدى النحاة القدامى ؟

الوظائف التركيبية

وهما – في النحو الوظيفي – وظيفتان : الفاعل ، والمفعول ، وتتمّ عمليـــة إســـنادهما – كما مرّ – من خلال المستوى الوظيفي الذي يُعَدّ رابطاً بين المستوى الحملي الدلالي ، والمستوى المكوِّني التركيبي – الصرفي .

أمّا " **الفاعل** " فهي الوظيفة التي تُسنَد " إلى الحدّ الذي يُشكِّل المنظـــور الأول للوجهـــة المعتمَدة في تقديم الواقعة الدالّ عليها محمول الحمل " (١) ؛ وذلك انطلاقاً من تقسيم المنظـورات إلى رئيسيّ وثانويّ ؛ فإذا قلنا : " صَفَعَ زيدٌ هنداً " ، فإنّ الحدّ " زيد " ، المســـندة إليـــه وظيفـــة " الفاعل " ، يشكِّل المنظور الرئيسي للوجهة المنطلَق منها في تقديم واقعة الصّفع (٢) .

تتمّ عملية إسناد الفاعل في المستوى الوظيفي في العربية ، كما يرى المتوكل ، حســـب السلميّة التالية (٣) :

{ منفِّذ / قوة / متموضع } مستقبِل متقبِّل { حادث / زمان / مكان } مستفيد حال عِلّة مصاحب

فاعل > + > + > + + – – – – –

---

(١) أحمد المتوكل – من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص ٦٠ .

(٢) انظر أحمد المتوكل – دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص ٣٥ – ٣٦ ، وقارن ذلك بقـول أبـي البركـات الأنبـاري في بيان سبب رفع الفاعل ونصب المفعول : " الفاعل أول ، والرفع أول ، والمفعول آخر ، والنصب آخر " . أبو البركات الأنباري – كتاب أسرار العربية ، ص ٨٨ .

(٣) انظر أحمد المتوكل – دراسات ، ص ٤٢ .

يُستفاد من هذه السلميّة أنّ الحدّ الحامل للوظيفة الدلالية " المنفّذ " وما يُحاقلـه (القـوّة والمتموضع) لها الأسبقية في أخذ الوظيفة التركيبية " الفاعل " بالنسبة للحدود الحاملة لـلأدوار الدلالية الأخرى التي تأتي بعدها في السلمية ، وهكذا دواليك ، كما يستفاد منها ، أيضـا ، أن لا أسبقية بين الحدود الحاملة للأدوار الدلالية : الحادث ، والزمان ، والمكان ، في أخذ هذه الوظيفـة التركيبية . وأما المستفيد ، والحال ، والعلّة ، والمصاحِب ، فيظهر ، من السـلميّة ، أنـها أدوار دلالية لا تُسنَد وظيفة الفاعل إلى الحدود التي تحمِلها .

ويمكِننا أن نمثّل للحدود التي تأخذ الوظيفة التركيبية " الفاعل " كما يلي [١] :

١- كَتَبَ زيدٌ (منفذ فاعل) مقالاً .	٥- انتُقِد زيدٌ (متقبّل فاعل) .
٢- حطّم الرعدُ (قوة فاعل) الدار .	٦- حُزِنَ حُزنٌ (حادث فاعل) شديد على ذهاب زيد .
٣- وقف زيدٌ (متموضع فاعل) بباب الحجرة.	٧- صِيمَ يومُ الجمعة (زمان فاعل) .
٤- أُعطِي زيدٌ (مستقبل فاعل) حقيبةً .	٨- خُرِج من الدار (مكان فاعل) .

ومن الواضح ، من خلال هذه الأمثلة ، أنّ المتوكل لا يميّز بين الفاعل ونائب الفـاعل ، من الناحية التركيبية ، فكلاهما فاعل في نظرِه ، وأما من الناحية الدلالية فـهناك فـرق ؛ إذ إنّ هناك فاعلاً منفّذاً ، وفاعِلا مُستقبِلاً ، وفاعلا متقبّلاً ... إلخ .

---

(١) انظر أحمد المتوكل ـ دراسات ، ص ٤٠ .

وهنا نذكُر أنه فيما يتعلق بسلمية إسناد الفاعل الواردة لدى المتوكل ، فإنّ النحاة القدامى قد بيّنوا أنّ الأولَيّة لِما ينوب مناب الفاعل (أو بعبارة أخرى مناب المنفِّذ) هي للمفعول به ؛ إذ إنه قد يكون فاعلا في المعنى ، مثل : " ضارَبَ زيدٌ عمراً " ، والمفعول به ، عند النحاة القدامى ، يقابِل المستقبِل والمتقبّل عند المتوكل ، فإذا لم يكن في الكلام مفعول به أقام النحاة غيره من : مصدر ، أو ظرف زمان ، أو مكان ، أو مجرور ، مقامه ، ونمثّل لها ، على التوالي ، بـ : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحاقة:١٣] ، " صِيمَ رمضانُ " ، " جُلِس أمامُك "، " ﴿ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ﴾ [الأنعام:٧٠] (١). علما أنّ المتوكل قد أشار إلى ذلك (٢) .

وفيما يتعلق بعدم التمييز بين الفاعل ونائب الفاعل على المستوى التركيبي ، والإشارة إلى ذلك على المستوى الدلالي ؛ بالتمييز بين الفاعل المنفّذ ، والفاعل المستقبِل ، ... إلخ ، فيكفينا أن ندقّق النظر في قول أبي البركات الأنباري (٥٧٧ هـ) : " إن قال قائل : لِمَ لمْ يُسَمَّ (أي : ما لم يُسَمّ فاعله) الفاعل ؟ قيل : لأنّ الغاية قد تكون بذكْر المفعول ، كما تكون بذكر الفاعل " (٣) ، فالأنباري ، هنا ، يميّز بين النوعين : الفاعل ، ونائب الفاعل ، دلاليا ؛ فإذا

---

(١) انظر ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص ١٦٠ – ١٦٢ .
(٢) انظر أحمد المتوكل – دراسات ، ص ٤١ " الحاشية " .
(٣) أبو البركات الأنباري – أسرار العربية ، ص ٩٥ .

كانت الغاية من الأوّل ، دلاليا ، هي ذكْر الفاعل فإنها ، في الثاني ، ذكر المفعول (ويتبع ذلك بطبيعة الحال ، ذكر المصدر ، أو الزمان ، أو المكان) ، وأما من الناحية التركيبية فالفاعل ونائب الفاعل ، عند النحاة ، مسند إليه ؛ بدليل أنّ كليهما مرفوع .

ولمّا كانت الحالات الإعرابية ، حسب النحو الوظيفي ، تُسنَد إلى المكوّنات بمقتضى وظائفها [١] ؛ فإنّ المكوّن الحامل للوظيفة التركيبية " الفاعل " يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى هذه الوظيفة التركيبية ، مهما كانت وظيفته الدلالية أو التداولية ؛ فـ " زيد " ، في كلّ من الجمل التالية ، " فاعل " يأخذ الحالة الإعرابية " الرفع " بالرغم من تغيُّر وظيفتيه : الدلالية ، والتداولية [٢] :

	الوظيفة الدلالية	التركيبية	الحالة الإعرابية	التداولية
عاد زيدٌ	منفِّذ	فاعل	رفع	محور
شرب الشايَ زيدٌ	منفِّذ	فاعل	رفع	بؤرة مقابلة
انتُقِد زيدٌ	متقبِّل	فاعل	رفع	محور

وهنا يتبادر إلى الأذهان ما رأيناه [٣]، سابقا ، في النحو القديم من أنّ الاسم الذي يرتفع على الفاعلية هو المذكور بعد الفعل المبنيّ للمعلوم مسندا إليه ، سواء أقام بالفعل ، حقيقة ، أم لم يقمْ ، و يؤكّده قول ابن يعيش : " وفي الجملة الفاعل في عُرف أهل هذه الصنعة

(١) انظر ، ص ١٨٥ في الرسالة ، وانظر الحاشية .
(٢) انظر أحمد المتوكل – دراسات ، ص ٤٦ .
(٣) انظر الفصل الثاني في الرسالة . الوظيفة الفاعل، ص ٧٩- ٨٠ .

أمر لفظيّ ؛ يدلّ على ذلك تسميتهم إياه فاعلا في الصّور المختلفة من : النفـــي ، والإيجـاب ، والمستقبَل ، والاستفهام ، ما دام مقدَّما عليه ، وذلك نحو : قام زيدٌ ، وسيقوم زيدٌ ، وهل يقـــوم زيدٌ ، فـ " زيد " ، في جميع هذه الصور ، فاعل ؛ من حيث أنّ الفعل مُسنَد إليه ، ومُقدَّم عليه ، سواء فَعَل أو لم يفْعل " (١) .

تتحدّد رتبة المكوّنات في الجملة – كما يرى النحو الوظيفي – من خلال ثلاثة عوامـل : الوظائف التركيبية ، والوظائف التداولية ، والتعقيد المقولي للمكوّنات (٢) ؛ وتَبْعـاً لـــذلك فإنّ موقع الفاعل ، في الجملة الفعلية ، يكون تالياً لموقـــع الفعـــل ، وغالبـا مـا يليـــه مباشـــرة ، إلا أنه قد يَتوسّط بين الفعل والفاعل مكوّن آخـــر قـد يكـون المفعـول أو مُكوّنـا آخـــر غيره ، وذلك في حالتيـــن (٣) : الأولى : حين يفوق الفاعلُ المفعولَ أو غيره من حيث تعقيده المقولي ، والثانية : حين يكون المكوّن المتوسط بين الفعل وفاعلـــه محـورا (٤) .

وهذه الحالة الثانية تشبِه – إلى حدّ كبير – التحليل الذي قدّمه الجرجاني في شأن قولهـــم : " قَتَلَ الخارجيَّ زيـدٌ " ، يقـول : " فإذا قُتِـل (أي الخارجي) وأراد مُريـدٌ الإخبـار بـذلك

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص ٧٤ .

(٢) انظر أحمد المتوكل – دراسات ، ص ٤٧ . والمقصود بالتعقيد المقولي للمكونات ؛ أي حجم المكون ؛ ففي قولنا : " أحزن خالدا أن هندا سافرت هذا الصيف " ، تقدّم المفعول ؛ لأنه مركب اسمي ، وتأخر الفاعل ؛ لأنه جملة ؛ بمقتضى القانون العام الذي يرى أن المكونات ذات الحجم الصغير تتقدم على المكونات التي تفوقها حجما . انظر المصدر نفسه ، ص ٤٧ " الحاشية " .

(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٤٨ – ٤٩ .

(٤) المحور وظيفة تداولية داخلية تُسند – بما يقتضيه الوضع التخابري بين المتكلم والسامع في طبقة مقامية معينة – " إلى المكون الدال على ما يشكل المحدَّث عنه داخل الحمل " ، مثال : متى رجع زيدٌ ؟ رجع زيدٌ البارحة . أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٦٩ ، وانظر ، أيضا ، الوظيفة " المحور " ، ص ٢٠٣- ٢٠٤ في الرسالة .

فإنـــــه يقـدّم ذكْـر " الخارجـي " فيقـــول : " قَتَلَ الخارجيَّ زيدٌ " . ولا يقول : قَتَلَ زيـدٌ الخارجيَّ ؛ لأنه يَعلم أنْ ليس للناس في أن يَعلَمـوا أنّ القاتل له زيدٌ جدوى وفائدة فيَعْنِيَهم ذكْـره ويَهمّهم ويتّصل بمَسرّتهم ، ويَعلَم من حالهم أنّ الذي هم متوقّعون له ومتطلّعون إليه متى يكـون وقوع القتل بالخارجي المفسِد وأنهم قد كُفوا شرّه وتخلّصوا منه " [١] ؛ فالخـــارجي – بإفســاده وشوق الناس إلى الخلاص منه – هو محطّ الحديث والاهتمام في الجملة ؛ لذا ، فإنّ المتكلم يقـدّم ذكْره [٢] .

وفي هذا المقام يتساءل المتوكل عما إذا كان المكوِّن المتصدِّر في الجمل مـــن قبيـل : (زيدٌ عاد ، هندٌ تزوجتْ ، الطلبة نجحوا) فاعِلا محتلاً للموقع " م ∅ " ؛ بحُكم كونه محـورا أو بؤرة [٣] ؟ علما أنّ الموقع " م ∅ " – كما مرّ – موقع داخلي يقع في صدر الجملـة ، ويحتلُّـه المحور ، أو البؤرة (بؤرة المقابلة) ، أو أحد أسماء الاستفهام [٤] . إلاّ أنّ من شروط المكـون المتموقع في " م ∅ " ، إذا كان حاملا لوظيفة المحور أو وظيفة البؤرة ، ألاّ يكون فاعلاً ؛ ذلـك أنّ الفاعل إذا تقدّم على فعله فإنه يكون مبتدأ ، وعندها لا يحتل الموقع الداخلي " م ∅ " وإنمـــا

---

(١) الجرجاني – دلائل الإعجاز ، ص ٨٤ .

(٢) والجدير ذكره أن المتوكل – انطلاقا من مثل هذه التحليلات لدى القدماء – يقول : " يبدو ... أن الفصل بين الفعل والفاعل وعدم الفصل بينهما ليس ترتيبا محايدا ، وأن الموقع الذي يتوسط موقعي الفعل والفاعل موقع خاص . وأغلب ظننا أن هذا الموقع موقع آخر للمكون الحامل لوظيفة المحور " . أحمد المتوكل – دراسات ، ص ٤٩ " الحاشية " . قال المتوكل ذلك ؛ لأن المحور – في النحو الوظيفي – يقع ، أصلا ، في " م ∅ " في صدر الجملة ، مثلما رأينا سالفا . وانظر وصف الموقع الجديد للوظيفة المحور أحمد المتوكل - الوظيفة المفعول ، ص ٧٩ – ٨١ .

(٣) تُعرّف البؤرة بأنها الوظيفة التي " تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة . " أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٢٨ . وانظر الوظيفة البؤرة في هذه الرسالة ، ص ٢٠٠- ٢٠٣ .

(٤) انظر ، ص ١٨٥ – ١٨٦ في هذه الرسالة .

الموقع الخارجي " م٢ " المخصَّص للمبتدأ ، ويكون رابطاً لضميرٍ فاعلٍ لاصق بالفعل . ومن الأدلّة التي يَسوقها المتوكل على أنّ المكوّن المتصدّر ، في الجمل السابقة ، هو مبتدأ محتلّ لموقع خارجي أنّ القوّة الإنجازية لهذا المكوّن يمكن أن تختلف عن القوة الإنجازية للحمل ؛ كقولنا : "خالدٌ ؟ ألّفَ كتابا "؛ فالمكوّن " خالد " يمثّل القوة الإنجازية " سؤال " ، في حين أنّ الحمل يمثّل القوة الإنجازية " إخبار " (١) .

ونحن نعلَم أنّ الفاعل – عند جمهور النحاة – إذا تقدَّم على فعله فإنه يُعرَب مبتدأً رابطاً لضمير يُعرَب فاعلاً ، إلا أنّ المتوكل يخالف النحاة في اعتبار الفاعل في مثل : " زيدٌ عاد " ، " هندٌ تزوجتْ " ، ضميرا مستترا في الفعل ، وإنما الفاعل – في رأيه ، أخْذا برأي الدكتور عبد القادر الفاسي في إطار النحو المعجمي الوظيفي – هو اللاصقة الفعلية " هو " في الفعل " عاد " ، و " التاء " في " تزوجت " ؛ باعتبار هاتين اللاصقتين علامتَي مطابَقة بين الفعل والفاعل في مثل : " عاد زيدٌ " ، و " تزوجتْ هندٌ " ، وضميرَين لاصقين (فاعلين) في مثل : " زيدٌ عاد " ، و " هندٌ تزوجتْ " . وفي إطار النحو الوظيفي الذي يعتمده المتوكل فإنه يعبّر عن هاتين الحالتين كما يلي :

- في حالة ورود هاتين اللاصقتين ضميراً فإنه يمثَّل لهما في مستوى البنية الحملية للجملة على أنهما من موضوعات الحمل .

---

(١) انظر أحمد المتوكل – دراسات ، ص ٤٩ – ٥٢ .

- وأما إذا وردتا علامتَي مطابقة فإنه يمثّل لهما في مستوى البنية المكوّنية حيث تُدمجان بين الفعل وفاعله بمقتضى قاعدة المطابقة (١) .

وأما عن موقع الفاعل في الجملة الاسمية فهو يرِد متقدّما على محموله كما في " عمرٌو قائم " ، إلا إذا كان المحمول محورا أو بؤرة ؛ حيث تحتلّ هاتان الوظيفتان – كما أسلفتُ – موقع " م ∅ " في صدر الحمل ؛ وبذا يتأخر الفاعل عن محموله ، ويعني ذلك أنّ المكوّن الذي ينتقل هو المكون المحمول ، وأما الفاعل فيبقى محتلاً لموقعه الذي يحتلّه في الجملة الاسمية (٢) .

والمتوكل – كما هو واضح – يخالف النحاة في اعتبارهم المكوّن المتصدّر " عمرو " ، في الجملة السالفة ، مبتدأً وأنّ الفاعل ضمير مستتر في محمول الجملة ؛ ذلك أنّ المتصدر ، هنا ، لا يُماثِل المتصدّر في مثل ما ورد سالفا من قولنا : "زيد عاد" ، و"هند تزوجتْ "؛ فـ"عمرو " ، في قولنا : " عمرٌو قائمٌ " – بخلاف " زيد " في " زيدٌ عاد " ، وهند في " هندٌ تزوجتْ " – مكوّن داخلي بالنسبة إلى الحمل ، في حين كان " زيد " و " هند " مكوّنين خارجيين ، ومن أدلة ذلك أنّ " عمرو " يمكن أن يشكّل حيّز القوة الإنجازية للحمل ، كما في قولنا : "أزيدٌ قائمٌ أم عمرو؟ " (٣)

---

(١) انظر أحمد المتوكل ، دراسات ، ص ٥٣ ـ ٥٦ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٥٨ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٥٧ .

وفيما يتعلق بالجملة الرابطيّة فإنّ الفاعل يتموقع فيها – كما يظهر في بنيتها الموقعية [١] – بعد الرابط . والفاعل – بالنسبة إلى الرابط – في الجملة الرابطية كالفاعل – بالنسبة إلى الفعل – في الجملة الفعلية ؛ فهو لا يتقدّم على الرابط ؛ إذ بتقدّمه يصبح مبتدأ متموقعاً في الموقع الخارجي "م٢" رابطاً ، إحالياً ، للضمير الفاعل اللاصق بالرابط[٢] .

وأما **المفعول** فهي الوظيفة التي تُسنَد " إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثاني (الثانوي) للوجهة المعتمَدة في تقديم الواقعة الدالّ عليها محمول الحمل " [٣] ؛ وذلك انطلاقاً من تقسيم المنظورات المنطلَق منها في تقديم الواقعة – كما رأينا [٤] – إلى منظورَيْن : رئيسي ، وثانوي ؛ فإن كان الحدّ " زيد " ، في قولنا : " صفَعَ زيدٌ هنداً " ، يمثّل وظيفة " الفاعل " ؛ كونه يشكّل المنظور الرئيسي للوجهة المنطلَق منها في تقديم واقعة " الصفع " ، فإنّ الحدّ " هنداً " يحمل الوظيفة التركيبية " المفعول " ؛ كونه يمثّل المنظور الثاني ؛ إذن ، فالوظيفتان التركيبيتان : الفاعل ، والمفعول ، هما المسؤولتان عن تحديد الوجهة المنطلَق منها في تقديم الواقعة .

---

(١) انظر ، ص ١٨٦ في الرسالة .
(٢) انظر أحمد المتوكل – دراسات ، ص ٦٠ .
(٣) أحمد المتوكل – الوظيفة المفعول ، ص ٦١ .
(٤) انظر ، ص ١٨٧ في الرسالة .

ويَتَمّ إسناد الوظيفة المفعول ، في العربية ، إلى المكوّنات حسب سلميّة الأدوار الدلاليـــة التالية (١) :

	مستقبِل	متقبّل	{ زمان ، حدث ، مكان }
مفعول	+>	<+	+

أي أنّ الحدّ المسند إليه الدور الدلالي " المستقبِل " هو الأولى بـــأن يحمِـــل الوظيفـــة التركيبيـــة " المفعول " ، يليه " المتقبّل " ، فـــ (الزمان ، الحدث ، المكان) التي لا أسبقية لأحدهـــا علـــى الآخَر في أخْذ هذه الوظيفة التركيبية .

ويمكِننا أن نمثّل للمكوّنات التي تُسنَد إليها الوظيفة التركيبية " المفعول " كما يلي (٢) :

١- أعطى خالدٌ عمراً (مستقبل مفعول) قلماً.	٤- صام عمرو يومَ الجمعة (زمان مفعول) .
٢- شرب عمرو لبناً (متقبّل مفعول) .	٥- سرتُ فرسخين (مكان مفعول).
٣- سار القوم سَيْراً (حدث مفعول) حثيثاً .	

إننا لو دقّقنا قليلا، من خلال هذه الأمثلة ، لوجدنا أنّ ما جاء بـــه المتوكـــل لا يختلـــف كثيـــرا ، من حيث المبدأ ، عما جاء به القدماء ؛ فالمتوكل يُمايز- على المستوى الحملـــي

---

(١) انظر أحمد المتوكل – الوظيفة المفعول ، ص ٦٨ . ولما كان " المستقبل " و " المتقبّل " يقابلان " المفعول به " في عرف القدماء ، وكان " الزمان " و " المكان " يقابلان " المفعول فيه " ، و " الحدث " يقابل " المفعول المطلق " ؛ وَجَبَ أن نقارن ما ورد في السلمية بقول ابن هشام : " وبدأتُ من المفاعيل بالمفعول به .... ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس . " ابن هشام – شرح شذور الذهب ، ص ٢١٣ .

(٢) انظر أحمد المتوكل – الوظيفة المفعول ، ص ٦٦ – ٦٧ .

الدلالـــي – بين المستقبِل ، والمتقبّل ، والحدث ، والزمان ، والمكان ، إلا أنها جميعـا – على المستوى الوظيفي التركيبي لديه – مفعولٌ ، وكذلك القدماء ؛ فقد مايزوا ، دلاليا ، بين هـذه الوظائف ؛ فقالوا بالمفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، إلا أنها جميعا – من الناحيـة التركيبية – فضلات .

ومما ناقشه المتوكل ، فيما يتعلق بالوظيفة المفعول ، مسألة تعدّد المفاعيل فـــي بنيـات تركيبية معينة ، كتلك التي يدلّ محمولها على انتقال الملكية ، مثل : " مَنَـــحَ الأســتاذُ الطـالبَ جائزةً " ، و " أهدى خالدٌ هنداً سواراً " ، والتراكيب التصعيديّة (١) ، مثل : " ظنَّتْ هندٌ خـــالداً مريضاً " ، و " حسبتْ هندٌ عمراً لغوياً " ، والتراكيب التعليليّة (٢) ، مثل : " شَرِبَ الممـــرّضُ المريضَ الدواءَ " ، وهي بنيات درَج النحاة العرب القدامى على اعتبارها متضمّنةً لأكـــثر مـــن مفعول .

ويَصِل المتوكل (٣) – اعتماداً على أسباب معيّنة – إلى أنّ الوظيفة المفعول تُسند إلـــى مكوّن واحد من مكوّنات الحمل ، ومن تلك الأسباب أنّ من قيود إسناد الوظائف ، فـــي النحـــو الوظيفي ، ألا تسنَد الوظيفة إلى أكثر من موضوع واحد داخل الحمل ؛ وعليه ، ففي البنيـات

---

(١) يمكننا أن نعرّف البنية التصعيدية بأنها الجملة التي تتكون مـن حمل رئيس متضمّن حملا مدمَجـا ، بحيث يتسرب إسناد الوظيفة التركيبية المفعول (أو الوظيفة الفاعل) في مستوى الحمل الرئيس إلى داخل الحمل المدمَج وتُسند هذه الوظيفة إلى فاعل هذا الحمل . انظر أحمد المتوكل – الوظيفة المفعول ، ص ١٠٣ – ١٠٤ ، ١٤٩ .

(٢) المقصود بالتعليل أن " يتسبّب معلّل في أن يقوم معلّل بالعمل أو الحدث الدال عليهما محمول الجملة أو أن يتخذ الوضع أو الحالة الدال عليهما محمول الجملة " . المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .

(٣) انظر التفصيل في أحمد المتوكل – الوظيفة المفعول ، ص ٩٠ – ١١١ .

الدالّة على انتقال الملكية تسنَد الوظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يلي الفاعل كما يلي :

- إلى المستقبِل ، في الحمل الذي يَتضمَّن هذه الوظيفة الدلالية ، كما في : " أعطتْ هندٌ خالداً قلماً " .

- إلى المتقبّل ، إذا توفَّر شرط الإحاليّة ، مثل : " أعطتْ هندٌ القلمَ خالداً " ، والمقصود بالإحالية : أن يَجعل المكوّنُ المخاطبَ قادرا على معرفة المُحال عليه المقصود (١) ، وأما الحدّ الآخر فإنه يبقى دون وظيفة تركيبية ؛ ولذا ، يحتلّ الموقع " ص " (٢) .

وفي البنيات التصعيديّة يصل ، كذلك ، المتوكل إلى أنّ هناك وظيفة تركيبية " مفعول " واحدة ، وتُسنَد إلى المكون المنصوب الوارد بعد الفاعل ، مثل : " حسب زيدٌ خالداً شاعراً " . وفي البنيات التعليليّة ، أيضا ، يرى المتوكل أنّ هناك وظيفة تركيبية " مفعول " واحدة تُسنَد ، آليّا ، إلى الموضوع المعلَّل إذا كانت البنية التعليلية لا تتضمَّن إلاّ الموضوعيْن : المعلَّل ، والمعلَّل ، كما في : " أخرج خالدٌ هنداً " ، ويستقطبها المعلَّل إذا كانت تتضمَّن ، إضافة إلى هذين الموضوعين ، موضوعا حاملاً للوظيفة الدلالية " المتقبّل " ، كما في :

" أسْمَعَ خالدٌ هنداً أغنيةً " .

ولعلّه من الواضح ، هنا ، أنّ المتوكل يُخالِف أصول النحاة القدامى في مسألة تعدّد

---

(١) انظر ، ص ٢٠٥ في الرسالة .
(٢) انظر وصف هذا الموقع ، ص ١٨٦ في الرسالة .

المفاعيل داخل الحمل نفسه ؛ فالوظيفة المفعول – في نظرهِ – وظيفة واحدة تسنَد إلـــى مكـــوّن واحد في الحمل .

الوظائف التداوليّة (Pragmatic Functions)

وهي وظائف يتمّ إسنادها في مستوى البنية الوظيفية [١] ، وترتبط بالطبقـــات المقاميـــة المختلفة باختلاف ظروف القول ؛ " أي أنّ تحديدها لا يمكن أن يتمّ إلا انطلاقـــاً مـــن الوضـــع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطَب في طبقة مقامية معينة " [٢] .

وقد أسلفتُ [٣] أنّ هذه الوظائف – كما يرى النحو الوظيفي الذي يعتمـــده المتوكـــل – أربع ، هي : الوظيفتان الداخليتان ؛ أي اللتان تُسنَدان إلى مكوّنين يُعَدان جـــزءا مـــن الحمـــل ، وهما : البؤرة ، والمحور ، والوظيفتان الخارجيتان ؛ أي اللتان تسنَدان إلى مكوّنين خارجين عن الحمل ، وهما : المبتدأ ، والذَّيل . وأسلفتُ [٤] ، أيضا ، أنّ المتوكل قد اقترح إضافـــة وظيفـــة خارجية ثالثة هي المنادى . علما أنّ المتوكل قد اقترح إضافة هذه الوظيفة ؛ بُغية تحقيق كفايـــة النحو الوظيفي في وصف اللغات الطبيعية [٥] .

---

(١) انظر اشتقاق بنية الجملة ، في النحو الوظيفي ، ص ١٨٢ ـ ١٨٥ في الرسالة .
(٢) أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١١٦ .
(٣) انظر ، ص ١٨٥ في الرسالة " الحاشية " .
(٤) انظر المصدر نفسه ، ص ١٨٥" الحاشية " .
(٥) انظر أحمد المتوكل ـ الوظائف التداولية ، ص ١٧ ، ١٨٠ ، وقارن ذلك بقول سيبويه من أنّ " أول الكلام أبدا النداء ، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك ، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلم عليك ، فلما كثر وكان الأول في كل موضع ..... " سيبويه – كتاب سيبويه ، ج٢ ، ص ٣٠٨ .

الوظيفتان الداخليّتان :

- **البؤرة (Focus) :**

تُعرَّف البؤرة – في النحو الوظيفي – بأنها الوظيفة التي " تُسنَد إلى المكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا في الجملة " [١] . ويرى المتوكل أنه يمكِننا أن نميّز – من حيث طبيعة هذه الوظيفة التداولية – بين نوعين : بؤرة الجديد ، وهي " البؤرة المسنَدة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب " [٢] ؛ أي التي لا تشكّل قاسما إخباريا مشتركاً بين المتكلم والسامع ، وذلك مثل : ماذا قرأتَ البارحة ؟ قرأتُ البارحة كتاباً ، وأما الثانية فهي بؤرة المقابلة ، وهي " التي تُسنَد إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يَشكّ المخاطَب في ورودها أو المعلومة التي يُنكِر المخاطَب ورودها " [٣] ، وذلك مثل : " شاياً شرب خالدٌ (لا لبنا) " .

كما يرى المتوكل أنه يمكِننا أن نميّز ، من حيث مجال البؤرة ، بين نوعين ، كذلك ، وهما [٤] : بؤرة المكوّن ، وهي التي تُسنَد إلى أحد مكوّنات الحمل ، ومثالها ما رأيناه في الجملتين السالفتين ، وبؤرة الحمل التي تُسنَد إلى الحمل برمّته ، كما في :

(ما الخبر ؟ غادر زيد بيته) ، (إن زيداً مسافر)
بؤرة جديد بؤرة مقابلة

---

(١) أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٢٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٩ .
(٤) انظر المصدر نفسه ، ص ٣١ – ٣٤ .

وفي سياق تَناوُل المتوكل وظيفة البؤرة نراه يبحث استخدام أداتي الاستفهام :هل ، والهمزة [١] ؛ فالهمزة – في نظره – تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة ، فقط ، سواء أكانت مسندة إلى أحد مكوّنات الحمل ، كما في : " أغداً ألقاك ؟ (أم بعد غدٍ) ؟ " أم كانت مسندة إلى الحمل برمّته ، كما في : أحضرَ الضيوف (أم لا) ؟ " وأما " هل " فإنها لا تدخل إلا على جملة أُسنِدَت إليها ، برمّتها ، وظيفة بؤرة الجديد ، مثل : هل عاد زيدٌ من السفر؟

وهو ما يوافق ما جاء به النحاة القدامى من أنّ " الهمزة " تُستَخدَم للتصوّر ، كما في : " أزيدٌ قائم أم عمرو ؟ " ، ولطلب التصديق ، كما في : " أزيدٌ قائم ؟ " وأما " هل " فهي – في نظرهم – مختصّة بالتصديق ، نحو : " هل قام زيدٌ ؟ " [٢] .

وفيما يتعلق بالمكوّنات التي يمكن تبئيرها فإنّ المتوكل يرى أنّ بؤرة الجديد تُسنَد إلى أيّ مكون داخل الجملة بغَضّ النظر عن وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية ؛ ففي الجملة " صَفَعَ خالدٌ ابنَه البارحةَ أمام رفاقه غاضبا تأديبا له " ، يمكن أن نُسنِد بؤرة الجديد إلى أيّ مكوّن من المكوّنات ، وأما بؤرة المقابلة فيرى المتوكل أنّ هناك قيدين يَضبطان إسنادها في البنيات الموصوليّة ؛ فالمكوّن المبأّر ، في هذه البنيات ، يجب أن يكون قابلا لأخذ الحالة الإعرابية الرفع ، وأن يكون قابلا للإضمار [٣] .

---

(١) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٣٢ – ٣٤ .
(٢) انظر ابن هشام – مغني اللبيب ، ج١ ، ص ١٥ .
(٣) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٤١ – ٤٢ .

ويجدر الذّكر أنّ المتوكل ، هنا ، يستعير هذين الشرطين مما ورد في النحـــو العربـــي القديم حول شروط الإخبار بالذي [١] ، ويمكِننا أن نمثّل لذلك بقول الرضي : " ومثال ذلـــك أن يقول العالِمُ للمتعلِّم ليُدرّبَه ، أو ليُجرّبه : أخبِر عن : " زيداً " من قولكَ : " ضربتُ زيداً " ، بـــ " الذي " ، فالمعنى : اجعل " الذي " مبتدأً خبرُهُ " زيد " ، واجعل تلك الجملـــة الأولـــى ، وهـــي " ضربتُ زيداً " ، صِلَةً لـــ " الذي " ، بلا تغيير شيء منها إلا أن تَجعل مكان " زيـــداً " ضميـــراً عائداً إلى " الذي " ، وتؤخِّر " زيدا " خبراً عن " الذي " ؛ فتقول : " الذي ضربتُه : زيـــدٌ " " [٢] ؛ ففي قول الرضي : " إلا أن تجعل مكان " زيداً " ضميرا عائداً إلى الـــذي " ، يَتمثّـــل شـــرط المتوكل في أن يكون المكوّن المبأر قابلا للإضمار ، وفي قوله : " وتؤخّر " زيداً " خـــبرا عـــن الذي " ، يتمثّـــل شرط المتوكـــل في أن يكـــون المكوّن قابلاً لأخـــذ الحالـــة الإعرابيـــة الرفع .

يقول ابن الناظم في الإخبار بالذي : " وكثيرا ما يُصار إلـــى هـــذا الإخبـــار ؛ لقصـــد الاختصاص ، أو تَقَوّي الحُكم ، أو تشويق السامع ، أو إجابة الممتحِن " [٣] ،والملاحَظ ، هنـــا ، أنّ قول ابن الناظم هذا يوارِد اعتبار المتوكل كوْن المكوّن المبأر ، في هـــذه البنيـــات ، حـــاملاً لوظيفة بؤرة المقابلة ؛ باعتبار أنّ هذه البؤرة هي التي تُسنَد إلـــى المكـــوّن الحـــامل للمعلومـــة

---

(١) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٤٢ " الحاشية " .
(٢) الرضي الأستراباذي – شرح الكافية ، ج٣ ، ص ١١٥ .
(٣) ابن الناظم – شرح الألفية ، ص ٢٨١ .

التي يَشُكُّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي يُنكِر المخاطب ورودها ؛ فالاختصاص وتقوية الحكم اللذان تَحدَّث عنهما ابن الناظم لا يستدعيهما إلا شكّ أو إنكار من قِبَل المخاطب .

- **المحوَر (Topic) :**

يعرَّف " المحور " – حسب النحو الوظيفي – بأنه الوظيفة التي تُسنَد " إلى المكوّن الدالّ على ما يشكّل المحدَّث عنه داخل الحمل " [١] بما يقتضيه الوضع التخابري بين المتكلم والسامع في طبقة مقامية معينة ، وذلك مثل : متى رجع زيدٌ ؟ رجع زيدٌ البارحة ؛ فـ " زيد " ، في الجملتين ، يشكّل المحور المحدَّث عنه المحمول عليه بقية الكلام ، بفارق أنه ، في الأولى ، يشكّل محور الاستخبار ، وفي الثانية يشكّل محور الإخبار.

ولمّا كان المبتدأ ، أيضا ، يشكّل المحدَّث عنه ؛ فإنه قد يلتبس بالمحور [٢] ، خاصة إذا كان المحور متصدّراً للجملة ، كما في : " زيدٌ مريض " ، إلا أنّ المبتدأ والمحور يظلاّن متمايزين ؛ ويكمُن الفرق الأساس بينهما – كما مرّ [٣] – في أنّ المحور وظيفة تداولية داخلية بالنسبة إلى الحمل ، وأما المبتدأ فهو محدَّث عنه خارجي ، ويظهر ذلك في قولنا : " زيد ، أبوه مريض " ؛ فـ " زيد " مبتدأ يقع خارج نطاق الحمل " أبوه مريض " ، ويشكّل مبتدأ محور الحمل (المحور و الحديث المحمول عليه) حديثا عن المبتدأ .

---

(١) أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٦٩ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٦٩ – ٧٠ .
(٣) انظر ، ص ١٨٥ في الرسالة " الحاشية "، وص ١٨٦ ، وانظر خارجية المبتدأ ، خاصة ، ص ١٩٢- ١٩٣ .

وواضح ، من خلال ما مرّ ، أنّ المتوكل يخالف رأي النحاة في أنّ المكوّن " زيد " ، في " زيدٌ مريض " ، والمكوّن " أبوه " ، في " زيدٌ ، أبوه مريض " ، يمثّل كلّ منهما المبتدأ ، وقد رأينا ذلك – أيضا – فيما يتعلق بقولهم : " عمرٌو قائم " (١) .

تُسنَد وظيفة المحور إلى أيّ مكوّن من مكوّنات الحمل شريطة أن يكون هذا المكوّن محدّثًا عنه غير حامل لوظيفة تداولية أخرى ، إلا أنّ الفاعل – حين وروده – يستأثر بهذه الوظيفة ، ويزكّي ذلك حصْر النحاة القدامى لعلاقة الإسناد بين الفعل أو ما يقوم مقامه والفاعل أو نائبه مهما تعدّدتْ مكوّنات الجملة (٢) .

الوظائف الخارجيّة :

- **المبتدأ (Theme) :**

يُعرَّف المبتدأ – في النحو الوظيفي – بأنه " ما يُحدّد مجال الخطاب الذي يُعتَبَرُ الحمل بالنسبة إليه وارداً " (٣) ، فإذا قلنا : " زيدٌ ، قام أبوه " (زيد مبتدأ [قام أبوه] حمل) ، فإنّ الحمل (قام أبوه) يُعَدّ وارداً على المبتدأ " زيد " بمقتضى معرفة المتكلم والسامع بالمقام الذي ترتبط به العبارة ؛ أي العلاقة المقامية التي تربط بين المبتدأ والحمل الوارد عليه ؛ وعليه ، فإنّ خارجية

---

(١) انظر ، ص ١٩٤ في الرسالة .
(٢) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ٧٤ – ٧٥ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١١٥ .

كلّ من : المبتدأ ، والذيل ، والمنادى ، لا تعني الاستقلال التامّ عن الحمل ؛ فالارتباط التداولي ، على الأقل [١] ، لابدّ أن يكون موجوداً .

وقد اشترط المتوكل في المبتدأ أن يكون معرَّفاً ، وهو يعتمد – في ذلك – المعيار التداولي " الإحاليّة " ؛ فالمبتدأ يجب أن يكون عبارة مُحيلة ؛ أي عبارة تَجعل المخاطَب قادراً على الاهتداء إلى المُحال عليه المقصود (المعرفة المشتركة بين المتكلم والسامع) ؛ وعليه ، فـ " الشجرة " – في قولنا : " الشّجرة ، تساقطتْ أوراقها " – تكون عبارة مُحيلة إذا تمكّن السامع من الاهتداء إلى الشجرة المعيّنة المقصودة ، وتكون غير محيلة ، ومن ثَم غير صالحة للمُبتَدئية ، إذا لم يتمكّن السامع من ذلك [٢] .

والمتوكل – في هذا الصّدد – يشير إلى تنبُّه القدماء إلى عِلّة إحالية المبتدأ ؛ وذلك عندما نبَّهوا إلى أنّ الإخبار عن المجهول لا يفيد ، وهو ما يواكِب رأيه من أنّ من مقوّمات نجاح عملية التخاطب اتّفاق المتكلم والمخاطب (المعرفة المشتركة) على مجال التخاطب [٣] .

كما يشير المتوكل ، أيضا ، إلى قيام النحاة العرب القدامى بتجويز مجيء المبتدأ نكرة إذا كان هناك ما يسوّغ ذلك ، ويَذكُر من تلك المسوّغات النكرة المسبوقة بنفي ، مثل : " ما

---

(١) يمكن أن يكون هناك بعض الارتباطات البنيوية ؛ ومن ذلك ما مر سلفا من أن المبتدأ يمكن أن يكون رابطا لضمير لاصق بالفعل (المحمول) . انظر ، ص ١٩٢ – ١٩٣ في الرسالة ، وانظر ، أيضا ، ما سيأتي عند الحديث حول " الذيل " إن شاء الله

(٢) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١١٨ – ١٢٠ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ١٢٠ .

رجلٌ في الدار "، والمسبوقة باستفهام ، مثل : " أرَجلٌ في الـدار ؟ " إلا أنـه يصـل إلـى أنّ المتصدّر ، في هاتين الجملتين ، لا يُعَدّ مبتدأً ؛ إذ لا يتحقق فيه تعريف المبتدأ كما بيّنه ، وإنمـا يُعَد المتصدر بؤرة ؛ كونه يمثّل المعلومة الجديدة ؛ وعلى ذلك ، فإنّ تنكير المتصدّر ، هنا ، يُعَدّ – في نظرهِ – أمراً طبيعيا ؛ إذ ليس من شرط البؤرة الإحالية (١) .

وعلى ذلك ، فإنّ مفهوم المبتدأ لدى المتوكل – وقد ألمحتُ إلى شيءٍ من ذلك في غـير موضع (٢) – يخالفهُ لدى النحاة القدامى ؛ لذا ، فإننا نرى المتوكل يدعـو إلـى التفريـق بيـن الوظائف التي رأى القدماء أنها تحقّقات مختلفة للوظيفة المبتدأ (٣) .

- **الذَّيل (Tail) :**

يُعرّف المتوكل " الذيل " بأنه الوظيفة الخارجية التي تُسنَد إلى المكـوّن الـذي يحمـل " المعلومة التي توضّح معلومةً داخل الحمل ، أو تعدّلها ، أو تصحّحها " (٤) ؛ وبناء على مـا ورد في التعريف فإنه يقتضي التفريق بين ثلاثة أنواع من الذيول : ذيل التوضيح ، وذيل التعديـل ، وذيل التصحيح ؛ حيث يرِد كلّ منها في بنية متميّزة ، ومقام مختلف ، كما يلي (٥) :

---

(١) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١٤١ – ١٤٢ .

(٢) انظر ما سلف في الوظيفة " الفاعل " ، ص ١٩٤ ، والوظيفة " المحور " ، ص ٢٠٣ – ٢٠٤ في هذه الرسالة ، وانظر ، لاحقا ، الوظيفة " الذيل " في شأن " أخوه مسافرٌ ، زيد " .

(٣) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١٤٣ ، وانظر أوجه الشبه وأوجه الاختلاف ، مفصلة ، بين المبتدأ و كل من هذه الوظائف ، ص ١٢٩ – ١٤٢ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .

(٥) انظر المصدر نفسه ، ص ١٤٧ – ١٤٨ .

- يؤتَى بذيل التوضيح عندما يقوم المتكلم بإعطاء معلومة ثم يرى أنـــها غـير واضحـة وضوحاً كافياً ، وذلك مثل : " أخوه مسافرٌ ، زيدٌ " ، و " نجحا ، الطالبان " .

- يُؤتَى بذيل التعديل عندما يقدّم المتكلم معلومة ثم يرى أنها ليست المقصـــودة تحديـداً ؛ فيُضيف ما يُعدّلها ، مثل : " قرأتُ الكتاب ، نصفَه " ، و " أُعجِبتُ بخالد ، علمِه " .

- يُؤتَى بذيل التصحيح عندما يعطي المتكلم معلومة ثم يرى أنها ليست المقصودة ؛ فيُحـلّ غيرَها محلّها ، مثل : " قابلتُ اليوم زيداً ، بل خالداً " .

ومن الواضح أنّ المتوكل ، في هذا المقام ، يَجمع بين ثلاث وظائف متمايزة لدى القدماء في وظيفة تداولية واحدة هي الذَّيل .

وقد أسلفتُ (١) أنّ للوظائف الخارجية : المبتدأ ، والذيل ، والمنادى ، ارتباطاً بـالحمل ، إلا أنّ " الذيل " يُعَدّ أشدّها ارتباطاً ، ويظهر ذلك ، بجلاء ، في ذيلَي : التصحيح ، والتعديـــل ؛ وذلك أنهما بالرغم من خارجيتهما إلا أنّ كلا منهما يُحاكي المكوّن الحملي الـــذي يصحّحـــه أو يعدّله في إعرابه ، فيأخذ الحالة الإعرابية الرفع أو النصب أو الجر بحسب الحالة الإعرابية لذلـك المكوّن ؛ وتبرير ذلك أنّ ذيل التعديل وذيل التصحيح يأخذ كلّ منهما حالته الإعرابية بمقتضـــى وظيفته الدلالية أو التركيبية التي تُسنَد إليه لا على سبيل الأصالة كما هو حال المكوّن الحملـي

---

(١) انظر ، ص ٢٠٤- ٢٠٥ في هذه الرسالة .

المعدّل أو المصحّح ؛ إذ المكوّنات الخارجية لا تُسنَد إليها وظائف دلالية أو تركيبية كما رأينا سالفاً [١] ، وإنما عن طريق الإرث ؛ فذيل التعديل وذيل التصحيح يرِث كلٌ منهما الوظيفة الدلالية والوظيفة التركيبية للمكوّن الحملي (إذا كانت مسندة إليه وظيفة تركيبية) ؛ باعتبار أنه يُعوّضه أو يقوم مقامه [٢] .

- **المنادى :**

يعرّف المتوكل " المنادى " بأنه الوظيفة التي " تُسنَد إلى المكوّن الدالّ على الكائن المنادى في مقام معيّن " [٣] . وفي غضون تعليقه على تعريفه هذا نجده يؤيّد النحاة العرب القدامى في تمييزهم بين كلٍّ من : المنادى ، والمندوب ، والمستغاث ، إلا أنه – كما يقول – لا يعتبرها وظائف مختلفة ، بل هي أنواع ثلاثة لوظيفة واحدة هي المنادى ؛ إذ كلما قلّ عدد الوظائف ، بأنواعها : الدّلالية ، والتركيبية ، والتداولية ، رقِي النحو إلى الكفاية النَّمَطيّة (Typological Adequacy) ، ويَصطلح على تسميتها بـ : منادى النداء ، ومنادى الندبة ، ومنادى الاستغاثة [٤] .

---

(١) انظر ، ص ١٨٥ في الرسالة " الحاشية " .

(٢) انظر أحمد المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١٤٩ – ١٥٢ . علما أن المتوكل ينوه إلى أن هذا التحليل يوافق ، من حيث الفكرة الأساسية ، تمييز النحاة العرب القدامى البدل عن باقي التوابع ؛ في أنه ليس جزءا من جملة المُبدل منه ، وأنه معمول للعامل في المبدل منه لكن على نية تكرار العامل ، إلا أنه يخالفهم من حيث طبيعة التحليل ؛ وذلك فيما يتعلق بمسألة تقدير العامل المكرر ؛ إذ النحو الوظيفي – كما سلف – نحو غير تحويلي ؛ فلا يقبل تقدير ما ليس له وجود ظاهر في السطح . انظر المصدر نفسه ، ص ١٥٢ – ١٥٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .

(٤) انظر المصدر نفسه ، ص ١٦٢ – ١٦٣ ، ولاحظ الحاشية ، ص ١٦٣ .

علما أنّ النحاة العرب القدامى لم يعتبروا المنادى ، والمندوب ، والمستغاث ، وظـــائف مختلفة ، بل اعتبروها – كما هو حال المتوكل – أنواعاً ثلاثة تتْبع وظيفة واحدة [١] .

ويقترح المتوكل ، لإسناد المنادى ، شرطين أساسيين [٢] : أولّهما : أن يُحيل المنـــادى على كائن حيّ ؛ لذا ، فجملة " يا كرسيّ ، حضرَ الضيوفُ " ، تُعَدّ لاحنة ، و ثانيهما : أن يكـون المنادى مُحيلاً على المخاطب .

و قد نبّه النحاة إلى الشرط الأول ؛ فإنّما " يُنادَى المميّز ، وأما نحو : يا جبـــال ، ويـا أرض ، فقيل إنه من باب المجاز ؛ لتشبيهِ ما ذُكِر بالمميّز في الانقيـاد " [٣] . و أمـا الشـرط الثاني فإنّه يخالف النحاة فيه ؛ إذ النداء – عند النحاة – للمتكلـــم و المخـاطب ، و لا يكـون لغائب [٤] .

ولمّا كان " المنادى " وظيفة تداولية خارجية فإنّ المتوكل يستدلّ على خارجيته بأنـــه لا يشكّل موضوعا من موضوعات المحمول ؛ ومن ثَم لا تسنَد إليه وظيفة دلالية أو تركيبية . كمـا يستدلّ ، أيضا ، بأنّ القوّة الإنجازية للمنادى تختلف ، دائما ، عن القوة الإنجازية للحمل ؛ ففـي قولنا : " يا زيدُ ، ساعدْ أخاك " ، و " زيد ، هل عاد أخوك ؟ " ، و " يا زيد ، قابلْ خالدّ عمراً

---

(١) انظر ، ص ٩٠- ٩١ في الرسالة ، وانظر ، أيضا ، الرضي الأستراباذي – شرح الكافية ، ج١ ، ص ٣١١ – ٣١٢ .
(٢) انظر المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١٦٤ – ١٦٥ .
(٣) الصبان – حاشية الصبان ، ج٣ ، ص ١٩٧ .
(٤) انظر ابن يعيش – شرح المفصل ، ج٢ ، ص ١٨ .

البارحة " ، نجد أنّ القوة الإنجازية للحمل الأول هي الأمر ، وللثاني السؤال ، وللثالث الإخبار ، في حين أنّ للمنادى – في الجمل الثلاث – القوة الإنجازية الثابتة ، دائما ، النداء [١] . وهذا الاستدلال الثاني يمكِننا أن نجد من يهجس به من النحاة العرب القدامى ؛ إذ يقول ابن يعيش : " والنداء ليس بإخبار ، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى " [٢] .

وبعد ، فهذا ما رأيتُ أنْ أوجزه مما جاء به المتوكل في نموذجه اللغوي ، الذي حاول ، من خلاله ، أن يقدّم دراسة جديدة ؛ يصف فيها بنية النحو ، في العربية ، بصورة تتفق ومبادئ النظر اللغوي الحديث .

ولا شكّ أننا – من خلال ما تمّ عرضه – نلاحظ أنّ نقاط الالتقاء بين ما جاء به المتوكل ، في نموذجه ، وما جاء به النحاة العرب القدامى كثيرة . ونضيف إليها ، هنا ، ما يُمكِن أن يُعَدّ نقطة التقاء متميّزة ؛ فقد رأينا أنّ النحو الوظيفي الذي يعتمده المتوكل إطاراً نظريا عامّا يقترح أن تشتمل بنية النحو على مستويات تمثيلية ثلاثة ، هي : مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية ، وآخر لتمثيل الوظائف التركيبية ، وثالث لتمثيل الوظائف التداولية ، وإننا – من خلال ما جاء في الفصل الثاني في هذه الرسالة – لنجد أنّ هذا الأمر لم يغبْ عن أذهان القدماء ؛ فقد وسعتْ بنية النحو العربي – كما وصفها النحاة القدامى – هذه المستويات التمثيليّة

---

(١) انظر المتوكل – الوظائف التداولية ، ص ١٧١ – ١٧٣ .
(٢) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ ، ص ١٢٧ .

الثلاثة ، بحيث مُثِّل للوظائف النحويّة – مثلما رأينا – من خلالها ؛ فالخبر – في المستوى التركيبي – هو المبنيّ على المبتدأ ، و هو – في المستوى الدلالي – ما يُخبَر به عن المبتدأ فيتمّ المعنى الأساسي للجملة ، و هو – في التداولي – محطّ فائدة السامع ما لم يكن يعرفه ، و الإضافة – في المستوى التركيبي – أن تَجعل المضاف إليه من تمام المضاف يتنزّل منه منزلة التنوين ، وهي – في المستوى الدلالي – تفيد التخصيص أو التعريف ، و هو حال باقي الوظائف كما مرّ ، بفارق أنّ المتوكل – كما ظهر في مقاربته – يعطي المستويين : الدلالي ، و التداولي ، دوراً أساسيّاً في عملية الوصف اللغوي .

ولكن ، وإن كانت نقاط الالتقاء كثيرة ، فإنّ نقاط الافتراق ، كذلك ، متعدّدة ، وقد أشرتُ إلى بعض منها في أثناء عرض النموذج .

ومن خلال ذلك ، فإنه يمكِننا " القول بأنّ دراسة النحو العربي بمناهج حديثة ممكنة وأنّ الإفادة من هذه المناهج مشروعة " [١] ، بشرط أن يبقى النحو العربي محافظاً على روحه وأصالته اللتين اصطَبَغ بهما ؛ إذ لكلّ لغة خصوصيّتها ، وتربتها الأصيلة التي تستمدّ منها عناصر قوتها ونَمائها .

---

(١) عبد الحميد السيد – التراكيب النحوية من الوجهة التداولية ، ص٨٤ .

ومن الواضح أنّ المتوكل – في نموذجه هذا – قد اعتدّ المعنى ضابطاً مهمّا في تحليلـــه النحوي ، فأحلّه محلاً متميزاً ؛ إذ له مستويان تمثيليان في البنية النحوية للجملة ؛ ممّا يعطيـــه – كما لاحظْنا – دوراً بارزاً في تأليفها ، وتحديد الحالات الإعرابية لمُكوّناتها.

هذا هو ، بإجمالٍ ، موقف المُحدَثين العرب من الوظائف النحوية في الـــتراث النحـــوي العربي ؛ إذ تناولوها ساعينَ إلى النهوض بالدّرس النحوي العربي ، ودفعهِ إلى الأمام .

وقد لاحظْنا أنهم بدؤوا مقارباتهم بتوجُّهات وظيفية يَغلب عليها الطابع التعليمـــي ؛ بمـــا يتواءم وسعيَهم إلى التيسير ، إلى أن وصل الأمر إلى باحثين قاموا بإرساء القواعـــد وتثبيتـــها ، وإيجاد الأرضية الصلبة وتأطيرها ، وعلى رأسهم تمام حسان ، ومن ثَم أصبحـــت الوظيفيـــة – عند النحاة المُحدَثين العرب – بأبعادها اللسانية الحديثة – كما يمثّلها المتوكل – منهجا قائما بذاته تُصاغ ، من خلاله ، البنية النحوية العربية بشكلٍ يُعَدّ أكثر استجابةً لمقتضَيات الوصف اللغـــوي الحديث .

الخاتمة

سَعَت هذه الدراسة إلى بيان موقف النحاة العرب القدامى ، من خلال ممارساتهم وتطبيقاتهم في الوظائف النحوية ، من المعنى ، مُمَثَّلاً في أبعادِهِ : التركيبيّ ، والدلاليّ ، والتداوليّ .

وفي غضون ذلك توصّلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، لعلّ من أبرزها :

- حظيتْ دراسة المعنى باهتمام كبير من قِبَل اللسانيين العرب في النظرية اللسانية العربية في التراث منذ وقتٍ مبكّر ، ومن خلال ما أبداه اللغويون ، في دراساتهم ، من رؤى متكاملة وبصائر نافذة ونظرة دقيقة شاملة تخطّت حدود العربية في بعض الأحيان . والتقتْ مع النظر اللساني الحديث في العديد من الأُصول ؛ أمكَننا القول بأنّ دراسة المعنى ، عند لغويّي العرب في التراث ، تشكّل نظرية دلالية قائمة بذاتها ، وصالحة لأن تكون رافِدا مهمّا ومميّزا من روافد علم الدلالة الحديث .

- أدركَ اللسانيون العرب القدامى مفهوم النظام اللغويّ ؛ إذ وَعَوا مستوياته ، التي تتآزر مُكوّنةً البنية اللغوية ، وَعياً دقيقا ، وبيّنوا الأثر المعنوي لكلّ منها في البنية الدلالية للغة .

- أدركَ النّحاة العرب القدامى – وإن لم يصرّحوا بالمصطلح – مفهوم الوظيفة النحوية ، وفرّقوا بين المعنى النحويّ الناتج عن العلاقات التركيبية وفق القواعد النحوية للغة ، والمعنى

المرتبط بالقواعد اللغوية ضمن ما هو متعارَف بين متكلّمي اللغة في إطار التواصل الاجتماعي ، كما فرّقوا بين النظام النحوي القائم على الإسناد ، والحدث اللغوي الذي يقتضي الاهتمام بالفضلات ؛ لدورها البارز في بيان المعنى الدلالي للكلام . وقد كان ذلك من خلال دراستهم التراكيب ووصفها ، وبيان أسرارها وتجلّياتها ، وضبْط وظائف مكوّناتها من خلال بيان العلاقات بين هذه المكوّنات وبنيتها وإعرابها ؛ وصولاً إلى رسْم البنية التركيبية والدلالية لتراكيب العربية وفق ما جاء في اللسان العربيّ . وذلك يعني أنّ النحو – عند القدماء – هو دراسة تركيبية تُعنى بالتراكيب وبيان أسرارها وخصائصها ، فلم يكن محصوراً في أواخر الكلم كما ادّعى المحْدثون .

- بيّنت الدراسة ، بما لا يَدع مجالاً للشكّ ، أنّ الدراسة النحوية العربية في التراث لم تكن شكليّة خالصة مقتصرة على الإعراب وتفصيل أحكامه على حساب المعنى ، وإنما امتدّت أنظار النحاة وتحليلاتهم – في أثناء تناولهم الوظائف النحوية – إلى البعدين المعنويّين : الدلالي ، والتداولي ، بالقدْر الذي يتواءم وغايتهم من دراسة اللغة ؛ مما يستوجب على ناقد التراث أن ينظر إليه نظرةً شاملة وموضوعية ، وألا يُحاكِم النحاة بغير منهجهم وغايتهم .

وإن كانت نظرات النحاة القدامى موزّعة على الأبواب النحوية فهو ما تقتضيه غايتهم في فهم اللغة .

- بالرغم من أنّ بعض المُحدَثين لم يقرؤوا التراث قراءةً مُنصفة ، وبالرغم مما ظهر في مقارباتهم من خللٍ واضطراب ، إلا أنّ الدراسة خَلَصَت إلى أنّ الفكر اللغوي عند المحدثين العرب ، من خلال مقارباتهم ، قطَع شوطاً طويلا في سبيل التأطير والمنهجية العلمية القائمة على أسسٍ حديثة ، وهو ما تمثّله ، خاصة ، مقاربة المتوكل ، مما يعني أنّ دراسة العربية ونحوها من منظور حديث أمر مشروع وضروريّ ؛ لِما تستلزمه الدراسة اللغوية من التواصل بين المناهج والأنظار المختلفة ، بشرط أن تبقى الإفادة في إطار معيّن دون المساس بروح العربيّة وجوهرها .

قائمة المصادر والمراجع

المصادر :

- **المصادر المطبوعة :**

- الأزهري ، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ) – شرح التصريح على التوضيح ، ط١ ، ٣م ، تحقيق محمد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- الإسفرائيني ، محمد بن أحمد تاج الدين (ت ٦٨٤هـ) – اللباب في علم الإعراب ، ط١ ، ١م ، تحقيق شوقي المعرّي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- الأشموني ، علي بن محمد (ت ٩١٨هـ) – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى " منهج السالك ، إلى ألفية ابن مالك " ، ط١ ، ٣م ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، ١٩٥٥م .
- الأصفهاني ، أبو الفَرَج (ت ٣٥٦هـ) – الأغاني ، ط٢ ، ٢٧م ، تحقيق عبد علي مهنّا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٢م .
- الأنباري ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ) – كتاب أسرار العربية ، ط١ ، ١م ، تحقيق فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- الأهدل ، محمد بن أحمد بن عبد الباري (ت ١٢٩٨هـ) – الكواكب الدريّة ، ط٦ ، ١م ، تحقيق عبد الله يحيى الشعبي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ) – خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، ط١ ، ١٣م ، تحقيق محمد نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ) – ديوان الخنساء ، ط١ ، ١م ، تحقيق أنور أبو سويلم ، دار عمار ، عمّان ، ١٩٨٨م .
- الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) – أسرار البلاغة في علم البيان ، د.ط ، ١م ، تحقيق محمد رشيد رضا ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، د.ت .
- الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) – دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ط٣ ، ١م ، تحقيق محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت .
- الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) – كتاب الجمل في النحو ، ط١ ، ١م ، تحقيق يُسري عبد الغني عبد الله ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٠م .
- الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) – كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، د.ط ، ٢م ، تحقيق كاظم بحر المرجان ، بيت الموصل ، الموصل ، د.ت .

- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) – الخصائص ، د.ط ، ٣م ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، بيروت ، ١٩٥٢م .
- ابن جني ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) – اللمع في العربية ، ط٢ ، ١م ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥م .
- أبو حيّان الأندلسي ، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) – ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ، ط١ ، ٥م ، تحقيق مصطفى أحمد النّمّاس ، مطبعة المدني / المؤسسة السعودية ، القاهرة ، ١٩٨٧م .
- أبو حيّان الأندلسي ، محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) – تفسير البحر المحيط ، ط١ ، ٩م ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود و علي محمد معوّض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .
- أبو حيان التوحيدي ، علي بن محمد بن العباس (ت ٤١٤هـ) – كتاب الإمتاع والمؤانسة ، د.ط ، ١م ، تحقيق أحمد أمين و أحمد الزين ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، د.ت .
- ابن خلدون ، ولي الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ) – مقدمة العلاّمة ابن خلدون ، د.ط ، ١م ، تحقيق حجر عاصي ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت .
- الرازي ، محمد الرازي فخر الدين (ت ٦٠٦هـ) – التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، د.ط ، ١٧م ، تحقيق خليل محي الدين المَيْس ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- ابن أبي الربيع ، عبيد الله بن أحمد (ت ٦٨٨هـ) – البسيط في شرح جمل الزجاجي، ط١، ٢م ، تحقيق عيّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م.
- الرضي الأستراباذي ، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ) – شرح كافية ابن الحاجب ، ط١ ، ٥م ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- الزجّاجي ، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) – الإيضاح في علل النحو ، ط٤ ، ١م ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨٢م .
- الزّمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، ط١ ، ٦م ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ١٩٩٨م .
- الزّمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) – المفصّل في علم العربية ، د.ط ، ١م ، تحقيق محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٣٢٣هـ .
- ابن السرّاج ، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ) – الأُصول في النحو ، ط٤ ، ٣م ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٩م .

- السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت ٥٨١هـ) – نتائج الفكر في النحو ، ط٢ ، ١م ، تحقيق محمد إبراهيم البنّا ، دار الرياض ، الرياض ، ١٩٨٤م .
- سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) – كتاب سيبويه ، ط١ ، ٥م ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، د.ت .
- ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ) – المخصّص ، د.ط ، ٥م ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .
- ابن سينا ، الحسين بن عبدالله (ت ٤٢٨هـ) – الخطابة ، ط١ ، ١م ، تحقيق محمد سليم سالم ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- السّيوطي ، جُلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) – همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، د.ط ، ١م ، تحقيق محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة ، بيروت ، د.ت .
- الصبّان ، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ) – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط١ ، ٤م ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله (ت ٧٦٩هـ) – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، د.ط ، ٢م ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٩٨٨م .
- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) – إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، ط١ ، ١م ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٩م .
- العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) – ديوان أبي الطيب المتنبي ، د.ط ، ٢م ، تحقيق مصطفى السقّا و إبراهيم الابياري و عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- العلوي ، يحيى بن حمزة بن علي (ت ٧٤٥هـ) – كتاب الطراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ط١ ، ١م ، تحقيق محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م .
- الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ) – المستصفى من علم الأُصول ، ط١ ، ٢م ، تحقيق محمد سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٧م .
- الفاكهي ، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي (ت ٩٧٢هـ) – شرح الحدود النحوية ، ط١ ، ١م ، تحقيق محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٦م .

- الفرزدق ، همّام بن غالب (ت ١١٠هـ) – ديوان الفرزدق ، د.ط ، ٢م ، تحقيق كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٦م .
- ابن قتيبة الدينوري ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ) – كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني ، ط١ ، ٣م ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- ابن القيّم ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ) – التفسير القيّم ، د.ط ، ١م ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- ابن مالك ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ) – شرح الكافية الشافية ، ط١ ، ٢م ، تحقيق علي محمد معوّض و عادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
- مسكويه ، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١هـ) – الهوامل والشوامل ، ط١ ، ١م ، تحقيق سيّد كسروي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠١م .
- المكودي ، أبو زيد عبد الرحمن بن علي (ت ٨٠٧هـ) – شرح المكودي على الألفية في علميّ النحو والصرف للإمام ابن مالك ، ط١ ، ١م ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- ابن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد (ت ٦٨٦هـ) – شرح ألفية ابن مالك ، د.ط ، ١م ، تحقيق محمد بن سليم اللبابيدي ، دار السرور ، بيروت ، ١٣١٢هـ .
- النّحّاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ) – إعراب القرآن ، ط٣ ، ٥م ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، د.ط ، ٤م ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، د.ت .
- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ) – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، د.ط ، ١م ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المروج ، مصر ، د.ت .
- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت ٧٦١هـ) – شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، ط١١ ، ١م ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار المروج ، مصر ، ١٩٦٣م .

- ابن هشام ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١هـ) – مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، د.ط ، ٢م ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .
- ابن يعيش ، موفق الدين (ت ٦٤٣هـ) – شرح المفصل ، ط١ ، ٣م ، تحقيق عبد الحسين المبارك ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٨م .

المراجع :

المراجع الحديثة / باللغة العربية :

- إبراهيم مصطفى – إحياء النحو ، د.ط ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩م .
- أحمد قدور – مبادئ اللسانيات ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٦م .
- أحمد المتوكل – دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ط١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦م .
- أحمد المتوكل – البحث اللساني و السيميائي " مُشاركة في مائدة حول الوظائف النحوية في النماذج اللغوية " ، ط١ ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٤م .
- أحمد المتوكل – من البنية الحملية إلى البنية المكوّنية " الوظيفة المفعول في اللغة العربية " ، ط١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٧م .
- أحمد المتوكل – الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ط١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥م .
- أحمد مختار عمر – البحث اللغوي عند العرب ، ط٧ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧م .
- أحمد مختار عمر – دراسة الصوت اللغوي ، د.ط ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩١م .
- أحمد مختار عمر – علم الدلالة ، ط٥ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
- أنس محمد قاسم – مقدمة في سيكلوجية اللغة ، د.ط ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر ، ٢٠٠٠م .
- بالمر – علم الدلالة " إطار جديد " ، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥م .
- تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها ، د.ط ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، د.ت .
- جون ليونز – اللغة و اللغويات ، ط١ ، مؤسسة رلى ، عمّان ، ١٩٩١م .
- جون ليونز – اللغة والمعنى والسياق ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧م .

- جون ليونز – نظرية تشومسكي اللغوية ، ط٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٥م .
- حلمي خليل – العربية وعلم اللغة البنيوي ، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦م .
- حنا الفاخوري – ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٩م .
- خليل عمايرة – في نحو اللغة وتراكيبها " منهج وتطبيق " ، ط١ ، عالم المعرفة ، جدّة ، ١٩٨٤م .
- عبد الحكيم راضي – نظرية اللغة في النقد العربي ، د.ط ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٨٠م .
- عبد السلام المسدي – اللسانيات وأسسها المعرفية ، ط١ ، الدار التونسية للنشر . تونس ، ١٩٨٦م .
- عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي – الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية ، د.ط ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، ١٩٨٥م .
- عبد القادر المهيري و حمادي صمود و عبد السلام المسدي – النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص ، د.ط ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، ١٩٨٨م .
- عبد الكريم مجاهد – الدلالة اللغوية عند العرب ، د.ط ، دار الضياء ، الأردن ، ١٩٨٥م .
- عبد المجيد سيد منصور – علم اللغة النفسي ، ط١ ، عمادة شؤون المكتبات / جامعة الملك سعود ، السعودية ، ١٩٨٢م .
- عبده الراجحي – النحو العربي والدرس الحديث " بحث في المنهج " ، د.ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- عز الدين مجدوب – المنوال النحوي العربي " قراءة لسانية جديدة " ، ط١ ، دار محمد علي الحامي / كلية الآداب – سوسة ، تونس ، ١٩٩٨م .
- فرديناند دي سوسور – علم اللغة العام ، ط٢ ، بيت الموصل ، الموصل ، ١٩٨٨م .
- لوريتو تود – مدخل إلى علم اللغة ، د.ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٩٤م .
- ماريو باي – أُسس علم اللغة ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣م .
- مازن الوعر – دراسات لسانية تطبيقية ، ط١ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٩م .
- مازن الوعر – نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، ط١ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٧م .

- محمد حبلص – من أسس علم اللغة ، ط١ ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤م .
- محمد حماسة عبد اللطيف – بناء الجملة العربية ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة – بيروت ، ١٩٩٦م .
- محمد الخولي – علم الدلالة " علم المعنى " ، د.ط ، دار الفلاح للنشر ، عمّان ، ٢٠٠١م .
- محمد عابد الجابري – بنية العقل العربي ، ط٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- محمود السعران – علم اللغة " مقدمة للقارئ العربي " ، د.ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د.ت .
- محمود فهمي حجازي – مدخل إلى علم اللغة ، د.ط ، دار قباء ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
- محمود نحلة – مدخل إلى دراسة الجملة العربية ، د.ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨م .
- مهدي المخزومي – في النحو العربي " قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث " ، ط١ ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ١٩٦٦م .
- مهدي المخزومي – في النحو العربي " نقد وتوجيه " ، ط٢ ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- نهاد الموسى – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- يوسف غازي – مدخل إلى الألسنية ، ط١ ، منشورات العالم العربي الجامعية ، دمشق ، ١٩٨٥م .

الرسائل الجامعية :

- عطا محمد موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٩٢م .
- فارس محمد عيسى ، ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، مصر ، ١٩٨٩م .
- لطيفة إبراهيم النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٩٢م .
- لطيفة إبراهيم النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، رسالة دكتوراه ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٩٥م .

البحوث المنشورة :

الدوريات :

- جعفر دك الباب – ازدواجية اللغة العربية وكيفية الخروج منها ، المعرفة ، مجلد ١٩ ، العددان٢٢٢/٢٢٣ ، سورية ، ١٩٨٠م ، ص ٥ - ٣٢ .
- جعفر دك الباب – مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية " المنهج الوصفي الوظيفي " ، الموقف الأدبي ، مجلد ٥ ، العددان١٣٥/١٣٦ ، سورية ، ١٩٨٢م ، ص ٤٢ - ٦٤ .
- جون سيرل – تشومسكي والثورة اللغوية ، الفكر العربي ، مجلد١ ، العددان ٨/٩ ، لبنان / ليبيا ، ١٩٧٩م ، ص ١٢٣ - ١٤٣ .
- جون ليونز – نظرية المعنى عند فيرث في الميزان ، الفكر العربي ، مجلد١٥ ، عدد٧٨ ، لبنان / ليبيا ، ١٩٩٤م ، ص ٢٤ - ٤٠ .
- عبد الحميد مصطفى السيد – إشكالية العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني ، المنارة ، مجلد٨ ، عدد٣ ، الأردن ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٠٩ - ٢٣٧ .
- عبد الحميد مصطفى السيد – بنية الجملة في اللغة العربية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، مجلد١٥ ، عدد٨ ، الأردن ، ٢٠٠٠م ، ص ٣٥ - ٦١ .
- عبد الحميد مصطفى السيد – التراكيب النحوية من الوجهة التداولية ، مؤتة للبحوث والدراسات ، مجلد١٦ ، عدد٢ ، الأردن ، ٢٠٠١م ، ص ٥٧ - ٩٠ .
- عزمي إسلام – مفهوم المعنى " دراسة تحليلية " ، حوليات كلية الآداب / جامعة الكويت ، الحولية السادسة ، الرسالة الحادية و الثلاثون ، الكويت ، ١٩٨٥م ، ص ٥ - ١٦٣ .
- محمد صلاح الدين الشريف – النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان " اللغة العربية معناها ومبناها " ، حوليات الجامعة التونسية ، مجلد ٣ ، عدد١٧ ، تونس ، ١٩٧٩م ، ص ١٩٣ - ٢٢٩ .
- مصطفى غلفان – نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي " ملاحظات حول تحليل لغة النص " ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة الحسن الثاني ، مجلد ٢ ، عدد٣ ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦م ، ص ٧٩ - ٩٤ .
- ميخائيل ج. كارتر – قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي " نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي ، مساهمة في تاريخ اللسانيات " ، حوليات الجامعة التونسية ،مجلد ١٤ ، عدد٢٢ ، تونس ، ١٩٨٣م ، ص ٢٢٣ - ٢٤٥ .

- ميشال زكريا – التطور الذاتي في الألسنية التوليدية والتحويلية ، الفكر العربي المعـــاصر ، مجلد ٧ ، العدد٢٥ ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ص ١٥ – ٢٥ .
- ميشال زكريا – المكوّن الدلالي في القواعد التوليدية والتحويلية ، الفكر العربي المعـــاصر ، مجلد ٥ ، العددان١٨/١٩ ، بيروت ، ١٩٨٢م ، ص ١٢ – ١٨ .
- نايف خورما – أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، عـــالم المعرفـــة ، مجلـــد١٧، عدد ٢١٩ ، الكويت ، ١٩٧٨م ، ص ٥ - ٣٤١ .
- يحيى أحمد – الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، عالم الفكر ، مجلـــد٢٠ ، عـــدد٣ ، الكويت ، ١٩٨٩م ، ص ٦٩ – ٩٨ .

فهرس الشَّواهد القرآنيَّة

الشَّاهد القرآني	رقم الآية	اسم السورة	رقم الصفحة
﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾	٦،٧	الفاتحة	ص ١٣١
﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾	٢١٧	البقرة	ص٩٩، ١٠٠، ١٤١
﴿ أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾	٣٩	آل عمران	ص١٢٢، ١٢٣
﴿ قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِىَ ٱلْكِبَرُ وَٱمْرَأَتِى عَاقِرٌ ﴾	٤٠	آل عمران	ص ١٢٢
﴿ فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾	١٢٩	النساء	ص ١١٤
﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾	١٥٧	النساء	ص١١٨، ١١٩
﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾	١٦٤	النساء	ص ٨١
﴿ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ ﴾	٧٠	الأنعام	ص ١٨٩
﴿ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾	٤٦	هود	ص ١٠٦
﴿ أَوِ ٱطْرَحُوهُ أَرْضًا ﴾	٩	يوسف	ص ٨٤
﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠ ﴾	٣٠	الحجر	ص١٠٠، ١٣٨
﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾	٨١	النحل	ص ١٤٩
﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ﴾	١٠٣	الكهف	ص ١٢٤
﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	٤	مريم	ص ٨٩
﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّى ﴾	٤٧	مريم	ص ١٠٣
﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝١٦ ﴾	١٦	الأنبياء	ص ٧٢

﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾	٤	النور	ص ١١٤
﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾	٣٠	النمل	ص ١٣٣
﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾	٣٣	سبأ	ص ٩٣
﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٣١	فاطر	ص ١٢٠
﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ ﴾	٧٣	ص	ص١٠٠، ١٣٨
﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ ﴾	١٨	غافر	ص ٨٤
﴿ وَنَادَوْا۟ يَا مَالِ (يَٰمَٰلِكُ) لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾	٧٧	الزخرف	ص١٢٦، ١٢٧
﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾	١٢	القمر	ص ٨٩
﴿ فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾	٤٢	القمر	ص ٨١
﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾	٣	الحديد	ص١٠٩، ١١٠
﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾	١٣	الحاقة	ص ١٨٩
﴿ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾	١٤	الحاقة	ص ٨١
﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ ﴾	٤٤	الحاقة	ص ١١٤
﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ﴾	١٧	نوح	ص ١١٦ " الحاشية "
﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾	٨	المزمل	ص ١١٥
﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ ﴾	١٧ ١٨	الانفطار	ص ١٣٩
﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾	١٤ ١٥	البروج	ص ١٠٩

فهرس الشَّواهد الشِّعريَّة

الشاهد الشعري		رقم الصفحة
مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْساغِـــــــهِ	بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغـــي أَرْنَبـــــــا	ص ١٠٤ "ولاحظ الحاشية"، وص ١٤٨
إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعَـــتْ	نَوازِعُ مِن قَلْبي ظِماءٌ و أَلْبُـــبُ	ص ١٢٨ ، وص ١٢٩
أَخاكَ أَخاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخا لَـــهُ	كَساعٍ إِلى الهَيْجا بِغَيْرِ سِـــلاحِ	ص ١١٣
لَنا مَعْشَرَ الأَنْصارِ مَجْدٌ مُؤَثَّلٌ	بِإِرْضائِنا خَيْرَ البَرِيَّةِ أَحْمَـــــدا	ص ١١٢
أَقْسَمَ بِاللهِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ		ص ٩٧
لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا		ص ١٤٠
تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتَّى إِذا ادَّكَرَتْ	فَإِنَّما هِيَ إِقْبـــالٌ وَ إِدْبـــــارُ	ص ١٠٥ ، وص ١٠٦
أَنا أَبو النَّجْمِ و شِعْري شِعْري		ص ١٠٨
بَدَتْ قَمَراً ومالَتْ خُوطَ بَـــــانٍ	وَفاحَتْ عَنْبَراً وَ رَنَتْ غَـــزالا	ص ١٢٢
حاشا قُرَيْشاً ؛ فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُـــمْ	عَلى البَرِيَّةِ بِالإِسْلامِ وَ الدِّيـــنِ	ص ١١٩
فَيا راكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَـــنْ	نَدامايَ مِنْ نَجْرانَ أَنْ لا تَلاقِيا	ص ١٢٦

ملْحق المصطَلَحات الواردَة في الرّسالَة

المصطلح	المعنى
Action	حركة
Actor	عامِل (مُشارِك)
Antonymy	التَّضاد
Arbitrary	العلاقة الاعتباطية بين اللفظ ومعناه
Arguments	حدود موضوعات
Behaviorism	المذهب السُّلوكي
Bound Morphemes	المورفيمات المقيَّدَة
Communicative Competence	القدرة التواصلية
Communicative Dynamism	دينامية الاتصال
Constituent Structure	البنية المكوّنية
Constituents Terminaux	المكوّنات النهائية
Context of Situation	سياق الحال
Contextual Meaning	المعنى السياقي
Conventional Use Theory	نظرية الاستخدام الاتفاقي
Deep Structure	البنية العميقة
Descriptive Function	الوظيفة الوصفية
Descriptive Meaning	المعنى الوصفي
Descriptive Structuralism	البنيوية الوصفية
Emotive Meaning	المعنى العاطفي
Event	حدث
Expressive Function	الوظيفة التعبيرية
Expressive Meaning	المعنى التعبيري
Focus	البؤرة
Functional Grammar	النحو الوظيفي
Functionalism	الوظيفية
Functional Structure	البنية الوظيفية

Fund	قواعد الأساس
Generative Rules	القواعد التوليدية
Generative Transformational Grammar	المدرسة التوليدية التحويلية
Goal	هدف
Government and Binding Theory	نظرية العامل والربط الإحالي
Homophony	الاشتراك اللفظي (يقصد به الغربيون مجموعة الكلمات التي لا علاقة بينها سوى اتفاقها في الشكل أو الصيغة)
Hyponymy	الاشتمال
Ideational Theory	نظرية الأفكار
Immediate Constituents Analysis	منهج التحليل إلى المكوّنات المباشرة
Intonation	التنغيم
Language Behaviour	السلوك اللغوي
Lexicon	المعجم (باعتباره إحدى مجموعتيّ قواعد الأساس (Fund) في النحو الوظيفي (Functional Grammar))
Linguistic Semantics	علم الدلالة اللغوي
Non-Directed Action	نشاط قاصر
Paradigmatic	العلاقات الرأسية بين مكوّنات الجملة
Patient	متأثّر (مُشارك)
Philosophy	علم الفلسفة
Polysemy	المشترَك اللفظيّ
Pragmatic	تداولي
Pragmatic Functions	الوظائف التداولية
Prague	مدرسة براغ
Predicate Frames	الأُطر الحملية
Predicates and Terms Formation Rules	قواعد تكوين المحمولات والحدود
Predicative Structure	البنية الحملية
Primitives	مفاهيم أولى

Psychological Adequacy	الكفاية النفسية
Psychology	علم النفس
Reference	المدلول
Referent	الشيء الخارجي – المُشار إليه
Referential Theory	النظرية الإشارية
Rheme	المسند إليه
Rules of Use Theory	نظرية قواعد الاستخدام
Satellites	حدود لواحق
Segmental Phonemes	الفونيمات التركيبية
Self-Expression	التعبير الذاتي
Semantics	علم الدلالة
Semantic Field	الحقل الدلالي
Sentence Meaning	معنى الجملة
Signified	مدلول (صورة صوتية)
Signifier	دالّ (فكرة)
Socialization	التواصل الاجتماعي
Social Function	الوظيفة الاجتماعية
Social Meaning	المعنى الاجتماعي
Sociology	علم الاجتماع
Sound Symbolism	المناسَبَة الطبيعية بين الأصوات والدلالات
Standard Theory	النظرية النموذجية
Stress	النبر
Substitution Counter	مقابل استبدالي
Suprasegmental phonemes	الفونيمات غير التركيبية
Surface Structure	البنية السطحية
Symbol	الدال
Synonymy	الترادف
Syntactic Function	الوظيفة النحوية
Syntagmatic	العلاقات الأفقية بين مكوّنات الجملة

Systemic Grammar	النحو النظامي
Tagmeme	التاجميم (الوحدة الأساسية للتحليل النحوي في المنهج التاجميمي (Tagmemic Analysis))
Tagmemic Analysis	المنهج التاجميمي
Tail	الذيل
Terms	الحدود
Theme	المسند ، مبتدأ
Topic	المحور
Trace	مفهوم الأثر
Transformational Rules	القواعد التحويلية
Typological Adequacy	الكفاية النمطية
Use Theory	نظرية الاستخدام
Utterance Meaning	معنى القول
Verbal Behaviour	السلوك النطقي

ملحق الرّموز المستخدَمة في الرسالة

الرمـــز	المدلـــــــــــــــول
(أ)	عنصر معدوم من الوجهة الصوتية ، يشير به التوليديون التحويليـــون (Generative Transformational Grammar) إلـــى الموضـــع الذي كان يحتلُّه في البنية العميقـــة (Deep Structure) عنصـــرٌ معيّن أُزيح أو حُذِف بواسطة قاعدة تحويلية معينة .
س١، س٢، ...	محلات الحدود في النحو الوظيفي (Functional Grammar)
م٤	موقع المنادى
م٢	موقع المبتدأ
م١	موقع الأدوات الصّدور
مO	موقع المحور ، أو بؤرة المقابلة ، أو اسم الاستفهام
ف	موقع الفعل
فا	موقع الفاعل
مف	موقع المفعول
ص	موقع المكوّنات التي لا وظيفة تركيبية لها و لا وظيفة تداولية تخولـــها التموقع في مO
م٣	موقع الذيل
م ص	موقع المركّب الوصفي
م س	موقع المركّب الاسمي
م ح	موقع المركّب الحرفي
م ظ	موقع المركّب الظرفي
ط	موقع الرابط